تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر

(١٨٠٠ ـ ١٩١٨)

الدكتور روجر أوين

- ولد في بريطانيا ١٩٣٥.
- يحمل شهادة دكتوراه في تاريخ الاقتصاد من جامعة اكسفورد.
- أستاذ اقتصاد الشرق الأوسط في جامعة اكسفورد منذ العام ١٩٦٤. عمل مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في كلية سانت أنطوني (اكسفورد) ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، وأستاذاً زائراً في الجامعة الأميركية في القاهرة ١٩٧٥ وفي جامعة كاليفورنيا في بركلي (الولايات المتحدة) ١٩٨٢.
- ألّف أو حرّر ثمانية كتب وشارك في إعداد ستة كتب معظمها في الاقتصاد، وكلها باللغة الإنكليزية. وهو محرر مشارك لمطبوعة ذي ريفيو أوف مدل ايست ستدز.

وضعت هذه الدراسة في الأصل باللغة الإنكليزية
وقام بترجمتها إلى العربية
الدكتور يوسف شبل

تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر

(١٨٠٠ ـ ١٩١٨)

الدكتور روجر أوين

- ولد في بريطانيا ١٩٣٥.
- يحمل شهادة دكتوراه في تاريخ الاقتصاد من جامعة اكسفورد.
- أستاذ اقتصاد الشرق الأوسط في جامعة اكسفورد منذ العام ١٩٦٤. عمل مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في كلية سانت أنطوني (اكسفورد) ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، وأستاذاً زائراً في الجامعة الأميركية في القاهرة ١٩٧٥ وفي جامعة كاليفورنيا في بركلي (الولايات المتحدة) ١٩٨٢.
- ألّف أو حرّر ثمانية كتب وشارك في إعداد ستة كتب معظمها في الاقتصاد، وكلها باللغة الإنكليزية. وهو محرر مشارك لمطبوعة ذي ريفيو أوف مدل ايست ستدز.

وضعت هذه الدراسة في الأصل باللغة الإنكليزية
وقام بترجمتها إلى العربية
الدكتور يوسف شبل

المحتويات

المقدمــة

لم يكن لفلسطين في مطلع القرن التاسع عشر كيان سياسيّ ولا اقتصادي. فقد كانت فلسطين مقسّمة سياسياً وإدارياً بين ولايتين عثمانيّتين: ولاية صيدا وعاصمتها عكّا ابتداء من عام ١٨٠٧ وولاية دمشق. وكانت الحدود بين الولايتين تتغيّر باستمرار خلال الحكم العثماني غير أنه في مطلع القرن التاسع عشر كانت ولاية صيدا تسيطر على منطقة الجليل وعلى الساحل الشمالي لفلسطين. وابتداء من عام ١٨٠٧ أصبح الساحل الفلسطيني الممتد من جنوب عكا إلى يافا وغزّة اسمياً تحت سيطرة ولاية صيدا مع إعطاء هذا الساحل قدراً كبيراً من الاستقلال الإداري. وخلال الفترة نفسها كانت المنطقة الجبليّة الممتدة من جنين إلى نابلس والقدس وحتى جنوب الخليل مُلحقة بدمشق.

وإلى جانب تقسيم فلسطين بين ولايتين فقد كان هنالك تباين هام في نوع الإدارة المحليّة. فولاية دمشق قسّمت إلى ألوية وسناجق تحت إدارة متصرفيات عجلون ونابلس والقدس فضلاً عن سنجقي يافا وغزّة (أو غزّة / الرّملة) اللذين ظلا منظمين على الشكل الذي كانا عليه قبل إلحاقهما بولاية صيدا. غير أنه في الشمال كان التقسيم الإداري يمتد إلى «الناحية»، حيث تحتل كل ناحية وحدة ضرائبيّة (التزام)، وعددها يتراوح من تسع إلى عشر ومنها عكّا وحيفا وصفد (أو صفد والرّامة) وطبريّة.

ومن الناحية الاقتصادية كانت فلسطين مقسّمة إلى مناطق عديدة أهمّها أربع مناطق جبليّة هي الجليل ونابلس والقدس والخليل، وثلاث مناطق ساحليّة هي عكّا ويافا وغزّة فضلاً عن السهول المحيطة بها. وعلاوة على ذلك كانت لبعض المناطق في فلسطين علاقات اقتصاديّة وثيقة مع أجزاء أخرى من المناطق المحيطة. فمثلاً كانت هناك علاقة وثيقة بين المنطقة الساحلية الشمالية وبين جبل عامل والمناطق السوريّة الداخليّة وخصوصاً حوران ودمشق، في حين أن الجبال الوسطى في فلسطين كانت تتطلع لإقامة علاقات مع دمشق شمالاً ومصر جنوباً والأردن شرقاً حيث يوجد عدد من القبائل في الصحراء السوريّة. وكان لكل من عكّا ويافا وهُما أهم بلدتين على الساحل الفلسطيني علاقات هامة مع الموانىء الأخرى في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فيافا مع دُمياط، وعكّا مع صيدا وبيروت والإسكندرونة وإزمير. وأخيراً كان لُمختلف البلدات الفلسطينيّة علاقات مختلفة مع العالمين الإسلامي والمسيحي وإلى حدّ ما مع العالم اليهودي من خلال وجود عدد من المدن المقدّسة وفي طليعتها القدس والخليل.

وإذا كانت فلسطين تفتقر في القرن التاسع عشر إلى كيان سياسي أو إداري أو أنها لم تكن تُشكّل سوقاً اقتصادية واحدة، فإنها كانت تمتلك خصائص اجتماعية مُعيّنة تجعلها وحدة قائمة بذاتها ومنها مركزها الدّيني والاستراتيجي ضمن الامبراطورية العثمانيّة. فهي قريبة من طريق الحج إلى الحجاز كما أنها كانت عازلاً طبيعياً بين المقاطعات السوريّة وبين مصر الآخذة في الاستقلال إلى حد كبير، فضلاً عن العوامل المحليّة مثل العادات المشتركة والدور الدّيني والشرعي المهم الذي كان للعلماء حيث كان القاضي (الذي كان يتمتع بمرتبة «ملاّ») يعين القضاة الآخرين في غزّة والخليل ويافا والرملة ونابلس وجنين.

الفصل الأول

فلسطين في عام ١٨٠٠

أولاً ــ الجغرافيا والموارد المائية:

إن أهم المعالم الجغرافيّة لفلسطين هي تلك السلسلة الوسطى من الجبال التي تمتد من الشمال إلى الجنوب وهي جبال الجليل وجبال نابلس وجبل القدس وجبل الخليل وتُحيط بها خمسة سهول (السّهل الساحلي من حيفا إلى رفح وسهل عكّا وسهل مرج ابن عامر وسهل الحولة ووادي الأردن)، فضلاً عن صحراء سيناء

في الجنوب. يصل ارتفاع بعض الجبال إلى ١٠٠٠ متر عن سطح البحر، ويُحيط بهذه الجبال عدد من السهول الفسيحة التي تصلح للزراعة عدا وجود جيوب زراعيّة. وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت هذه الجبال تضم أماكن مرتفعة في منأى عن الهجمات الخارجيّة ولكنها لم تشكل عائقاً في وجه الانتقال شمالاً وجنوباً، أو شرقاً وغرباً، على ظهور الحيوانات. وكانت السهول المحيطة بالجبال تضمّ أراضي صالحة للزّراعة وإن كانت تضمّ عدداً من المستنقعات والسبخات. وعلى موازاة الساحل أعاقت الكثبان الرمليّة التوسع الزراعي، هذا إلى جانب تُربة حمراء جافة لا تحتفظ كثيراً بالرّطوبة، الأمر الذي جعل زراعتها متعذّرة حتى العشرينات حين استحدث نظام الرّي.

كان سكّان فلسطين في مطلع القرن التاسع عشر يحصلون على كمّيات محدودة من مصادر المياه الجوفيّة وكانوا يعتمدون إلى حد كبير على الأمطار المتساقطة. وكان الأردن النهر الرّئيسي في البلاد، غير أن الغياب شبه الكامل لاستقرار السكّان على ضفّتيه قصر فائدته على منطقتي طبريّة والحولة فضلاً عن مشكلة انخفاض منسوبِهِ إلى درجات مُتدنّية في فصل الصيف وإلى فيضانِهِ خلال فصل الشتاء حيث كان يترك وراءه مستنقعات وأوحالاً. ويعتبر المعدّل السنوي لمنسوب المياه في نهر الأردن منخفضاً جداً بالمقارنة مع الأنهار الكبيرة الموجودة في المناطق المجاورة، إذ يبلغ ١ ٪ من منسوب نهر النّيل و٣ ٪ من منسوب نهر دجلة. وفضلاً عن نهر الأردن هنالك نهر العوجا الذي يمتد مسافة ٢٦ كم ويصبّ إلى الشمال من مدينة يافا. وفيما عدا هذين المصدرين للمياه فإن سكّان فلسطين كانوا يعتمدون على مصادر المياه الجوفيّة والينابيع في بعض السّهول والجبال حيث كانوا يحفرون الأرض إلى عمق ١٠ أمتار ويستخرجون المياه بواسطة النواعير التي تديرها الحيوانات. وإذا لم يتوفّر أي من هذه المصادر كان السكّان يلجأون إلى إقامة خزّانات مياه الأمطار المتساقطة للاستفادة منها كما فعل سكّان القدس وكثير من أهل القرى الجبليّة التي أُنشئت على الصخور المطلّة على أقرب الينابيع، لاعتبارات أمنيّة.

وفي مثل هذه الأحوال كان المنسوب السنوي للأمطار عاملاً حيوياً، ولذلك تركّزت التجمّعات السكنيّة في المناطق التي يصل فيها مُعدّل الأمطار السنوي إلى ٢٠٠ مم على الأقل، وحدودها تصل إلى الجنوب قليلاً من رفح وبئر السبع. وفي هذه المنطقة تزداد كمّية الأمطار من الجنوب إلى الشمال ومن الساحل إلى الشرق باستثناء وادي نهر الأردن الذي لا يحصل على أكثر من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مم من مياه الأمطار سنويّاً، كما هي الحال في شمال سيناء. وهكذا تراوحت معدّلات مياه الأمطار المتساقطة سنوياً بين ٣٠٠ و٦٠٠ مم على امتداد السهل السّاحلي بين غزّة وقيساريّة و٦٠٠ ــ ٩٠٠ مم على امتداد الساحل شمالاً حتى الحدود اللبنانية، في حين أن مُعدّل الأمطار في المنطقة الوُسطى من فلسطين حول نابلس والقدس يبلغ ٨٠٠ ــ ٩٠٠ مم سنوياً ويصل إلى ١,٠٠٠ مم في الجليل الأعلى.

إن المُعدّلات السنوية لتساقط الأمطار المتوافرة في القرن التاسع عشر هي تلك التي بدأ تسجيلها عام ١٨٤٣ حين كان يُسجل المعدّل اليومي للأمطار في مدينة القدس الذي استخدم لاحقاً من أجل أغراض صندوق الاستكشاف الفلسطيني (Palestine Exploration Fund). ومع أن استعمال هذه الإحصاءات يخلق بعض المشاكل، فإنها تشير إلى مسألة تذبذب المنسوب السنوي للمياه بين سنة وأخرى وبين فصل شتاء وآخر عند بذار الحبوب. فمثلاً يلاحظ أنه خلال فترة أربعين عاماً بين ١٨٦١ ــ ١٩٠١ المُسجّلة لدى صندوق الاستكشاف عندما كان مُعدل الأمطار المتساقطة في حدود ٦٤٦ مم أنّ كميّة المياه المترسّبة في التربة تراوحت بين ٣٣٥ مم في عام ١٨٧٠ و١,٠٤٠ مم في عام ١٨٩٧. وكان هنالك تفاوت كبير في المعدلات الشهريّة لتساقط الأمطار في العام نفسه وخصوصاً خلال الفترة الممتدة بين شهر كانون الأول/ديسمبر وبين شهر آذار/مارس حيث يفترض أن يتساقط ٨٠ ٪ من مجموع الأمطار المتوقعة. ففي مدينة القدس مثلاً تفاوتت كميّة الأمطار المُتساقطة في كانون الثاني/يناير بين ٢٧٢ مم في عام ١٨٩٥ وبين ٣٦١ مم في عام ١٨٩٧. وأخيراً فإن المُطّلِع على أوضاع فلسطين الحديثة يُلاحظ أن سنوات الجفاف وسنوات العطاء تأتي على شكل دورات قصيرة تمتد بين عامين وثلاثة أعوام. ويؤكد هذه الظاهرة إحصاءات مدينة القدس حيث كان هنالك دورات أطول نسبيّاً. فقد جاءت فترة جفاف امتدت خمسة أعوام ١٨٦٩ ــ ١٨٧٣ وفترة عطاء امتدت بين ١٨٩٠ و ١٨٩٤.

ثانياً ــ توزّع السكّان:

حدّدت موارد المياه المتاحة في فلسطين وكذلك جغرافية البلاد أماكن توزّع السّكان وطبيعة إنتاجهم في مطلع القرن التاسع عشر. وقد كانت مشكلة الأمن بالنسبة للقرى الموجودة في الأودية والسّهول الواقعة في وسط فلسطين وجنوبها في طليعة المشاكل السّكانية نظراً لتعرّضها لهجمات مستمرة من جانب البدو بهدف السّرقة والنّهب. ويستدلّ على ذلك من القُرى المهجورة (الخربات)

في هذه المناطق ومن الإحصاء المصري للسّكان لعام ١٨٣٤ (الذي أجري بغية معرفة عدد الذّكور الذين تزيد أعمارهم على ١٤ لأغراض تحصيل الضّرائب والتجنيد الإلزامي) والذي أفاد أن ٣٣٧ من أصل ٤٦٦ قرية مسكونة أُحصيت كانت تقع في المناطق الجبليّة الثلاث، نابلس (٢٠٢) والقدس (١٢١) والخليل (١٤)، وأن هذه القرى كانت تضمّ ٢٥,٠٠٠ من أصل ٣٦,٤٣٥ مواطناً بالغاً تمّ إحصاؤهم. أما بشأن باقي القُرى فكان هنالك ٦٧ قرية في منطقة يافا واللّد والرملة تضمّ ٤٥٥٠ شاباً و ٦٢ قرية حول غزّة تضم ٦٩١٦ من الذّكور الرّاشدين. ويمكن القول إنّ وجود حتى هذا العدد القليل من السكّان في يافا وغزّة يعود إلى الأسوار التي تُحيط بكلتا البلدتين وإلى وجود حامية صغيرة توفّر الأمن للسكان، وإلى أن سكّان غزّة توصّلوا إلى نوع من الاتفاق مع قبيلة الوحيدات التي كانت تُسيطر على هذه المنطقة حتى نهاية القرن الثامن عشر. وقد زاد من صعوبة الاستقرار في السّهول انتشار الملاريا والنقص في المياه وفي الحجارة للبناء، الأمر الذي حتّم تشييد بيوت اللّبِن.

وقد أدّى تساقط المطر أو شحّه إلى وجود تجمّع سكّاني واحد فقط إلى الجنوب من الخط الممتد من غزّة إلى الظاهريّة في الشرق الواقعة جنوب مدينة الخليل، وكان ذلك على السّاحل. وخارج هذا الخط الفاصل كان هنالك البدو الّذين يقطنون قرب بئر السبع ويزرعون بعض الحبوب كُلّما سمحت كمية الأمطار المتساقطة بذلك ويربّون بعض الماشية فضلاً عن تقديم خدمات لإرشاد الحجّاج المسافرين إلى الأماكن المقدسة في مكّة والمدينة المنوّرة عبر شرق الأردن، وغيرهم من المسافرين إلى مصر. وكباقي البدو تكيّفت حياة سُكّان هذه المنطقة مع ندرة الموارد التي تتوفر في الصحراء، فطوّروا طرقاً للحفاظ على مصادر المياه، فكانوا يحفرون آباراً بعمق ستّة أمتار في الأودية الجافة ويعتمدون على الحيوانات التي تَحتمِل العطش وقلّة المياه مثل الجمال والحمير والأغنام والماعز.

أما في شمال فلسطين فقد كان الاعتبار الأمني أقل أهميّة بالنّسبة لتوزّع السكّان، إذ أدّى وجود حاكمين قويين وهما ظاهر العمر الذي توفي عام ١٧٧٥ وأحمد باشا الجزّار الذي توفي عام ١٨٠٤، إلى الحدّ من تدفّق البدو عبر نهر الأردن عن طريق استعمال حِصن طبريّة المنيع وهو ما أتاح لعدد كبير من السكّان بناء قُرى في السّهول المكشوفة المحيطة بعكّا وفي مُنحدرات جبال الجليل. ومع ذلك كان السكّان يفضّلون العيش في قرى جبليّة منيعة. على أن السهل الممتد جنوبي حيفا حتى طنطورة وعَتْليت كانت الطمأنينة قد تمّت فيه على الأقل في أواخر سنوات القرن الثامن عشر، وبقدوم أوائل القرن التاسع عشر حظي هذا السهل بعدد غير قليل من السكّان وتمتع بسيطرة فعّالة من قبل عائلة الماضي التي كانت تقطن في إجزم. أما السهل الساحلي جنوبي حيفا فكان خالياً تقريباً من السكّان المستقرّين لوجود المستنقعات الموبوءة واستعماله من قِبَل البدو للرعي في الصيف. والحال نفسه تقريباً ينطبق على مرج ابن عامر الذي كان يُعتبر ممر البدو القادمين إلى فلسطين عبر نهر الأردن. وقد قطنت قبائل بني صخر وعُنيزة والصقر والساردية بعض المناطق قرب عكا والنّاصرة.

وباستثناء الإحصاء المصري للسكان لا يوجد أي دراسة إحصائية لعدد سكّان فلسطين خلال الفترة المُشار إليها. وقد استعمل البعض معاملاً قدره أربعة (٤) لضربه بعدد السكّان الذّكور الرّاشدين للوصول إلى مُجمل عدد سكّان فلسطين مما أعطى تقديراً في حدود ١٤٠,٠٠٠ ــ ١٥٠,٠٠٠ نسمة لسكّان المنطقة الجنوبيّة والمنطقة الوُسطى من فلسطين، وهو تقدير متواضع دون شك نظراً لأن الإحصاءات السكّانية التي تجمع بهدف تنفيذ التجنيد الإجباري أو جباية الضرائب ليست دقيقة بسبب تهرّب السكّان منها. وهنالك طريقة أُخرى لتقدير عدد السكان وذلك باعتماد الأرقام الرسميّة التي أعدتها الحكومة العثمانية قبل الحرب العالميّة الأولى (انظر الجدول رقم ١/أ) ثمّ العودة إلى الخلف لتقدير عدد السكّان خلال القرن التاسع عشر. غير أن هذه الطريقة تصطدم بصعوبة معرفة الزيادة الحقيقيّة التي طرأت على عدد السكان في الثلثين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وأخيراً هنالك طريقة ثالثة وهي اعتماد عدد سكّان أهم ١٢ مدينة في فلسطين سنة ١٨٠٠ كأساس للتقدير على أن يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ مواطن (انظر الجدول رقم ١/ب). وعلى افتراض أن نسبة السكّان المقيمين في مُدن فلسطين تماثل باقي المدن العثمانيّة أي بين ١٥ و ٢٠ ٪ فإن عدد سكّان فلسطين يتراوح بين ٢٢٥,٠٠٠ و ٢٥٠,٠٠٠ نسمة وهذا تقدير قريب من الإحصاء المصري المذكور آنفاً. وأخيراً يجب إضافة عدد البدو الرّحّل الذين انتقلوا إلى داخل حدود فلسطين بشكل نهائي تقريباً حيث قُدّر عدد سكّان منطقة النقب بـ ١٦,٠٠٠ في ثلاثينات القرن التاسع عشر. غير أن تجمّع القبائل كان أكثر كثافة في شمال فلسطين بسبب جودة المراعي نسبياً، وحيث ساد الظنّ أن عدد أفراد قبيلتي بني صخر وعُنيزة بلغ في السبعينات حوالي ٢٠,٠٠٠ عند دخولهما منطقة الجليل. لكن عدد القبائل الكبيرة التي أقامت معظم أيام السنة إلى الغرب من نهر الأردن، أي داخل الأراضي الفلسطينيّة، غير معروف.

الجدول رقم (١)

تقديرات سكان فلسطين: سكان ١٢ بلدة رئيسية وسكان فلسطين اليهود (١٨٠٠ ــ ١٩١٤)

(أ) إجمالي سكان سناجق القدس ونابلس وعكا استناداً إلى الأرقام* العثمانية:

	القدس	نابلس	عكا	المجموع
مطلع السبعينات	١٩٥,٠٠٠	٨١,٠٠٠	٧٧,٠٠٠	٣٥٣,٠٠٠
أواخر السبعينات				٤٢٥,٠٠٠
الثمانينات	٢٣٥,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	٤٢٦,٠٠٠
١٩١٢/١٩١١	٣٥٣,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠	٦٩٦,٠٠٠
١٩١٤	٣٩٨,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠	٦٨٩,٠٠٠

* لا تشمل الأجانب والبدو.

(ب) سكان بلدات فلسطين في القرن التاسع عشر:

المدينة	١٨٠٠	١٨٤٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٢٢
القدس	٩,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٢,٥٠٠
عكا	٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨,٥٠٠	٦,٤٠٠
حيفا	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	٦,٠٠٠	٢٤,٦٠٠
يافا	٢,٧٥٠	٤,٧٥٠	٦,٥٢٠	١٠,٠٠٠	٤٧,٧٠٠
الرملة	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٣,٠٠٠	٣,٥٠٠	٧,٤٠٠
غزة	٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٧,٥٠٠
الخليل	٥,٠٠٠	٦,٥٠٠	٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠
بيت لحم	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٣,٥٧٠	٤,٧٥٠	٦,٦٠٠
نابلس	٧,٥٠٠	٨,٠٠٠	٩,٥٠٠	١٢,٥٠٠	١٦,٠٠٠
الناصرة	١,٢٥٠	٢,٢٥٠	٤,٥٠٠	٦,٠٠٠	٧,٥٠٠
طبرية	٢,٠٠٠ (٣,٥٠٠)*	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
صفد	٥,٥٠٠ (٧,٥٠٠)*	٤,٥٠٠	٦,٥٠٠	٧,٥٠٠	٨,٨٠٠
المجموع	٥٣,٥٠٠	٧٠,٠٠٠	٩٠,٥٩٠	١٢٠,٧٥٠	٢٢٨,٠٠٠

* قبل الهزة الأرضية.

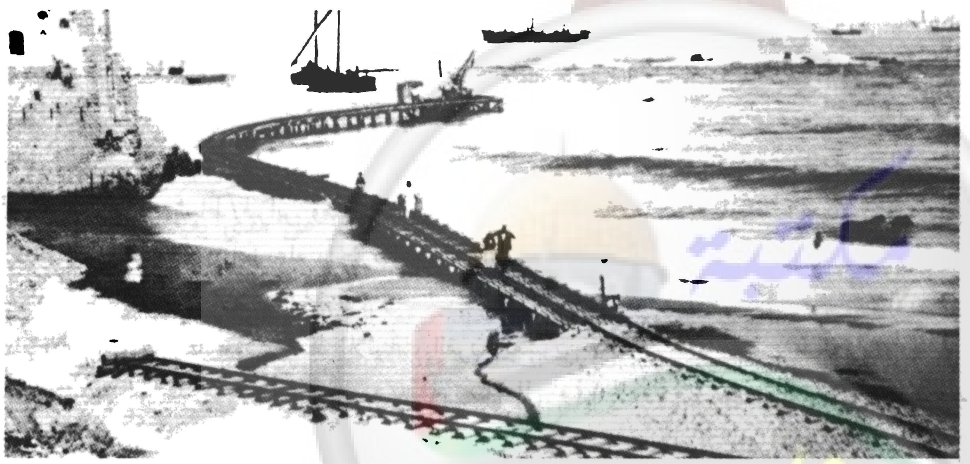
المصدر: Y. Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century according to Western Sources» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period*, p. 68.

(ج) السكان اليهود في فلسطين:

١٨٠٠	٦,٠٠٠
١٨٣٩	٩,٥٠٠
١٨٦٨	١٢ ــ ١٥,٠٠٠
١٨٨٢	٢٤,٠٠٠
١٨٩٠	٤٧,٠٠٠
١٩٠٨	٨٠,٠٠٠
١٩١٤	٨٥,٠٠٠

المصدر: Neville J. Mandel, «Ottoman practice as regards Jewish settlement in Palestine, 1881-1908», *Middle Eastern Studies*, XI, 1 (January, 1975).

وأغلب الظنّ أنه مهما كان عدد سكّان فلسطين عام ١٨٠٠ فإنه من غير المُحتمل أن يكون ازداد بسرعة. والأرجح أنه ظلّ على حاله أو تناقص خلال القرن التاسع عشر شأنه في ذلك شأن شعوب شرق أوسطية أخرى، نظراً لارتفاع معدل الوفيات لا بين الأطفال الذين لم يصل عمر أكثر من ثلثهم إلى خمسة أعوام فحسب وإنما بين الكبار أيضاً نتيجة الهجمات المصريّة المتكررة حيث قُتل عدد كبير منهم خصوصاً على أيدي المماليك وجيش نابليون في عام ١٧٩٩، إلى جانب وباء الطّاعون. فمثلاً تعرضت



إحدى أولى سكك الحديد في ميناء يافا

عكّا إلى حصار من قبل الفرنسيّين في عام ١٧٩٩ وهاجمها الطاعون في الأعوام ١٧٥٩ ــ ١٧٦٠ و١٧٦٢ و١٧٩١ ــ ١٧٩٢ و١٧٩٨ ــ ١٨٠١، في حين خسرت يافا ١,٥٠٠ مُواطن نتيجة المذبحة التي ارتكبها المماليك في عام ١٧٧٥ وفتك بها الطّاعون في عام ١٧٩٩. ولم يكن حظّ مُدن فلسطينيّة أُخرى أوفر، فقد ضرب الطّاعون القدس (١٧٦٠، ١٧٨٥ ــ ١٧٨٧) ونابلس (١٧٨٦) وغزّة (١٧٩٩). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار انتشار مرض الملاريا في عدّة مناطق، والأمراض المعويّة والصدريّة والدمويّة، والضّعف النّاجم عن سوء التغذية عرفنا أنّ زيادة عدد السكّان في فلسطين لم تكن ممكنة على الإطلاق.

ثالثاً ــ النقل والمواصلات:

اقتصرت وسائل نقل الناس والسّلع في فلسطين على الحيوانات وعلى القوارب الصغيرة على امتداد السّاحل لعدم وجود أنهار تصلح للملاحة وعربات ذات عجلات قبل عام ١٨٦٠ على ما يبدو. وكان الطريق الرّئيسي للتنقل يمتد عبر الطريق الروماني من الحدود المصريّة جنوباً حتى سطح جبل الكرمل شمالاً، ثمّ ينحرف شرقاً حتى بلدة بيسان التي تقع على نهر الأردن ثمّ يمتد شمالاً حتى دمشق. غير أن هذه الطّريق لم تكن آمنة في بعض الأحيان وخصوصاً أثناء الغزوات الخارجيّة. لذلك كان هناك طريق بديل ممتد عبر بيسان ونابلس والقدس والخليل وصولاً إلى بئر السّبع. وكان على المُسافرين الذين يودّون التوجه إلى مصر عبر الصحراء المصريّة الانضمام إلى القوافل الصغيرة التي يُنظمها البدو في قطاع غزّة. وكان المسافرون الأوروبيون الذين يُريدون زيارة الأماكن المقدّسة يرون أنه من الأسلم أن ينتظموا في جماعات صغيرة بقيادة مُرافق يختاره الحاكم المحلّي. وكان جسر المجامع الواقع بين بيسان وطبرية الصّلة الوحيدة بين شرق الأردن وغربه رغم أن عبوره كان خطراً في بعض الأحيان خلال فصل الشتاء. ومن ناحية أخرى، كان السفر في البحر كذلك محفوفاً بالأخطار، ففي مدينة يافا لم يكن يوجد رصيف أو مرسى للسفن، فكان يتوجّب نقل البضائع على زوارق تجديف للوصول قرب الشاطىء وبعد ذلك كان الحمّالون يتولّون حملها. كما كان هنالك قراصنة في البحر، لذلك كان الحجّاج الآتون من أوروبا إلى القدس يفضّلون استعمال السفن الفرنسيّة الكبيرة التي كانت تجوب بانتظام شرق البحر الأبيض المتوسط لأنها أكثر أماناً.

رابعاً ــ الزراعة وحيازة الأراضي:

كان معظم سكّان فلسطين يعملون في الزّراعة والبستنة وتربية الدواجن والمواشي، وكان ذلك يتوقف بدوره على طبيعة التربة وعلى كمّية الأمطار المتساقطة وعلى توفّر مصادر المياه. وفي معظم الأماكن كان هناك مطر كاف لزراعة محصولين في العام الواحد. وكان معظم المحاصيل الشتوية يتألف من القمح والشّعير والمحاصيل الصيفيّة من الذّرة البيضاء والسمسم مع الإشارة إلى أن ذلك كان النّمط السائد فقط عندما كانت الأمطار متوفرة بكمّيات كافية وخاصة في الربيع في مناطق شمال مدينة غزّة لكي تكفل للمحاصيل الصيفيّة النمو والازدهار. ومن الممكن أن هذه المحاصيل الرئيسيّة كانت تُزرع خلال مداورة زمنيّة قدرها عامان إلى ثلاثة أعوام تبعاً لكمّية الأمطار الهاطلة كل سنة. فالسمسم مثلاً يعتمد على تربة رطبة كما يتطلب يداً عاملة أكثر مما تتطلبه الحبوب وإن كانت ميزته أنه لا يرهق التربة مثل الذّرة مثلاً. أما الذّرة فكانت تستعمل كغذاء للحيوانات وفي بعض الأحيان كغذاء إضافي للإنسان في المواسم الرّديئة. ومن المحاصيل الصيفيّة الأخرى التّبغ والفاصوليا والكرسنّة والذّرة والقطن والبطيخ. وكانت المحاصيل الشتوية تُزرع في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين

الثاني/نوفمبر من كل عام وتُحصد في نيسان/إبريل أو أيار/مايو من كل عام حسب المنطقة وكمّية الأمطار الهاطلة. وفي بعض الأحيان كانت البذور تُزرع مرّتين في العام إذا كانت الأمطار المتساقطة في بداية الموسم غير كافية، أما اقتلاع الحشائش فكانت تقوم به النسوة بين شهر شباط/فبراير ومنتصف نيسان/إبريل. وكان الإنتاج يتغيّر بنسبة كبيرة بين عام وآخر تبعاً لكمّية الأمطار ولوجود الجراد والحشرات والفئران في الحقول. وحسب بعض التقديرات أثناء الانتداب البريطاني في أواسط ثلاثينات القرن العشرين كان إنتاج الدونم الواحد من القمح يختلف بنسبة تصل إلى ١٠٠٪ بين عام وآخر.

وفضلاً عن الحبوب، كان الفلاحون يزرعون الخضراوات مثل الخيار وبعض الفواكه في البساتين المجاورة للمدن والبلدات والقُرى. وفيما عدا الحمضيّات واللّوز، شكّل الزيتون الغلّة الشجرية الرئيسية. ومع أن الزيتون كان يوجد على السّاحل بين يافا وغزّة فإنه تمتّع بأفضل الظروف على منحدرات الجبال حتى ارتفاع ٧٠٠ م.. أما المرتفعات العالية فكانت صالحة لزراعة العنب خصوصاً في المنطقة الواقعة بين الخليل وبيت لحم حيث استطاع السكّان تطوير وسائل لحفظ رطوبة التربة خلال فصل الصيف من خلال الحراثة المستمرة كما استطاعوا تطويل أمد فترة نضوج العنب بحيث يدوم خلال فترة لا تقل عن ستة أشهر من كل عام.

أما بالنّسبة لتوزيع المحاصيل بين المناطق المختلفة فإن الحبوب كانت تزرع في كل مكان تقريباً ومنها السّهول الصّغيرة في المناطق الجبلية حيث كان الضباب يزيد من رطوبة التربة. وقد سهّل ذلك تحقيق نوع من الاكتفاء الذّاتي في الريف الجبلي خلافاً لما كان الوضع عليه مثلاً في جبل لبنان حيث كانت المسطحات الممكن زراعتها في التلال ضيّقة إلى حد لا يسمح بإنتاج حاجات البلاد من المواد الغذائية وحيث اضطر السكّان إلى شراء حوالي ثلث احتياجاتهم من المزارعين المقيمين في السّهول المجاورة لهم.

وتركّزت زراعة القطن والتبغ في شمال فلسطين خصوصاً حول عكا وحيفا وشفا عمرو وصفد. أما مراكز إنتاج الحمضيّات الرئيسيّة فكانت حول غزّة ويافا حيث كانت توجد مساحات شاسعة من بساتين الحمضيّات بنهاية القرن الثامن عشر. وقد تخصصت يافا بإنتاج البرتقال «الشمّوطي» السّميك القشرة. وكان هنالك مساحات صغيرة حول بحيرة الحولة لزراعة الأرُز، غير أن معظم حاجات فلسطين الاستهلاكية من الأرز كانت تستورد من مصر.

وأخيراً لا بد من التنويه بالدّور الهام الذي كان للبدو في الحياة الاقتصادية لفلسطين خلال تلك الحقبة حيث كانت أغنامهم وماعزهم توفّر الحليب والجبن واللحوم وكذلك الصّوف والجلود لصناعة الثياب والأحذية. وفضلاً عن ذلك كان كثير من البدو المتحضّرين يزرعون الحبوب إما حول غزّة وبئر السبع أو في السّهول الشمالية مثل سهل مرج ابن عامر فضلاً عن مناطق إلى الشرق من نهر الأردن في جوار السّلط والكرك ومادبا. وكان المنتوج يسوّق في المناطق السكنية في المدن والبلدات والقُرى إلى درجة أنه ساعد في تعويض النّقص في إنتاج الحبوب خلال فترات شحّ الأمطار. ومن المنتوجات الصحراوية الأخرى بعض النباتات ذات الخصائص الكيمائية التي تدخل في صناعة بعض الأدوية في الخليل والقدس، ومنها الأشنان الذي يصنع منه القلي الذي يُمزج مع زيت الزيتون لصناعة الصابون. وقام البدو بخدمة إضافية وهي رعاية الماعز والماشية التي يملكها القرويّون في فلسطين وسوقها إلى المراعي في التلال نظراً لعدم وجود الأعلاف في القرى أو لبعد القرى عن المراعي الصيفيّة الجيّدة.

لا توجد معلومات موثوقة حول إمكانات المزارعين في فلسطين لإنتاج المحاصيل على نطاق واسع بهدف تسويق الفائض عن احتياجات الاستهلاك المحلّي وإن كانت المعلومات المتوافرة تؤكد أنّ بعض المزارعين كان يهدف إلى مزاولة تجارة الحبوب في الأسواق المجاورة. فمثلاً كان محصولا القطن والتبغ يزرعان بهدف البيع في الأسواق المحليّة أو التصدير حتى ولو أن بعض المزارعين قد غرس هذه المزروعات بهدف استعمالهم الخاص. وكان التسويق يشمل محصول العنب في الخليل والحمضيّات والفواكه في يافا فضلاً عما كان يجلبه البدو من الصحراء لمقايضته بالسكّر والقهوة والملح وقدور الطبخ والأسلحة وهي سلع لم يكن البدو قادرين على إنتاجها. والحقيقة أنه رغم ضيق مساحة فلسطين فإنها كانت تضم أنواعاً مختلفة من المنتوجات الزراعيّة من بساتين يافا المرويّة وكذلك من أشجار الزّيتون والعنب في السفوح ورعي المواشي على أطراف الصحراء الشرقيّة والجنوبيّة مما شجّع عملية التبادل التجاري داخل البلاد.

وقد ساهم النظام الضرائبي المعمول به في تشجيع الإنتاج لأغراض التسويق حيث كان يترتب على المزارع بسبب العبء الضريبي (حيث فرضت الضرائب) أن ينتج فائضاً يسمح له بأن يدفع ضريبة الأعشار على الحبوب وكذلك الضرائب المُقدّرة على المحاصيل والمنتوجات كزيت الزيتون والماشية، وحيث كانت الضريبة تُدفع عيناً ــ وكان ذلك صيغة مُعتادة ــ كانت الحكومة

تُبادر إلى بيع هذه المحاصيل للحصول على سيولة نقديّة. وحتى في الحالات القليلة حين كان المُزارع يدفع الضريبة نقداً فإنه كان يقوم ببيع جزء من محاصيله في الأسواق لهذا الغرض. وهكذا ظهرت أسواق للتبادل التجاري وظهر تجّار حبوب ومُقرضـون لـلأموال لتقديم البذور وللتّسليف للمـزارعين. وحتى نـظام الرهونات بدأ العمل به حيث كانت المحاصيل تُرتهن كضمانة للقروض المقدمة للمزارعين. وقد نشأت حالة جعلت ظاهر العمر وأحمد باشا الجزّار اللذين حكما الشمال يحتكران بعض المنتجات وخاصة القطن حيث كان على المزارع تسليم إنتاجه مباشرة لمخازن الوالي بهدف بيعها للتجار الأجانب. وكان المزارع يحصل على البذور أو سُلفة من المال لشراء الحيوانات والمعدات الزراعيّة ثمّ تُحسم من قيمة المحصول عند تسليمه للسلطات الرسميّة.

وكانت المعدّات الزراعية المستعملة من النوع البسيط الذي يمكن إنتاجه وتصليحه محليّاً. فمثلاً كان المحـراث عبارة عن قطعتين من الخشب تتصلان بزاوية قائمة، مع نير لحيوانات الجرّ. وميزة هذا النوع أنه لم يكن يحرث إلى العمق الذي يخلّ بتوازن رطوبة التربة، كما كان خفيف الوزن لدرجة أنه كان يمكن حمله إلى الحقول على مسافة بعيدة من القرية أو تحريكه إلى أعلى التلال وأسفلها.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيـراً من النّشاط الزراعي كان يتم من خلال نوع من صيغ التعاون بين مجموعات من المزارعين. وكما كان الحال في مناطق شرق أوسطية أخرى، فإن بعض المهام كحصاد الحبوب ودرسها كان ينبغي على المزارعين القيام بها جميعاً في الوقت نفسه في القرية. وكذلك نظراً لندرة المواد الزراعيّة، باستثناء الأرض، فقد تألفت أنواع مُختلفة من الشّركات الزراعيّة (التي عرفت لاحقاً باسم شركة أو مغارسة وكانت وليدة ترتيبات قانونيّة أو مجرّد عُـرْف) لتضافر عوامل الإنتاج المختلفة مثل اليد العاملة والمعدات والحيوانات والتمويل بهدف استثمار الحقول في زراعة الزيتون والعنب وهو نوع من الاستثمار يتطلّب عدة سنوات قبل أن يبدأ المردود بالظهور، ولوضع الأغنام والماعز في المراعي.

ومن المحتمل كذلك أنه كان هنالك ترتيبـات مؤسسية للتعاون فيما بين القرى المتجاورة. ومن أشكال هذا التعاون تقسيم أراضي القرية إلى أقسام وحصص ذات نوعيّة معيّنة وعلى أبعاد مُختلفة عن التجمّعات السكنيّة حتى يتسنّى للمزارعين استغلال تمازجـات أو أنواع متشابهة قدر الإمكان من التربة. ومن أشكال التعاون الأخرى إيجاد طرق لتوزيع أعباء الضريبة الزراعية وإيجار الأراضي المستغلّة لأصحابها من ذوي النفوذ بشكل يربط العبء بقدرة الفرد أو العائلة على الإنتاج.

ولكن بمعنى آخر أكثر اتّساعاً، يمكن القول بأن كل قرية في فلسطين لها تاريخها الخاص بالنسبة للاستقرار وكذلك بالنسبة لحيازة الأراضي اللذين حدّدا على مدى بعيد هويتها المستقلّة. وساهمت التأثيرات الخارجية من خلال زيارات جُباة الضرائب والتجار في تحديد موقع السكّان وانتمائهم بالنسبة للمجتمعات القرويّة المختلفة. وقد كان من شأن مشاركة السكّان الرّيفيين في حياة قراهم أن عينت حدود عالمهم إلى مدى بعيد.

خامساً ـ الصناعات الحرفية والتجارة:

من المحتمل أن معظم القرى في فلسطين كانت تهدف إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذّاتي في إنتاج الملابس وأدوات الطبخ والسجّاد والطوب ومواد البناء الأخرى. غير أن ذلك لا ينفي وجود نوع من التخصص الإقليمي الذي تطوّر على مدار مئات السنين. وكان هذا دور أصحاب المِهَن والصناعات الحرفيّة الذين ظهروا وعملوا إما بشكل مستمر أو موسمي في مشاغل صغيرة في البلدات الهامة في فلسطين. وهكذا اشتهرت الخليل بإنتاج الزجاج والمنتوجات الصوفيّة والجبنة، في حين اشتهرت بيت لحم والقدس بإنتاج النبيذ والعلب التذكارية والمسابح التي كانت تُباع للحجّاج المسيحيّين. أما غزّة فاشتهرت بالفخاريّات، واشتهرت نابلس والقدس ويافا وغزّة بإنتاج الصابون المصنوع من زيت الزيتون. أما المجدل ويافا ونابلس فقد اشتهرت بالمنسوجات القطنيّة.

وقد أدّى هذا النشاط الصناعي شأنه في ذلك شأن تصدير المنتوجات الزراعيّة، إلى خلق قدر من التجارة الداخلية والدولية. فقد كان الحرفيون بحاجة للحصول على المواد الأوليّة الضروريّة



بناؤون في القدس

مثل القطن والجلود، إما من الفلاحين والبدو في المناطق المحليّة أو من بلدان مجاورة مثل مصر وسوريا. وكانت المنتوجات تُباع داخل فلسطين أو لوكلاء في القاهرة حيث استقرت عائلات نزحت من نابلس وغزّة والقدس. أما السّوق الآخر فهو سوق الحج سواء كان الحجّاج مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً. وكان كثير من الحجّاج المسلمين يعرّجون على الخليل أثناء سفرهم من مكّة وإليها. وقد بلغ عدد الحجّاج المسيحيين القادمين من خارج فلسطين حوالي ٤,٠٠٠ حاج في السّنة وذلك في منتصف القرن الثامن عشر.

أما التجارة البحريّة فكانت تتم من خلال ميناءي عكا ويافا. ومن المحتمل أن بعض القوارب الصغيرة كانت ترسو في غزّة رغم عدم وجودميناء، وفي حيفا التي أعاد أحمد باشا الجزّار إسكانها في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت أهم الموانىء المتعاملة مع موانىء فلسطين تلك الواقعة في مصر وفي بلاد الأناضول. وكانت فرنسا تُعتبر أهم سوق أوروبي حتى نهاية القرن نفسه حين نشبت الحرب بين فرنسا والامبراطورية العثمانية، واضطر التجار الفرنسيون إلى مغادرة الشرق.

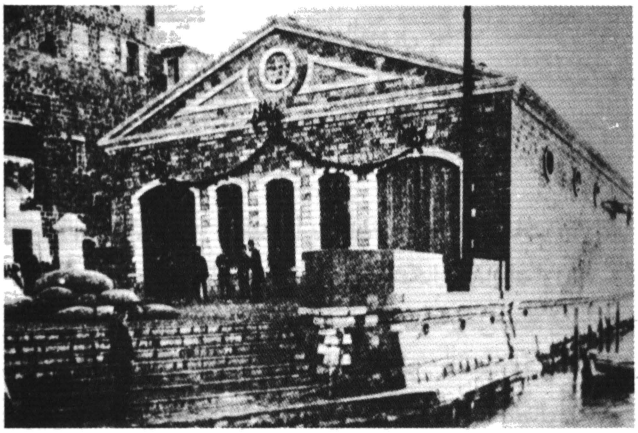
وتمحورت التجارة مع مصر حول الصابون والمنسوجات القطنية وبعض السلع برسم الترانزيت من سوريا مقابل الأرُز والفاصوليا والعدس وكميات صغيرة من القمح عند انخفاض محصول فلسطين منه، وكذلك الكتّان والأقطان والبهارات والسكّر، فضلاً عن تجارة الرقيق. وكانت تتم التجارة مع مصر برّاً كذلك من خلال قوافل من الحيوانات المحملة بالسلع حيث كان يصل عددها إلى حوالي مئة لكل قافلة. أما الصّادرات إلى فرنسا فكانت تشمل أساساً القطن الخام والمنسوج وقليلاً من القمح. وفي بعض الفترات تمّ تصدير مادة القلي حتى حوالي عام ١٧٦٠ عندما تحول صانعو الصابون الفرنسيون إلى مادة الصّودا الكاوية الأقل كلفة.

ولا توجد إحصاءات موثوقة حول حجم تجارة فلسطين الخارجية وإن كانت هناك بعض التقديرات خلال مطلع القرن التاسع عشر ومنها أن عكّا صدّرت ما قيمته ١٢,٨٥٠ جنيهاً استرلينياً واستوردت ما قيمته ٢,٤٠٠ جنيه استرليني في عام ١٨٢٦، فيما صدّرت يافا سلعاً قيمتها ٤٦٤٠ جنيهاً استرلينياً واستوردت ما قيمته ٦٥٢٠ جنيهاً وكان ذلك في عام ١٨٢٥. وبالإضافة إلى ذلك عبرت ١٢ قافلة تجارية من دمشق إلى نابلس في عام ١٨٢٥ قيمة حمولتها ١٧,٠٠٠ جنيه استرليني و٦ قوافل وصلت عكّا من داخل سوريا قيمة حمولتها ١,٥٠٠ جنيه استرليني.

وكانت تفرض رسوم جمركية على مُعظم الصّادرات والواردات الخارجيّة والقادمة إلى موانىء فلسطين أو إلى الأسواق المحليّة. وحتى تاريخ تجديد المعاهدات التجاريّة الأوروبية في عامي ١٨٣٨/١٨٤١ كانت الصادرات والواردات إلى بلدان خارج الامبراطورية العثمانيّة ومنها تدفع ٣ ٪ في حين أن السلع القادمة من داخل الامبراطورية تدفع ٨ ٪. وكانت هنالك رسوم ثابتة تدفع على منتجات معيّنة مثل القطن وزيت الزيتون. غير أن الرسوم الفعلية المدفوعة كانت تتوقف على العلاقة بين التجار وبين الأعيان والمسؤولين العسكريّين ونتيجة للقوّة التفاوضية المتفاوتة بين الطرفين أكثر من اعتمادها على الرسوم المنصوص عليها في القانون العثماني.

سادساً ــ قضايا الاقتصاد السياسي :

على الرغم من أن فلسطين كانت اسمياً تحت سُلطة ولايتين عثمانيتين مهمتين فإن سلطة اسطنبول على فلسطين صارت محدودة جداً بنهاية القرن الثامن عشر نظراً لعدم تمكن العثمانيّين من إبقاء أعداد كبيرة من جنودهم في الأراضي الفلسطينية واضطرارهم بالتالي للدخول في نوع من الاتفاقات مع مراكز القوى المحليّة. إلا أنهم استطاعوا المحافظة على هامش من المناورات السياسيّة خاصة عن طريق إصدار تعيينات في المناصب الرئيسية وفي خلق نوع من التوازن بين زعيم وآخر، وأحياناً بواسطة إدخال عوامل خارجية جديدة في الصّراع على السلطة. غير أن الخوف من قوة الدولة العثمانيّة فضلاً عن الأهمية التي كان يوليها الزعماء المحليون للحصول على موافقة السلطة الشرعية على تصرفاتهم، منع هؤلاء من التفلت كلياً من إرادة السلطان. ونذكر في هذا السياق القصّة الشهيرة التي رواها المؤرخ التلحمي توما بنُورة وهي مشكوك



مركز الجمارك في يافا أواخر القرن التاسع عشر

بصحتها، فقد روى المؤرخ في كتابه تاريخ بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور (القدس، ١٩٨٢) بأن الشيخ الديري أحد زعماء منطقة الخليل ردّ على السلطان محمود الثاني عندما لامه على طغيانه وظُلمه للفلاحين بقوله له: «للسلطان السيادة في بلاده وأنا لي السيادة في بلدي، لذلك لماذا يتدخل في شؤوني الخاصة؟». ولم يكن أحد ليجرؤ على مثل هذا التحدّي.

كان أحمد باشا الجزّار والي عكّا هو القوة المسيطرة في شمال فلسطين ووسطها في مطلع القرن التاسع عشر. ومن المحتمل أنه اختير ليخلف ظاهر العمر الذي توفي عام ١٧٧٥ لكي يملأ الفراغ الذي أحدثته الوفاة ويمنع ظهور زعيم فلسطيني قوي مرّة أخرى. وقد اكتسب الجزّار سلطة إضافية إذ اعترف به العثمانيّون والياً مدى الحياة في حين أن باشوات دمشق كانوا يعيّنون لمدة عام واحد فقط. وكان الجزّار يدفع جزية سنوية قدرها ٧٥٠٠ جنيه استرليني للسلطان لقاء إطلاق يده في شمال فلسطين كما كان يقوم بمهمات معينة في الحد من قوة الزعماء المحليين كما حدث في منطقة نابلس. وقد جمع ثروة كبيرة نتيجة عدم تسديده جميع المبالغ المستحقة للسلطان، وبتلزيمه جباية الضرائب لمرؤوسيه، ونتيجة لاحتكاره بيع بعض السلع الزراعيّة. وقد استطاع الجزّار بناء جيش قوي يضم ٩٠٠ خيّال أكثرهم أكراد وهوّارة و٩,٠٠٠ من المُشاة المغاربة، مما مكّنه من الدّفاع عن عكا في وجه هجوم جيش نابليون المؤلف من عشرة آلاف جندي في عام ١٧٩٩، ومكّنه ذلك أيضاً من مدّ سيطرته على منطقة شمال فلسطين بأسرها.

وفضلاً عن عكّا التي كانت تحت حكم الجزّار كان هنالك أربعة مراكز قوى عملياً ذات حكم ذاتي في فلسطين في نهاية القرن الثامن عشر في جبال نابلس والقدس والخليل وفي سهول غزّة. ففي جبل نابلس تطور شكل من السيطرة الاجتماعية والاقتصادية حيث كان هنالك عدد من زعماء القبائل القويّة يسكن كل واحد منهم في قلعة حصينة ويرسل جيشه، (أو يستنفر فلاحيه إن لم يكن لديه جيش) لمساندة الفلاّحين الذين يطلبون نجدته. وأصبح هؤلاء جُباة الضرائب لدى السلطان نظراً لأنهم كانوا قادرين على ذلك، كلٌ في ناحيته، من الفلاحين المسلحين الأشداء الذين يقطنون المناطق الجبلية. وكان الأقوياء بين هؤلاء يتنافسون فيما بينهم للحصول على رضى العثمانيين بهدف تعيينهم في منصب «مُتسلّم» سنجق بلاد نابلس بأكمله. وقد اشتدت المنافسة بنهاية القرن الثامن عشر بين عائلة طوقان وعائلة النّمر وكادت عائلة طوقان أن تربح هذه المعركة. أما عائلة جرّار فقد تنافست بالنّسبة للقسم الشمالي من السنجق مع عائلة عبد الهادي في قرية عرّابة. وهذا النوع من المنافسة لم يقتصر على إثارة النعرات بين القبائل وإنما شمل محاولة كسب ودّ الباشوات في دمشق وعكا وكذلك إثارة النعرات في بعض القرى تحت شعار «قيسي ويمني» فضلاً عن اجتذاب أجزاء من القبائل المحليّة إلى النّزاع أحياناً. وكان التغيير في مكافآت رؤساء الدوائر أو مسؤولي السنجق يتم تأكيده لدى زيارة والي دمشق إلى المنطقة في محاولة لجمع أكبر مقدار من الضرائب المقرّرة.

والوضع نفسه كان سائداً في جبال القدس والخليل. فقد كانت النواحي في هاتين المنطقتين واقعة تحت سيطرة الأعيان والشيوخ المحليين الذين يتحصنون في القلاع وهو أمرٌ دفع السلطان في الأستانة (اسطنبول) إلى تعيينهم كجُباة ضرائب. غير أن الوضع كان يختلف بعض الشيء في القدس والخليل إذ لم يكن للشّيوخ والأعيان تأثير قوي على الجوار حيث كانت توجد تجمّعات مسلحة قوية أبرزها عائلة أبوغوش التي تقيم في قرية عنّابة وتسيطر على القرى على جانبي الطريق من باب الواد إلى لِفْتا عند مدخل القدس الغربي، وعائلة عمرو التي كانت تقيم في دورا. وقد أدّت هذه الظاهرة إلى نتيجتين متصلتين: الأولى جعل المنافسة بين العائلات سِلميّة بهدف السيطرة على مسؤوليات الأماكن المقدسة وبالتالي إمكان الوصول إلى أموال الأوقاف ورسوم الحج. والثانية اقتصار النزاع المسلّح للسيطرة على عائدات الضرائب ومصادر الإيرادات الريفيّة، والرّسوم المفروضة لحماية من يرغب بزيارة القدس أو الخليل، على تحالفَيْن من مجموعات قبلية وفلاّحين يقطنون خارج أسوار المدينة. ولكن، كما في نابلس، استُغِلّ العداء القديم ما بين قيسي ويمني لإثارة النعرات.

الحلبة الأخرى للمنافسة بين القوى المحلية، كانت حول غزّة ومناطق زراعة الحبوب في الصحراء الشماليّة. وحتى عام ١٧٩٩ كانت هذه المنطقة اسمياً تحت سيطرة المُتسلّم العثماني في غزّة وفعلياً تحت سيطرة تحالف قبيلة الوحيدات. غير أنه في العام نفسه المشار إليه تحركت قبيلتا الترابين والتياهة في شبه جزيرة سيناء، ربما بتشجيع من الجيش الفرنسي، ودفعتا قبيلة الوحيدات إلى الشمال باتجاه بلدة الرّملة فأتاح ذلك لهما السيطرة على الأراضي الجيدة في منطقة غزّة. وقد أدّى ذلك إلى اختلال ميزان القوى محليّاً وترك آثاراً خطيرة تمثلت في نشوب نزاع مُسلح بين هذه القبائل للسيطرة. وقد حاول الفلاّحون المقيمون في قرى هذه المنطقة تغيير ولائهم باستمرار لحماية أنفسهم وممتلكاتهم. وللتدليل على طبيعة العلاقة بين الحكام الجدد والسلطات العثمانية نشير إلى حادث وقع عام ١٨٠٧ عندما رفضت قبيلة عطاونة (من تحالف التياهة) أن تدفع إلى متسلّم غزّة الضرائب المستحقّة عليها ووافقت على إعطائه هديّة اختيارية بدلاً عنها.

وفي مثل هذه الأحوال لم يكن متوقعاً للحياة الاقتصادية الازدهار والدليل على ذلك خطر التنقل بين مناطق فلسطين واضطرار الفلاحين إلى زراعة أراضيهم وهم يحملون طبنجات مربوطة إلى ظهورهم وإلى بناء منازل حصينة من طابقين داخل مزارع العنب في منطقة الخليل للاحتماء عند تعرضهم للهجوم. وقد تمّ إنفاق مبالغ كبيرة جمعت من الضرائب والإيجارات والخوّات من السكّان النشيطين اقتصادياً على تسليح مجموعات من الجنود والمرافقين الذين كان الزعماء المحليّون المتنافسون يستعملونهم في النزاعات أو لأغراض الرّدع. ومع ذلك كان هنالك بعض النّشاط في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، ومن الضروري فهم كيف كان ذلك ممكناً. وبالنسبة لسكّان الرّيف الذين لم تكن الأسوار أو الحاميات العسكريّة تحميهم كما في البلدات والمدن، فإنهم لجأوا إلى صيغتين، الأولى: اهتمام بعض المتنفّذين بتوفير الحماية للسكان للعمل والإنتاج حتى يستطيعوا جباية الأموال الضرورية منهم لتعزيز قوتهم العسكريّة. لذلك عمد هؤلاء إلى حماية القاعدة الإنتاجيّة للسكّان الذين هم تحت نفوذهم فساهم هذا في إيجاد علاقة اقتصاديّة بين البدو وبين أهل القرى والمدن خصوصاً في مجال تسويق الإنتاج الزراعي. الصيغة الثانية، أن العلاقة الهرميّة بين الدولة العثمانيّة وممثليها المحليّين نزولاً حتى المتنفذين على صعيد القُرى قد أوجدت نوعاً من العلاقة الآليّة والمنتظمة بشكل منع الاستغلال أن يبلغ حدّاً مفرطاً. فمثلاً كانت العائلات البارزة في جبل نابلس تتحد في وجه أي محاولة من جانب والي دمشق لزيادة الرّسوم والضرائب إلى درجة أن الوالي كان يعيد النظر في الموضوع بدلاً من إرسال حملة عسكريّة تكلّف أموالاً أكثر مما طلب في الأصل. كما كان الفلاّحون بدورهم يلجأون إلى المقاومة، وإن لم تكن هذه ممكنة ويعمدون إلى إخفاء جزء من المحصول الزّراعي حتى انتهاء الضغط، أو إلى اللجوء إلى قرية أو قبيلة مجاورة. غير أن هذه الأساليب الوقائية لم تكن لتنجح دائماً. ومن جهة أخرى لم يكن بالإمكان تحمّل الكثير، في ضوء عدم توازن القوى الفاضح، من أجل منع زعيم مصمم من الحصول قسراً على مكاسب اقتصاديّة غير شرعيّة من السكّان الضعفاء نسبياً. على أن هذه الصيغ، مع ذلك، وفّرت رادعاً ما في وجه الطلبات المبالغ فيها من قبل الزعماء والمتنفذين التي كان من شأنها لو نفذت أن لا تبقي لدى الفلاحين ما يسد رمقهم. ولعل التضامن الذي كان يميّز العلاقات بين عدد من القرى المستقرة حقق نتائج مشابهة.

وأخيراً كانت هنالك مجموعة مختلفة من الأسباب التي يبدو أنها حدّت من أثر تورّط القرية والفلاّح في الصراعات الناشبة بين المتنفذين من أجل السيطرة. من تلك الأسباب إمكان تغيير التحالفات أو عقد تحالفات جديدة لتحقيق شيء من التوازن. وقد ساعد على اعتماد هذه الوسيلة وجود أعداد كبيرة من المسلّحين بين أهل القُرى وبين البدو، خاصة في جبال نابلس والقدس والخليل. ومن الأسباب الأخرى ما يبدو وكأنه «طقوس» متصلة بالصراع مثل محاولة تجنيب الأراضي والمستوطنات الزراعية أية أضرار مع محاولة التقليل من سفك الدماء دفعاً للأخذ بالثار. كما كانت الفئات المتصارعة تحصر القتال بساعات قليلة وتتجنب القتال أثناء فترات الحصاد حيث كانت الحاجة ماسّة لخدمات جميع المواطنين. ولكن ذلك لا يعني عدم وقوع قتلى وأضرار لأشجار الزيتون أو للمحاصيل أو الحيوانات، غير أنها كانت محدودة النّطاق، في وضع تميز بوجود تهديد مستمر من انفجار العنف أو قيام حروب صغيرة بين المتزعمين.

إذا كان هذا التحليل صائباً فإن وسائل الحماية والحماية الذاتية كانت فعالة في الحفاظ على الحياة الاقتصاديّة في فلسطين خلال الفترات الطبيعيّة أي التي كان يوجد فيها حاكم قوي مثل أحمد باشا الجزّار أو عندما يكون هنالك توازن قُوى بين المتصارعين على النفوذ والسلطة. غير أنه نظراً لغياب وجود سُلطة قويّة واحدة فإن هذا الوضع كان دوماً عُرضة للاهتزاز. وساهم في عدم الاستقرار طبيعة المناخ في فلسطين حيث كان يحدث جفاف في بعض أنحاء البلاد يدفع السكّان لإرسال مواشيهم إلى المراعي في أماكن أخرى من البلاد. وحين كان هذا يحصل عند أطراف الصحراء، كان البدو ينزحون إلى المناطق المأهولة طلباً للمرعى والطعام. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في عدم الاستقرار، الصراع بين القبائل أو بين العائلات، الصاعدة حديثاً وذات النّفوذ القديم منها، مثلما حدث في منطقة نابلس بنهاية القرن الثامن عشر حيث احتدمت المنافسة على السُّلطة بين عائلة طوقان وعائلة عبد الهادي الصاعدة حديثاً. وأخيراً كانت هنالك الضغوطات الخارجيّة نتيجة الغزوات أو التغيّرات في استراتيجيات الامبراطورية العثمانيّة أو نتيجة تطوّرات توازن القُوى في الصّحارى السوريّة والمصريّة والعربيّة التي أدّت إلى تسلل القبائل المنتصرة إلى تخوم التجمعات السكنية مثل قبيلة التياهة وقبيلة الترابين أو القبائل المهزومة مثل قبيلة الوحيدات. وفي بعض هذه الأحوال كانت تحدث تحالفات جديدة يرافقها كثير من الفوضى إلى أن يحدث توازن جديد. ولسوء حظ الفلسطينيّين فإن فترة الحروب النابليونيّة أدّت إلى تفكك اقتصادي استمر أكثر من نصف قرن قبل أن يتمكّن العثمانيون من السيطرة على فلسطين مجدّداً.

الفصل الثاني
التحوّل في الاقتصاد الفلسطيني (١٨٠٠ ـ ١٩١٤)
نظرة عامة

أولاً ـ الفترة ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠:

١ ـ أثر محاولة العثمانيّين والمصريّين السيطرة على فلسطين:

تعرّض الاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ثلاثة تأثيرات رئيسيّة أولها وأهمها محاولة العثمانيّين إعادة السيطرة على فلسطين التي حال دون استمرارها الاحتلال المصري لفلسطين بين عامي ١٨٣١ و١٨٤٠. أما التأثير الثاني فكان نتيجة للتطوّر الاقتصادي الذي حصل في بعض الأقطار المجاورة، خاصة حيث أخذ عدد السكّان والإنتاج الزراعي والتجارة بالارتفاع بمعدّل مرموق خلال حكم محمد علي الطويل (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩). أما التأثير الثالث فهو ظهور بدايات لنفوذ أوروبي مباشر عبّر عن نفسه أولاً بازدياد المصالح الدينيّة ونشاط الإرساليات، ثمّ بتطوّر التجارة الدوليّة بين فلسطين وأوروبا. وتتناول الدّراسة هذه المواضيع حسب هذا الترتيب.

يمكن أن يقال إن المحاولات العثمانية لإعادة السيطرة على فلسطين بدأت من خلال دعم أحمد باشا الجزّار في أواخر القرن الثامن عشر. واستمرّت هذه المحاولات بإلحاح متزايد في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر بعد أن تبينّ للأتراك أهميّة فلسطين السياسيّة والاستراتيجيّة خصوصاً بعد غزو نابليون للمنطقة وضرورة التصدي لبدايات الجهد الأوروبي لاستغلال وجود عدد قليل من السكّان المسيحيين لتوسيع رقعة نفوذهم الدّيني والسياسي في مدينة القدس.

وحتى تاريخ الاحتلال المصري لفلسطين الذي حدث في عام ١٨٣١ استمرت السياسة العثمانيّة تعمل من خلال سليمان باشا (١٨٠٥ ـ ١٨١٩) وعبد الله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١) وقد تعاقبا على السُّلطة بعد أحمد باشا الجزّار. والمؤشر البارز على الاهتمام كان نقل مركز الولاية من صيدا إلى عكا، وكانت عكا قد ظلّت مقراً للولاية من عام ١٧٧٥/١٧٧٦ حتى عام ١٨٣٢، أي حتى قدوم الجيش المصري. وبمساعدة هذين الحاكمين القويين بدأ العثمانيّون في تعيين أشخاص موثوقين في المراكز الإدارية العُليا في السناجق إما من اسطنبول مباشرة أو من بعض العائلات المحلية الحديثة النّفوذ التي تمحضهم ولاءها للحفاظ على مراكزها. وهكذا عمد عبد الله باشا والي عكا إلى تعيين حكام القدس وجنين من مماليكه الخاصة في حين تمّ تقوية عائلتي عبد الهادي والقاسم الحديثتي البروز في منطقة نابلس لزيادة ثرواتها وبالتالي التغلب على العائلات القديمة المُنافسة لها وذلك بإعطائها حق جمع الضرائب من السكّان. ورافق ذلك كله محاولات لجمع ضرائب جديدة ولإدخال إصلاحات عسكريّة جديدة كان أولها مذبحة الانكشارية التي حدثت عام ١٨٢٦ ثم محاولة دمج بعض الجماعات الفلسطينية المسلّحة في إطار التنظيم العسكري العثماني الحديث الذي عرف باسم النظام الجديد.

وهنا لا بد من التأكيد على أن هذه المحاولات لم تكن مستمرة وكثيراً ما أصابها التشويش أو الإجهاض بسبب الضعف العسكري المحلي أو تنافس والي صيدا ووالي دمشق على اكتساب السلطة والنفوذ. ولعلّ الأهم من ذلك أن سياسة تشديد المركزيّة كان لا بد لها أن تصطدم بمقاومة ولدت سلسلة من الثورات، كما حدث في القدس في عامي ١٨٠٨ و١٨٠٩ وعام ١٨٢٠، وفي غزّة حيث نجح الأهالي في طرد جميع المسؤولين العثمانيّين. وكان نتيجة ذلك، على الأقل في المدى القصير، ازدياد عدم الاستقرار وبالتالي ازدياد عدد القُوى المتصارعة بشكل درامي.

أما الحدث الهام الثاني فكان حملة إبراهيم باشا، الابن الأكبر لمحمد علي باشا، ونجاحه في احتلال جميع أنحاء فلسطين وسوريا وجبل لبنان. وكان لذلك أثر فوري هو أن إبراهيم باشا استطاع بجيشه القوي المؤلف من خمسين ألف جندي في أواسط الثلاثينات، فرض الأمن والنظام على القبائل والمتزعمين القرويّين، ومُعاقبة أولئك الذين رفضوا الانصياع له مثل قبيلة أبو غوش. كما قام المصريون بمحاولة جادّة لنزع السّلاح من أيدي السكّان وتطبيق التجنيد الإجباري وإدخال نظام ضرائبي جديد يعتمد على أساس الضريبة الشخصية (الفرضة) بموجب إحصاء المواطنين الذكور في عام ١٨٣٤. وقد جوبهت هذه المحاولات بمقاومة قويّة، خاصة خلال انتفاضة شهر أيار/مايو من عام ١٨٣٤ الشاملة تقريباً، التي قادها كثيرون من الوجهاء المحليّين في الخليل والقدس وشيوخ العشائر أو الحمولات في نابلس والجليل وبعض البلدات الساحليّة الذين شعروا جميعاً بأن المصريين يريدون القضاء على نفوذهم.

بعد أن أخمد المصريون الثورة لجأوا إلى تشديد السيطرة

المركزية على أنحاء فلسطين. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استُبعد من المناصب الإدارية آل طوقان وآل النّمر، من العائلات العريقة في جبل نابلس، وعمدت السلطات المصرية إلى نفي كل من رفض التعاون، في حين قوي نفوذ آل عبد الهادي (وهم عائلة حديثة النّفوذ) حين تمّ تعيين حسين عبد الهادي متسلماً لجنين وسليمان عبد الهادي متسلماً لنابلس مما أتاح لهذه العائلة توطيد نفوذها في المنطقة ثمّ نشره إلى خارج جبال نابلس. وسدّد تطبيق التجنيد الإجباري ضربة قويّة إضافية لنفوذ العائلات الكبيرة القديمة إذ جرّدها من مصدر رئيسي من الدعم المسلح الذي كانت تحظى به.

ومن السياسات المصريّة الهامة الأخرى ما حدث عام ١٨٣٣ عندما قرر المصريون ضم مقاطعات سوريا ولبنان وفلسطين في وحدة سياسيّة بمركزها الرئيسي دمشق أتاحت تطبيق نظام إداري واحد في المنطقة بأكملها. ورافق ذلك محاولات لإضعاف نفوذ العلماء المحليين وخصوصاً في القدس من خلال سنّ قوانين مدنيّة للشؤون الجنائية والتجارية، تم تطبيقها على يد مجالس مدن تتكون عضويتها من أعيان العائلات التي لا تهدد المخططات المصريّة. وأخيراً، شجّع المصريون نمو النفوذ الأوروبي من سياسي وديني، وذلك بالسّماح بفتح أولى القنصليات الأجنبية في مدينة القدس وإعطاء المسيحيين واليهود وضعاً متساوياً مع المسلمين (بحيث أصبح بعضهم أعضاء في المجالس الجديدة)، وإزالة القيود التي كانت مفروضة على بناء أماكن العبادة غير الإسلامية، أو ترميمها.

في ضوء ما تقدم لم يكن غريباً أن تتفاوت ردّة الفعل بين مختلف الفئات على هذه الإجراءات، في ضوء آثارها على كل منها. ونستطيع أن نتبين أن التجار رحّبوا بها لما حققت من أمن وخلقت من أجواء هادئة، ورحّب بها كذلك أعضاء المجالس البلديّة والقسم الأكبر من المسيحيين الذين اكتشفوا أنهم أُعفوا من التجنيد الإجباري. غير أن الأغلبيّة الباقية من السكان عارضت بعض جوانب الحكم المصري خصوصاً ضريبة «الفرضة» التي كانت تجمع بكثير من القسوة وذكّرت المسلمين بالجزية التي كان يدفعها المسيحيون واليهود، واستمرت المعارضة حتى ظهرت إلى العَلَن ثانية عند انسحاب المصريّين عام ١٨٤٠.

وكان التطوّر السياسي الرئيسي الأخير عودة العثمانيين في مطلع الأربعينات. وقد ترتب على ذلك نتائج سياسية واقتصادية بارزة على مسار الحياة في فلسطين. فقد استغل العثمانيّون موقعهم الجديد القوي في إعادة تنظيم الجهاز الإداري ليحقق درجة أعلى من السيطرة المركزية. ومع أنهم قسّموا فلسطين وسوريا مرة أخرى إلى ثلاث مقاطعات (حلب ودمشق وصيدا) فإن هذه المقاطعات كانت تضم هيكلاً إدارياً واحداً يستند إلى السناجق (أو الألوية) والأقضية والنواحي. والأهم في هذه الترتيبات الإدارية بالنسبة لفلسطين إعطاء سنجق القدس وضعاً خاصاً كمتصرفية يحكمها «باشا» عادة وهو في منصب أرفع من متسلمي السناجق المجاورة في نابلس ويافا وغزّة، وكان يخضع فقط لوالي صيدا، أو لإشراف اسطنبول مباشرة. وهكذا أصبحت القدس للمرة الأولى في تاريخ الامبراطورية العثمانية الطويل العاصمة الإدارية لوسط فلسطين وجنوبها. واستمرّ الوضع على حاله حتى نهاية القرن رغم أن التغيّرات اللاحقة في الحدود نصّت على إلغاء إلحاق سنجق يافا/غزة بالقدس وذلك لفترة زمنيّة قصيرة على أن ذلك لم يعد يحدث إطلاقاً بعد عام ١٨٤٠. وفي الوقت نفسه أُعيد إلحاق سنجقي نابلس وعكا بكل من دمشق وصيدا على التّوالي (فيما عدا فترة قصيرة قبل أواخر الخمسينات) ثمّ أُلحق الاثنان معاً بدمشق عام ١٨٦٥.

نتج عن جميع هذه الإجراءات أمران: الأول أصبح بإمكان الباب العالي أن يكون له دورٌ مباشرٌ في شؤون وسط فلسطين وجنوبها متخطياً والي صيدا، الذي كان يُعين غالباً لمدة عام واحد والذي تضاءلت سلطته بسبب وجود المجلس المحلّي القوي في القدس المعروف باسم «مجلس الإدارة»، الذي كانت تسيطر عليه العائلات البارزة. والثاني أتاح الدور الجديد للقدس أن تسيطر على النظام القانوني والتعليمي في الجوار كما أتاح لها خلق نخبة جديدة من العائلات القويّة التي احتكرت مناصب معيّنة وسيطرت على أراضٍ خصبة وقيّمة. وزاد في قوّة العلاقات بين القدس واسطنبول مبادرة عائلات هذه النخبة إلى إرسال أولادها إلى اسطنبول لتحصيل العِلم فأتاح لهم ذلك فرصة التعيين في المراكز الحكومية الهامة في مقاطعات أخرى. وحتى السبعينات، سيطر آل الخالدي على شؤون المدينة من خلال السيطرة على المجلس البلدي (الذي تأسس في أواسط الستينات من القرن) وعلى مركز رئاسة كتابة المحكمة الشرعية، ومن خلال علاقاتهم ببعض الفئات الدّاعية إلى الإصلاح في اسطنبول. ولكن سرعان ما برز آل الحسيني إلى واجهة الأحداث وأخذوا مكانة آل الخالدي.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن جهود العثمانيين عبر الهيكليات الإدارية الجديدة لإدخال نظامهم الخاص بالتجنيد الإجباري والضرائب، بالإضافة إلى إصدار مجموعة الإصلاحات المعروفة باسم «خط كلخانة» في عام ١٨٣٩ ثمّ «التنظيمات»، أن هذه الجهود استغرقت بعض الوقت لكي تؤتي ثمارها. والسبب

الرئيسي في ذلك يعود إلى أن الأتراك وجدوا أنفسهم في حلقة مفرغة نظراً لعدم وجود قوّات عسكرية كافية في سوريا وفلسطين لجباية قدر يسير من الضرائب التي كان يجبيها المصريّون في حين أنه لم يكن لديهم الأموال الكافية لزيادة حجم الجيش. وخلال الأربعينات والخمسينات لم يزد عدد الجيش الذي كان في دمشق (جيش عربستان) عن ٢٠,٠٠٠ جندي علماً بأن حجم الجيش كان يقل عن ذلك في أحيان كثيرة بسبب سحب قسم منه في حروب الدولة، كما حصل في حرب القرم في الفترة ما بين ١٨٥٣ ــ ١٨٥٥. أما بالنّسبة لفلسطين فقد كان هنالك ١,٦٠٠ جندي نظامي في متصرفيّة القدس في أواخر الأربعينات و ٢,٠٠٠ جندي في عكا. وعندما كانت الحاجة تدعو إلى استدعاء المزيد من الجنود كان الحكّام يلجأون إلى عناصر الضابطيّة في المدن والباش بوزق في الأرياف حيث كان هنالك ٤٠٠ عنصر في القدس في أواخر الأربعينات، وبعض الخيالة من جماعات شبه بدويّة مثل مقاتلي الهنادي (أصلاً من مصر) الذين كان يقودهم «عقيلة آغا» الذي كان يُعهد إليه بعدم السّماح للبدو بدخول منطقة الجليل قبل عام ١٨٧٠. غير أن هذه القوى غير النظامية لم تكن ذات كفاءة ولا تتميّز بالانضباطية، وتميل أحياناً لعصيان الأوامر وتشارك في القتال مع بعض القبائل المحلية المتمردة كما حدث مع عقيلة آغا.

ومما زاد في تدهور الأوضاع عدم كفاءة الأتراك في جباية الضـرائب خلافـاً للمصريّـين. فإلى جـانب فشلهم في إلغـاء «الفرضة» كما وعدوا، لم يستطيعوا جبايتها وتراكمت لهم مبالغ كبيرة مُستحقة. وحتى عندما حاولوا إلغاء نظام الالتزام واستبدال نظام جباية مباشرة به لم يستطيعوا إيجاد طريقة فعّالة لتطبيق النظام القديم. فقد سمحوا للمجالس الجديدة بتكليف ملتزمين بدون اللجوء إلى طريقة المزاد العلني (وأحياناً لبعض أعضاء المجالس نفسها) واكتفوا بتحصيل مبالغ بسيطة من المبالغ المستحقة فعلاً.

وفي ظل هذه الأحوال حيث كانت السياسة العثمانية ترمي إلى تقليص سُلطة المتزعمين المحليين، لم تسر الأمور على وتيرة واحدة. وفي مجالات مُهمة لم يكن أمام العثمانيّين من بديل سوى الاعتماد على بعض الزّعماء لجباية الضرائب وحفظ الأمن، وهذا ما حدث بالفعل في منطقة الجليل والصحراء الجنوبيّة. أما في مناطق أخرى كما في جبل نابلس، فإن التدخل العثماني أدّى إلى تأجيج نار المنافسة المحلية وهو ما كان يضطر العثمانيين إلى إرسال بعض الحملات العسكريّة بين الحين والآخر كما حدث بين عام ١٨٤٥ وعام ١٨٤٧ من أجل إخماد الاضطرابات العنيفة وجمع الضرائب. وحتى في المناطق المحيطة بالقدس والخليل، حيث استطاع الحاكم القوي محمد كبريش باشا أن ينزع سلاح أهل بعض القرى أو أن يؤدّب بعض زعماء المنطقة وقبائلها خصوصاً قبيلة أبو غوش، ويحصّل الضرائب بفاعلية ويجعل المواصـلات آمنة، فإنه سرعان ما كان يتغيّر الوضع عند مجيء حاكم ضعيف فتعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً. ومثال واضح على ذلك ما حدث في الخليـل عندمـا أعاد العثمـانيون الـرجل القـوي عبد الرحمن الذي كان المصريون قد طردوه من منصبه كمحصّل، حيث عاد محمد كبريش وأخرجه من منصبه عندما نهب الأتراك البلدة. غير أنه عاد وسيطر على الوضع بعد أن طرد الحاكم العثماني عام ١٨٤٨ وتقلد المنصب بنفسه.

من الصعب معرفة أثر هذه التغييرات المتكررة على الاقتصاد الفلسطيني بدقّة. ولا شك أن الأحوال الاقتصادية تبدّلت من وقت لآخر ومكان لآخر. والفترة الوحيدة حين تحسنت الأحوال في كل مكان تقريباً وللجميع تقريباً كانت خلال الاحتلال المصري. أما تحت السيطرة العثمانية فقد كان وضع الأمن في شمال فلسطين أفضل منه في وسط فلسطين وجنوبها بسبب اللجوء إلى الحامية العسكريّة الكبيرة الموجودة في بلدة عكا. وكما كان الحال دوماً عند ضعف السلطة العسكريّة العثمانية، قام البدو بمضايقة القرى في أطراف التجمعات السكانية، بحيث حصل هروب سكاني حول غزّة في أواخر الأربعينات، في حين تخلّى السكان عن بعض التجمّعات السكانية الجديدة التي أُقيمت خلال حكم إبراهيم باشا.

وخلال تلك الفترات ازدادت الخصومات المحلية وتعرّض الأشخاص والممتلكات للأذى والدّمار، والمثال البارز على ذلك أنه في عام ١٨٥٠ وصلت الأمور في جبل نابلس والقدس إلى حافة الحرب الأهلية، في رأي المؤرخين المحليّين، بين عائلة طوقان وعائلة عبد الهادي أو بين قبيلتي أبو غوش والسمحان حيث تمّت تعبئة أعداد كبيرة نسبياً من الرجال وانتشر القتال بشكل واسع. وهنالك بعض المصادر التي تُقدر عدد المقاتلين بـ ٢٠,٠٠٠ مقاتل شاركوا في معارك جبال نابلس، في حين ذُكر أن عدد القرى المستباحة بلغ ١٦، وذلك في عام ١٨٤٥ على يد أنصار عائلة طوقان. ومن الممكن القول بأن الناحية الإيجابية اقتصادياً كانت على ما يبدو وجود موارد اقتصادية وافرة مما شجع القتال للسيطرة عليها. ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال تتبع النشاطات المختلفة للاقتصاد الفلسطيني.

٢ ـ السكّان:

لا توجد إحصاءات تبيّن عدد سكان فلسطين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر باستثناء إحصاء السكّان الجزئي الذي قامت به السلطات المصرية عام ١٨٣٤ وتقديرات أحجام ١٢ بلدة كما هو مبيّن في الجدول رقم (١/ب). ويبيّن هذا الجدول زيادة طفيفة في عدد السكّان من ٥٣,٥٠٠ في عام ١٨٠٠، إلى ٧٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٤٠ رغم الضحايا الكثيرة التي ذهبت نتيجة الزلازل التي ضربت طبرية وصفد ونابلس وعكا ويافا في عامي ١٨٣٦ و١٨٣٧. غير أن عامل الخطأ في هذه الأرقام كبير جداً كما يؤكد على ذلك المسافرون الأوروبيون بحيث يمكن القول بأن عدد السكّان في المدن ظلّ على حاله أو تناقص بعض الشيء.

وهذه النظرة المتشائمة لعدد السكّان يؤكدها تعرّض فلسطين لوباء الطاعون خلال النصف الأول، من القرن التاسع عشر بشكل متكرر (١٨١٣، ١٨١٤/، ١٨٢٧، ١٨٣٢ ـ ١٨٣٣، ١٨٣٨/١٨٣٩ و١٨٤١) أكثر مما تعرضت إليه خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكون شدّة الوباء أعنف من تلك التي شهدتها حلب مثلاً التي خسرت ٢٠ ـ ٢٥٪ من سكانها عام ١٨٢٧، وكذلك الإسكندرية التي لعلّها خسرت ٢٥٪ من سكانها عام ١٨٣٥. ومع أن وباء الطّاعون اختفى لاحقاً من منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط، لأسباب لم تُفسر أبداً بشكل مرضٍ، فقد جاء محله وباء الكوليرا الذي ضرب عكا ويافا في ١٨٣١ ـ ١٨٣٢ والذي أدّى إلى وفاة ١٠ ـ ١٢ بالمائة من سكانها.

ولعلّ العامل الوحيد الذي خفف من تدهور الوضع السكّاني هو بعض التحسّن في مستوى الصحّة العامة. فقد بدأت في نهاية القرن الثامن عشر محاولات لتجفيف المستنقعات والسبخات حول عكا ويافا. وفي القرن التاسع عشر أصبح ليافا مسؤول صحّي، الدكتور ليسبيرنزا (Dr. Lesperanza) الذي استطاع أن يُقنع العثمانيين في عام ١٨٤٣ بمدّه ببعض العمال لتجفيف المستنقعات المحليّة كما نجح في منع إقامة المقابر داخل المدن ونقلها خارج الأسوار بما لا يقل عن ٦٠٠ م. كما أقام نوعاً من الرقابة الطبيّة على الدّاخلين إلى يافا برّاً وبحراً واضعاً أولئك القادمين من أماكن موبوءة في محجر صحّي لمدة ١٠ ـ ١٥ يوماً مثلما كانت تفعل الموانىء الأخرى الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.

٣ ـ الزراعة والتجارة:

في غياب الإحصاءات الضرورية فإن التعليق على تطوّر الزراعة والتجارة في النصف الأول من القرن التاسع عشر يُصبح متوقفاً على الانطباعات. وما يمكن قوله بالنسبة للتجارة انها اقتصرت في العقود الثلاثة الأولى على تبادل السلع مع البلدان المجاورة لفلسطين باستثناء وصول عدد قليل من السفن من أوروبا بين الحين والآخر. وهكذا عندما جاء البارون بوالكونت (Baron de Boislecomte) لتقديم تقرير عن حالة الولايات السورية، لاحظ أن القدس كانت تتسلّم حاجاتها من دمشق بشكل أساسي، وأن المنتجات المتوفّرة في موانىء الساحل لم تكن تكفي تعبئة سفينة أوروبية بحيث كانت السفينة تضطر إلى التوجه شمالاً وجنوباً لملء حمولتها. وقد لاحظ الدكتور ليسبيرنزا أنه من أصل ٦٠ سفينة وصلت لميناء يافا في عام ١٨٤٢، جاءت ٣١ من دُمياط و١٠ من الإسكندرية و١٥ من عكّا و٤ من صور. أمّا القوافل فكان عددها ٢٧ منها ٢٠ قافلة جاءت من دُمياط و٤ من عكّا وواحدة من صور و٢ من دير القمر.

وما يمكن تسجيله في مطلع الأربعينات من القرن التاسع عشر هو بدء تصدير السّلع الزّراعية من فلسطين بمقدار ملموس مع الإشارة إلى أن جذور هذه الظاهرة بدأت في الثلاثينات في عهد المصريّين. وكانت هذه السلع تشمل القطن من منطقة نابلس والسمسم والحبوب وزيت الزيتون وبعض الصّوف ومعظمها جاء على الأرجح من سهول ومنحدرات تلال يافا وغزّة. ويمكن القول بأن هذه التجارة بلغت عام ١٨٤٧، ٤,٠٠٠,٠٠٠ رطل (الرطل الإنكليزي = ٤٥٤ غراماً) من السمسم، ٢,٠٠٠,٠٠٠ رطل من زيت الزيتون، ١,٢٠٠,٠٠٠ مُدّ من الحبوب والذّرة (كل مدّ يعادل ٨ غالونات) فضلاً عن كميات صغيرة من القطن والصّوف، وقد تمّ تصديرها



سوق للماشية

جميعاً عن طريق ميناء يافا حيث بلغت قيمتها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

وشهد العام ١٨٤٧ كذلك ظاهرة تجارية جديدة حيث بدأت علاقات مُباشرة مع أوروبا. وقبل ذلك التاريخ كانت الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا تتم عن طريق شحنها عبر مرفأ بيروت. ولكنّ المحصول الزراعي في ذلك العام كان وفيراً جداً وهو ما دفع كثيراً من السفن الأوروبيّة إلى الرسوّ أمام ميناء يافا لشحن الشّعير إلى الجزائر والذّرة إلى لبنان والسمسم إلى مرسيليا وتريستا. وذكر أيضاً أنه تمّ شحن حمولتين من السمسم عبر ميناء حيفا إلى مرسيليا مباشرة. وجاء مزيد من السفن عام ١٨٤٨ إلى يافا لشحن الذّرة إلى أوروبا لدرجة استوعبت جميع المحصول تقريباً ومن بينها عدد من السفن البريطانية التي جاءت مُحملة بسلع إنكليزية للمرة الأولى (إذ كانت هذه السلع تصل قبلاً عبر بيروت)، وعادت محمّلة بالحبوب. وكان هذا بدء فترة مزدهرة من التجارة الدوليّة سنأتي على ذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة الفقرة ثانياً/٢.

وكما هو الحال في غياب إحصاءات دقيقة فإنه من الصعب التكهّن عما إذا كان الطلب على حبوب فلسطين تتمّ تلبيته من المخزون الموجود أم أن أراضي زراعية إضافية تمّ استغلالها لهذا الغرض. ولا شك أن ازدياد الصادرات مؤشر على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تلبية الطلب الخارجي حتى عندما كانت الأوضاع السياسيّة والأمنية غير مستقرّة. بل ان هنالك قرائن تؤكد بأن العرض ازداد في الوقت نفسه الذي تميّز بعدم الاستقرار. وقد كتب القنصل البريطاني العام في القدس، جيمس فين (James Finn)، عن رحلة قام بها في ربيع عام ١٨٤٩ بين جبل الخليل وبئر السبع شاهد فيها مساحات شاسعة من الأراضي مزروعة قمحاً وشعيراً ويذكر بأنه أمضى زهاء أربع ساعات على ظهور الخيل وهو يجتاز حقول القمح. وفي العام نفسه أشار القنصل البريطاني في يافا، أسعد خيّاط، إلى النقص في اليد العاملة أثناء موسم الحصاد الأمر الذي أجبر المزارعين على دفع ⅓ إلى ½ المحصول لمجرد جني المحاصيل ونقلها إلى أماكن الدراسة.

٤ ــ ازدياد الاهتمامات الدينيّة الأوروبيّة بفلسطين:

سهّل الاحتلال المصري لفلسطين الحضور الديني المتزايد في البلاد للجهات الدينية الأوروبية بطرق متعدّدة. ومن أهم المؤشرات على هذا الحضور ازدياد عدد الحجاج المسيحيين، وبناء الأديرة وأماكن العبادة والكثير منها يعود إلى الكنائس البروتستانتية البريطانية والألمانية، مما رافقه ازدياد نشاطهم ونشاط منافسيهم السياسيّين الروس الأرثوذكس. ونتج عن ذلك تضاعف عدد سكان مدينة القدس بين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٥٠ فوصل إلى ١٥,٠٠٠ نسمة. ورافق ذلك نهضة كبيرة في حركة البناء فتمّ تشييد كنيسة المسيح (Christ Church) مقابل القلعة بين عامي ١٨٤١ و١٨٤٩، حيث تمّ استعمال الأسلوب الأوروبي في البناء والتقنيّات المعمارية الحديثة. ومن البنايات الأجنبية الأخرى نذكر المستشفى الإنكليزي (عام ١٨٤٢) والمدرسة الإنكليزية (عام ١٨٤٣) والمستشفى الألماني (Deaconness Sisters) (عام ١٨٤٦) والمقر الجديد لبطريركيّة الرّوم الأرثوذكس. وخلال هذه الفترة أيضاً بدأ الأوروبيون في شراء الأراضي وزراعة الحدائق والبساتين خارج أسوار القدس. ومع أن هذه النشاطات لم تكن قانونيّة بموجب القانون العثماني الذي كان سائداً قبل عام ١٨٦٧ حين أُعطي الأجانب حق شراء الأراضي فإن هذا النشاط الواسع لا بدّ أنه جاء نتيجة دفع رشاوى للمسؤولين العثمانيّين أو نتيجة تسجيل الأراضي المشتراة بأسماء مواطنين من أهل القدس.

وقد ساهمت هذه التطورات في تدفّق الأموال عن طريق الحجاج والسياح الأجانب وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري، وكذلك عن طريق الإنفاق لبناء الأماكن الدينيّة وصيانتها ودفع رواتب المشرفين عليها، ولدعم الأقليّات في المدينة مثل اليهود، الذين كان يعيش معظمهم على تبرّعات بعض الجهات والمؤسسات الخيرية المكوّنة في الخارج وفي طليعتها تلك التي أقامها السير موسى مونتيفيوري (Moses Montefiore).



سوق بيت لحم

ثانياً ــ الفترة ١٨٥٠ ــ ١٨٨٠ :
ازدياد الأمن وازدياد التجارة :

١ ــ تدعيم الأمن والسلطة الحكومية المركزيّة :

واجهت الجهود العثمانية لتعزيز سيطرتها على وسط فلسطين وجنوبها نكسة خطيرة في منتصف الخمسينات عندما أدّى انسحاب الجنود الأتراك للمساهمة في حرب القرم إلى تفاقم الخصومات المحلّية في الجبال وإلى نزاعات قبليّة في جنوب الصحراء وشرقها. وشهدت هذه السنوات اضطرابات ضد المسيحيين والأوروبيين خصوصاً في نابلس كردّة فعل مباشرة أولاً تجاه الإصلاحات التي نصّ عليها «خط هُمايون» في شباط/فبراير عام ١٨٥٦ حيث أصبح للمسيحيين ولسواهم من غير المسلمين حقوق المسلمين نفسها، ثمّ مبادرة رجال الدين والدبلوماسيين إلى رفع الأعلام وقرع أجراس الكنائس ابتهاجاً، والاحتفال بأعيادهم علناً. وفضلاً عن ذلك، نشأ الامتعاض بسبب تراجع الحكومة عن الموقف المُعلن بالنّسبة لتطبيق التجنيد الإجباري على المسيحيين كما هو مُطبّق على المسلمين. وقد تركت أحداث عام ١٨٥٦ شعوراً لدى سكان فلسطين بأن بلادهم ستقع تحت سيطرة الأوروبيين الذين أخذوا بتكثيف شراء الأراضي والمطالبة بامتيازات متزايدة بنتيجة ضعف الحكم العثماني.

وقد أدّت أحداث حقبة الخمسينات وما رافقها من اضطرابات وعداء للمسيحيين إلى التخوّف من تدخل أوروبي لحماية هؤلاء، الأمر الذي دفع العثمانيين إلى تطبيق سياسة ضرب نفوذ الزعماء المحليين غير الموالين وإضعاف سلطتهم. فما إن حلّ العام ١٨٨٠ حتى كان العثمانيون قد نجحوا في إحكام السيطرة مرة أخرى على فلسطين باستثناء الصحراء الجنوبيّة حيث استغرق الأمر عقدين من الزمن لإخضاع القبائل المختلفة. وبدأت محاولة استعادة السيطرة في الجبال عام ١٨٥٤ عندما ارتقت مدينة القدس من متصرفيّة إلى ولاية تحت سيطرة اسطنبول المباشرة وهذا أعطى الوالي قدراً كبيراً من حُرّية الحركة والتصرف وبالتالي تحريك قوّات عسكرية كبيرة. واستعملت هذه القوّات لتهدئة الوضع في القدس بعد الاشتباكات التي نشبت بين عائلة أبو غوش وعائلة اللّحام في عام ١٨٥٤. ثمّ تركز الاهتمام على الخليل حيث انهزم عبد الرحمن عمرو من دورا في عام ١٨٥٥ ثمّ لوحق إلى قريته المحصّنة إدنا حيث هُزم مرة أخرى كلّياً وتمّ نفيه إلى الخارج. وعندما عاد لإثارة القلاقل بعد السماح له بالعودة في عام ١٨٥٨ تمّ إرسال حملة عسكريّة لإخضاعه نهائياً في عام ١٨٥٩ وبقيت منطقة الخليل بعد ذلك تحت السيطرة العثمانية الشّديدة.

أما الجبل الأخير الذي تمّ إخضاعه فكان جبل نابلس حيث استمرت الخلافات العائلية بين آل طوقان وآل عبد الهادي خلال الفترة ١٨٥٤ ــ ١٨٥٨، وشملت العائلات الوجيهة الأخرى ومُعظم الفلاحين في المنطقة بأسرها، وكذلك عدد من القبائل المحلّية. وكانت نقطة التحوّل قرار نقل سنجق نابلس من تحت سيطرة القدس إلى والي صيدا وتعيين أحد الأتراك القديرين، «ضياء بيك» متصرفاً، ثمّ أُرسلت قوّات عسكريّة أكبر إلى نابلس فألقت القبض على محمود عبد الهادي ولاحقت أفراد عائلته حتى قرية عرّابة التي نُهبت في عام ١٨٥٩. وبعد أن تمّ إخماد آخر ثورة قام بها أهالي نابلس في العام نفسه، استقر الوضع تماماً لصالح السلطات العثمانيّة، في حين بدأ الأعيان يتنافسون سِلمياً فيما بينهم للحصول على مقاعد في المجالس المحلّية تعزيزاً لنفوذهم، عبر محاولة للسيطرة على الموارد المتوفرة وعلى الأخص على عائدات الضرائب بواسطة الالتزام بتحصيلها.

بعد السيطرة على الجبال التفت العثمانيّون إلى المناطق الرّيفيّة. فبدأوا أولاً بدفع القبائل إلى الضفّة الشرقية من نهر الأردن حتى مشارف الصحراء، وفي الوقت نفسه، أقاموا مواقع حصينة على الحدود تسلمها اتباع القائد عبد القادر الجزائري الذي وُهب عدداً من القرى حول صفد وطبرية خلال الخمسينات. وخلال الستّينات بدأت الحملات العسكريّة الناجحة ضد اتحاد القبائل وفي طليعتها قبيلة بني صخر بحيث استقر الأمن نهائياً في سهل مرج ابن عامر وبالتالي أمكن للمزارعين استغلال أراضيهم بأمان. ومع أن بعض البدو استمروا في العودة لمضايقة السكّان خصوصاً خلال الحرب بين تركيا وروسيا في العامين ١٨٧٧ و ١٨٧٨، حين تضاءل الوجود العسكري في فلسطين، فإن مُعظم السكّان بدأوا في إعادة بناء القرى المهجورة في حين بدأ عدد من التجار في البلدات يعتبر الأراضي الزراعية مصدراً للمضاربة الرابحة. وعزّز هذا الاتجاه تحوّل فلسطين إلى بلد هام مُصدّر للسّلع الزراعية وسماح قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ للسكان بحيازة الأراضي وتسجيلها رسمياً لدى الدوائر العقاريّة. وأخيراً بدأ العثمانيّون ببيع أراضٍ زراعيّة غير مُستغلّة أو خالية من السكان بهدف جمع الأموال الضرورية لدفع الالتزامات المستحقة عليهم للدائنين الدوليّين، كما سمحوا للمقرضين المحلّيين السيطرة على القرى التي وجد أهلها صعوبة في دفع الضرائب. وكان أكثر المستفيدين من هذا الوضع أولاً: السلطان العثماني نفسه الذي سيطر على مساحات زراعية شاسعة خصوصاً في وادي بيسان بحجة واهية مفادها عدم قيام المزارعين بدفع الضرائب المستحقّة، وثانياً: بعض الأغنياء مثل عائلة سُرسق في

لبنان التي اشترت آلاف الدونمات في مرج ابن عامر ابتداء من العام ١٨٦٩، إضافة إلى بعض السكان المحليين. وسنشرح ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني، الفقرة ثانياً/٣.

٢ ـ نمو تجارة المحاصيل الزراعية:

شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر نمواً مطرداً في الطلب الدولي على المحاصيل الزراعية في الشرق الأوسط قبل أن تبدأ بالهبوط في السبعينات. وقد استفادت فلسطين من نمو الأسواق الخارجية في أوروبا (فضلاً عن البلدان المجاورة) حيث ازداد الطلب على المحاصيل الزراعية، وعلى تلك التي تدخل في الصناعة مثل السمسم الذي يستخرج منه الزيت، والقطن (خلال النقص الكبير الحاصل في إنتاج القطن نتيجة الحرب الأهليّة في أمريكا) وزيت الزيتون لصناعة الصابون. وقد تجاوب المزارعون في فلسطين بسرعة مع ارتفاع الطلب والأسعار وكذلك مزارعو شرق الأردن. غير أنه من الصعب معرفة أثر ذلك على استخدام الأراضي وفيما إذا كان أدّى إلى زيادة رُقعة الأراضي المزروعة أو إلى التحوّل من محصول زراعي إلى محصول آخر. لكن الأكيد في الأمر أن الأمرين حصلا معاً، بدليل التوسع في إنشاء بساتين البرتقال في يافا وفي الوقت نفسه التوسع في زراعة الحبوب في سهل مرج ابن عامر في السبعينات من القرن الماضي، وكان ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الطلب الخارجي. وللتدليل على مدى التوسع في زراعة البرتقال، نذكر أن يافا أصبحت مُحاطة تماماً ببساتين البرتقال على امتداد ثلاثة كيلومترات إلى الشمال وإلى الجنوب ونحو كيلومتر واحد إلى الشرق، كما ظهرت مزارع مُماثلة في غزّة واللّد والرّملة.

ولا يُعرف تماماً دور الحكومة في هذا التطور باستثناء أثر الأمن على تنشيط الزراعة والتجارة خصوصاً بعد أواخر الخمسينات. وفيما عدا ذلك، لم تعمل الحكومة شيئاً باستثناء تحسين الطريق بين يافا والقدس حتى تستطيع العربات المرور عليها. وفي كل مرّة كان يحاول يوسف أفندي الخالدي رئيس بلدية القدس في عام ١٨٦٨/١٨٦٩ البدء بتحسين الطريق بهدف استخدامها كان يقلع عن العمل لأن حالتها كانت رديئة جداً. والوضع نفسه كان سائداً بالنسبة لميناء يافا، أهم موانىء فلسطين عندئذٍ، حيث ظلّت عملية تفريغ السفن وتحميلها باهظة التكاليف وخطرة. لذلك يمكن القول إن زيادة الصّادرات كانت نتيجة مبادرات القطاع الخاص وان المشاكل التي كانت تواجه تنفيذ عقود التصدير الخارجي البعيد المسافة كانت تحل بواسطة بعض الترتيبات التقليدية كتلك المعروفة بمصالح «الشراكة» بدلاً من اللجوء إلى المحاكم الرسمية.

ويبيّن الجدول رقم (٢) بعض التقديرات لقيمة الصادرات وحجمها من يافا خلال الخمسينات والستّينات والسبعينات، ومن حيفا وغزة خلال السبعينات. ومُعظم هذه الإحصاءات جمعها قناصل الدول الأوروبية. ورغم بعض المشاكل المحيطة بها فإنها على الأرجح تعطي صورة عن ازدياد قيمة التجارة وحجمها أو أنواع السلع المصدّرة. وفيما يتعلق بقيمة هذه الصادرات يتضح من الإحصاءات أن صادرات يافا ارتفعت من ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني في منتصف الخمسينات إلى رقم يتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني و ٥٠٠,٠٠٠ جنيه في سبعينات القرن الماضي، مع الملاحظة بأن جُزءاً من ارتفاع القيمة يعود إلى ارتفاع مُستوى الأسعار الدولية. وتدل الإحصاءات أن ما بين ثلث الصّادرات ونصفها يتألف من القمح والشعير والذّرة البيضاء في حين أن باقي الصادرات كانت تشمل السمسم وزيت الزيتون والبرتقال وسلعة مصنّعة وحيدة هي الصابون.

وفيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية هناك ثلاث نقاط رئيسية تبيّنها أرقام الجدول رقم (٣). أولاً، إن التفاوت السنوي الكبير في معظم المحاصيل يعكس التغيير في مستوى الطلب من ناحية وأهم من ذلك التغيير في العرض نتيجة اختلاف كمية الأمطار المتساقطة بين عام وآخر. وقد ظلّ تصدير السمسم والصوف ثابتاً نسبياً. ثانياً، من الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن معتمداً على تصدير سلعة رئيسية واحدة كما هو الحال في



قطاف البرتقال

الجدول رقم (٢)

تقديرات قيمة تجارة يافا في سنوات محددة بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٨٠

العام	الصادرات			الواردات
	الحبوب (قمح، شعير، ذرة)	البرتقال	المجموع بالجنيه الاسترليني (آلاف)	المجموع بالجنيه الاسترليني (آلاف)
١٨٥٧			١٥٦	
١٨٥٨			١٢٢	
١٨٥٩		١٢	٧٤	
١٨٦٠		١٠	١٥٠	
١٨٦٢			٢٢٤	
١٨٦٣			٢٦٠	
١٨٧٣	٨٤	٣٦	٣١٤	
١٨٧٤	١٢٠		٢٦٦	١٤٦
١٨٧٥	١٤٧		٣٣١	١٤٢
١٨٧٦	١٠٢		٥٦٣	٢٩٨
١٨٧٧	٢٧	١٢	١٥٧	٢٦٢
١٨٧٨	١٥			
١٨٧٩	٢	٣٤	٢٥٣	٣١٦
١٨٨٠		٦٨	٣٠٧	٣٢٥

المصدر: Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, p. 176.

البلدان العربية المجاورة (ففي مصر كان القطن المحصول الرئيسي وفي جبل لبنان الحرير) فقد أنتجت فلسطين محاصيل متنوعة وهو أمر جعل عائداتها من الصادرات تتميز بالاستقرار باستثناء بعض السنوات القليلة حين هبط إنتاج جميع المحاصيل. **ثالثاً**، على الرغم من أن قسماً كبيراً من القمح المُصدّر من ميناء حيفا في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٨٧٩ جاء من منطقة حوران (حوالي الثلثين)، فإن الأرقام المتوافرة عن نشاط ثلاثة موانىء تشير حتماً إلى وجود فائض زراعي كبير داخل فلسطين وإلى أنه من النادر ما كان ضرورياً استيراد بعض الحبوب من الخارج بهدف الاستهلاك المحلي.

أما وجهة الصادرات الفلسطينية فتوزعت بين باقي أجزاء الامبراطورية العثمانية ومصر من جهة، وكل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. وكانت الحبوب تُصدّر إلى فئتي الأسواق، وإن يكن لأغراض متباينة. ففي حين كان القمح والشعير يستعملان كغذاء أساسي لسكّان منطقة الشرق الأوسط عند وجود عجز غذائي، كان الشعير يستعمل كعَلَف للماشية في بريطانيا وفرنسا، وكمادة أولية لصناعة البيرة والمشروبات الروحية. أما السمسم فكان مُعظمه يصدر لأوروبا والصابون إلى مصر، في حين أن البرتقال بدأ تصديره بقوارب يونانية إلى مصر والأناضول، ثم ابتداء من حوالي عام ١٨٧٥ إلى بريطانيا إذ تبين أن البرتقال الشمّوطي ذا القشرة السميكة يمكن نقله مسافات طويلة دون أن يجفّ ويخسر عصيره.

والنقطة الأخيرة التي نودّ التأكيد عليها هي العلاقة الوثيقة بين المنتوجات الزراعية في فلسطين وبين الصناعة المحلية التي اتخذت أشكالاً متعددة. فقد كان بعض الصناعيين يقوم بتقديم التسليفات والتسهيلات المالية للمزارعين لتزويدهم بالمواد الأولية خصوصاً في صناعة الأنسجة والصابون. وكانت الزيادة في الإنتاج الصناعي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على المواد الأولية، فمثلاً أدّت الزيادة في إنتاج الصابون إلى زيادة الطلب على مادة القلي حيث تمّ استيراد حمولة ٣,٠٠٠ جمل من الصحراء إلى نابلس قبل

استبدالها بمادة الصوديوم هايدروكلورايد المستوردة من أوروبا بعد هبوط أسعار هذه المادة. كما أن ارتفاع صادرات البرتقال أدى إلى تشجيع صناعة الصناديق الخشبية التي بدأت تأخذ مكان الأكياس في أواخر السبعينات. وكانت نتيجة كل هذه التطورات انتشار الازدهار الناجم عن تسويق المنتجات الفلسطينية ليشمل شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني.

٣ ــ ملكية الأراضي الزراعية والسيطرة عليها:

مع بدء تنفيذ قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، حاول العثمانيون إعادة السيطرة على الأراضي الزراعية في الامبراطورية مع محاولة إدخال نوع من التنظيم العقاري بحيث تسجل قطعة الأرض باسم صاحبها حتى يكون مسؤولاً عن زراعتها وبالتالي عن دفع الضرائب المستحقة. وساد الاعتقاد بأنه لو نجحت هذه الإجراءات لتحسّن جمع الضرائب عن طريق تحسين النظام الضرائبي ولأمكن للدولة أن تبيع بعض الأراضي الخالية من السكان أو غير المسجلة باسم مالكين محددين، أو تلك التي جرى تسجيلها كوقف تحايلاً على القانون وتهرباً من الضرائب، أو أخيراً تلك التي كان يجري تحويلها بشكل غير قانوني من أراضٍ حكومية أي «ميري»، إلى فئة «مُلك» أي مملوكة لأفراد. وفضلاً عن ذلك، فإن نظام التسجيل العقاري، حيث يتم فرض رسوم كلما تحولت الملكية من شخص إلى آخر، كان يُؤمل منه أن يولد المزيد من الإيرادات. كذلك كانت هنالك القوانين الأخرى التي فرضت على كل من يملك أراضي أو يسيطر على وقف ضرورة الحصول على وثيقة تملّك جديدة رسمية من الدوائر العقارية.

وفي الواقع، فإن بعضاً فقط من هذه الأهداف تحقق، في حين كانت لبرنامج التسجيل آثار غير مُستهدفة، كما هو معلوم. فإذا نظرنا إلى عملية التسجيل نفسها أولاً، وقد كان يفترض أن تتم إما من خلال التسجيلات الإحصائية (Yoklama) للذين لا يملكون وثائق تملّك، أو من خلال «الدائمة» (Daimi) لأولئك الذين يملكون وثائق تملّك منذ قرون، لوجدنا أنه في الحالة الأولى كان التسجيل يتم بشكل تسلسلي مع إعطاء رقم لكل معاملة وكذلك تِبْيان موقع قطعة الأرض ومساحتها وحدودها وتحديد الفئة من الأراضي التي تنتمي إليها. وإذا ما حدث شِراء وبيع لاحقان للقطعة نفسها من الأرض فإنه كان على السجل العقاري أن يبين ذلك. وهكذا فإن للخصائص الرئيسية لعملية التسجيل العقاري وجهين: الأول: تِبْيان أسماء المالكين، والثاني: وصف قطعة الأرض بشكل عام دون الإشارة إلى خرائط أو مسح أراضٍ.

ومما زاد الأمور سوءاً أن مساحة الأراضي التي تم تسجيلها في فلسطين خلال الفترة الواقعة بين عام ١٨٧١ (حين بدأت عملية التسجيل) وعام ١٩١٤ لم تزد عن رُبع مساحة فلسطين الإجمالية. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت عملية التسجيل العقاري مُكلفة جداً بالنسبة للمزارعين إذ انطوت على دفع رُشى لبعض الموظفين المُرهقين من كثرة العمل، وكانت لا تبيّن لصاحب الحق أنه يملك أكثر من جزء طفيف من الأراضي التي يعتقد أنها مُلكه. لذلك حاول الفلاحون، وبحق، تجاهل التسجيل العقاري. فمع أن قانون الأراضي لعام ١٨٥٨ كان منسجماً مع روح الشريعة الإسلامية السائدة بالنسبة لحيازة الأراضي، فإن التأكيد على وضوح حق المُلكية للأراضي لم يكن مفهوماً لدى الفلاحين في فلسطين، أو أنه رئي كأمر ليس له دلالة. ويضاف أمرٌ آخر، هو أن القانون لم يكن يأخذ بعين الاعتبار بعض أنواع حيازة الأراضي المألوفة خصوصاً نظام المشاع حيث كان يُعطي أهل القرى حقوقاً جماعية لاستثمار بعض الأراضي ضمن حدود القرية.

لهذه الأسباب جميعاً تم تسجيل مُلكية الكثير من الأراضي في فلسطين بأسماء زعماء العائلات وشيوخ القبائل وتجار المدن وغيرهم ممن يملكون نفوذاً وسطوة، وحتى تسجيلها باسم السلطان نفسه. بل إن بعض الفلاحين كانوا يتواطأون من أجل التهرب من التسجيل العقاري لاعتقادهم أن لا لزوم له وأنه مُكْلف ويعطي دليلاً لجباية الضرائب المستحقة كما أنه يسهّل عملية التجنيد الإجباري. أما الدلالة العملية للتسجيل عندئذ فكانت تتصل بقدرة المالك على تأكيد ملكيته، إمّا قانونياً في المحاكم، أو على الأرض حيث كان الهدف الرئيسي للفلاح الاستمرار في استثمار الأرض على النحو الذي عهده دوماً. ولا شك إذن في أن خلق نظام الملكية الخاصة يشكل عملية طويلة الأمد، لا يمكن أن يقال إنها توطدت إلا بعد سنوات من الانتداب البريطاني. ولكن حتى تحت الانتداب فإن العملية لم تشمل جميع السكان ولا جميع أجزاء فلسطين.

من الصعب معرفة المدى الذي وصلت إليه عملية تسجيل الأراضي ومنح صكوك الملكية حتى عام ١٨٨٠، كما أنه من الصعب تقدير الدور الذي كان لعملية التسجيل هذه بالنسبة لأمر هام هو مساهمة عملية التسجيل المشار إليها في خلق ملكيات كبيرة الحجم. وفي ضوء الأوضاع السائدة آنذاك فإن عملية تملُّك الأراضي أو القدرة على ادّعاء الملكية على أرض معينة كانت تفوق أهمية توثيق الملكية القانونية. وعلى أية حال فإن القيمة الجديدة

الجدول رقم (٣)

تقديرات حجم الصادرات الزراعية في يافا وحيفا وعكا لسنوات محددة بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٨٠

العام	البرتقال (آلاف)	القمح (ألف كيل)*	الشعير (ألف كيل)*	الذرة (ألف كيل)*	السمسم (ألف أقة)**	زيت الزيتون (ألف أقة)**
١٨٥٧	٦٠٠٠	٤٥	٢٤٥	٣٩	٥٠٣	٢٠
١٨٥٨	٣٠٠٠	١٨	١٤٣	١٦٧	٨٢٠	١٠٠
١٨٥٩	٦٠٠٠	٣٠	٣٠	٢٥	٤٠٠	١٠٠
١٨٦٢	٨٠٠٠	٨٠	١١٨	٥٨	١٨٥٦	١٦٧٤
١٨٦٣	٨٣٠٠	١٧٧	١٩٢	١١٤	٢٨٩٣	٣٠٠
١٨٧٣	٢٧ ٧٥٠	١١١٠	٢٦٠	٢٥	٤٠٠٠	٢٥٠
١٨٧٤	٢٥ ٥٠٠	٣٠١٢	٧٧٠	٢٧١٥	٥٠٠٠	٤٨٠
١٨٧٥	١٠ ٢٠٠	٤٩٤٨	١٠٨٨	٣٢٧١	٧٨٠٠	١٦٣٠
١٨٧٦	١٤ ٠٠٠	٢٠٣٠	٥٠	٢٥٠	٢٩٠٠	٣٨٥٠
١٨٧٧	١٤ ٢٠٠	٥٨٠	١٢٠	٥٦٦	٢٣٧٠	١٣٥٠
١٨٧٨		١٩٥٠	١٠٠			
١٨٧٩	٢٦ ٢٥٠	٢٩٣		٥	١١٠٠	٢٠٤٠
١٨٨٠		٨٥٠	٢٨١	٢٧٥	٤٠٠٠	٨٠٠

* الكيل = ٣٦ ليتراً.
** الأقة = ١,٢٨ كيلوغراماً.

ملاحظات:

١ ــ الأرقام للأعوام ١٨٥٧ ــ ١٨٥٩ هي ليافا فقط.
٢ ــ الأرقام للبرتقال هي ليافا فقط.
٣ ــ لا تشمل صادرات يافا.

المصدر: Owen, *The Middle East in the World Economy*, p. 177.

للأراضي الزراعية وتوفُّر الأمن في السهول أوجدا طبقة جديدة من التجار ومن الزعماء أصحاب النفوذ كما أبرزا عدداً من رؤساء القبائل وبعض الأجانب وحتى السلطان نفسه، الذين بدأوا جميعاً محاولة السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بقصد استثمارها. ومن المؤسف أن أكثر الممارسات شُهرة ليست النمط المسيطر وإن كان ذلك يتضمن بعض الدروس التي يمكن استخلاصها.

أول هذه الدروس الطريقة التي سيطرت بها عائلة سرسق اللبنانية على سهل مرج ابن عامر. لقد بدأت الصفقة عندما بادرت السلطات العثمانية إلى بيع ١٧ قرية لحساب دائنيها من أربع عائلات وتجار بيروت المرموقين الذين كانوا يودون الاستثمار في مجالات مربحة خارج نطاق جبل لبنان الضيّق. وقد بادر السراسقة، إحدى العائلات الأربع، إلى شراء حصة عائلة بسترس والعائلتين الأخريين. وفي عام ١٨٧٢ اشترى السراسقة ٥ قرى إضافية، وفي الوقت نفسه، اضطر السراسقة إلى إعادة بعض الأراضي (لقاء تعويض مالي) عندما احتجّ أهالي الناصرة للسلطات العثمانية بدعوى أن هذه الأراضي لهم. وكنتيجة لهذه الصفقات كلها سيطر السراسقة على مساحة تتراوح بين ١٨٠,٠٠٠ و ٢٣٠,٠٠٠ دونم من أخصب الأراضي. أما الخطوة التالية فكانت محاولة إيجاد طريقة ملائمة لاستثمار هذه الأراضي عن طريق زرعها بواسطة مزارعين هم على استعداد لدفع الإيجار المطلوب.

أما القضية الأخرى فهي وادي الحوارث الكائن على الساحل (بين حيفا ويافا) والذي كان قد تم تسجيله باسم زعيم وشيخ قبيلة الحوّارة، غير أنه لم يتمكن هو وأتباعه من الاستمرار في دفع الضرائب المستحقة فانتهى الأمر إلى بيع هذا الوادي إلى أنطوان بشارة التيّان وهو تاجر كان يسكن في يافا. وقد استطاع التيان شراء أراضٍ أخرى من الحكومة وقبائل أخرى بحيث أصبح يملك مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ دونم لم يسجل منها في الدوائر العقارية سوى ٥,٣٥٠ دونماً تجنباً لدفع الضرائب والرسوم المستحقة. غير أن محاولاته لحفر خنادق التصريف وشق قنوات الريّ فشلت، مما اضطره عام ١٨٨٢ إلى رهن هذه الأراضي إلى هنري استرانجين (Henri Estrangin)، وهو فرنسي كان يقيم في سوريا. وظلّ الرهن ينتقل من دائن إلى آخر حتى اشترت الأرض الوكالة اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن الأشخاص الآخرين الذين استغلوا إدخال نظام تسجيل الأراضي والقانون العثماني للأراضي لعام ١٨٦٧، الذي سمح للأجانب شراء بعض الأراضي لقاء التنازل عن بعض حقوقهم بالاعفاء من الضرائب (ضمن ترتيبات نظام «الامتيازات» Capitulations)، مجموعة من الأفراد الأوروبيين الذين كانوا يرغبون في إنشاء مزارع في فلسطين أو الذين كانوا يريدون إنشاء مستوطنات زراعية مثل «جماعة تمبلر» (Templars) (الهيكليون) الألمان. ومن الأفراد الأوروبيين نذكر عائلة بيرغهايم (Bergheim) الذين أرادوا إنشاء مصرف في القدس والذين حصلوا على قطعة من الأرض مساحتها ١٠,٠٠٠ دونم في أبو شوشة بالقرب من طريق القدس/يافا في الفترة بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٢ لقاء دفع بعض الضرائب المتأخرة. وقد لجأ هؤلاء إلى المزارعين المستأجرين وإلى استيراد المعدات الزراعية الحديثة لاستغلال الأراضي الزراعية، غير أن المشروع لم يكن ناجحاً على ما يبدو، فقد كان هنالك نزاع مستمر مع الدوائر العقارية في القدس حول ملكية هذه الأراضي وكذلك مع بعض الفلاحين. وقد انتهى ذلك النزاع إلى قتل بيتر برغهايم (Peter Bergheim) في عام ١٨٨٤ على يد أحدهم. وبعد ذلك وقعت تلك العائلة في حالة الإفلاس، على أنه ليس من المعروف إذا كان لذلك علاقة بعدم نجاح المشروع الزراعي. ومن العائلات الأوروبية الأخرى التي اهتمت بزراعة الأراضي عائلة فروتيغر (Frutiger) التي جاءت من سويسرا وكانت تمارس الأعمال المصرفية.

وأخيراً حاولت مجموعتان مختلفتان تأسيس مستوطنات زراعية في الوقت نفسه، واحدة منها جماعة «تمبلر» السابقة الذكر حيث أقامت قرية في سهل سارونة شمال يافا، أما المجموعة الثانية فكانت يهودية أسست مدرسة زراعية يهودية اسمها «مكفيه يسرائيل» (Makveh Israel) على مساحة أرض قدرها ٢٤٠ دونماً قرب قرية يازور أيضاً قرب يافا. وقد ساعدت هذه المدرسة في تدريب المسؤولين الذين قاموا بتأسيس أوائل المستعمرات الصهيونية، غير أنها واجهت صعوبات جمة على الأخص بسبب معارضة الفلاحين المقيمين في المنطقة لها.

٤ ــ نمو البلدات وازدياد النفوذ الأجنبي:

نظراً لأن فلسطين كانت بلداً فقير الموارد الطبيعية فإنها لم تكن مكاناً جذاباً لتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية، لذلك كان عدد الامتيازات التي تلقفها مستثمرون أجانب قليلاً بين ما أرادت السلطات العثمانية منحه قبل عام ١٨٨٠. ومن بين الامتيازات التي جرى تنفيذها واحد لإنشاء سكة حديد من يافا إلى القدس. وفي هذه الظروف كان النفوذ الأوروبي واضحاً في البلدات ذات الطابع الديني وليس تلك ذات الطابع الاقتصادي والتجاري حيث كان يتم استثمار الدخل الناجم عن مورد الحج والسياحة في بناء مساكن جديدة لتوفير خدمات ولإيجاد أسواق للسلع المنتجة محليّاً. ومن البلدات المعنية القدس ويافا والناصرة وبيت لحم، وكذلك حيفا التي أصبحت ليس مرسى أميناً فحسب بل مركز عبور للحجاج الروس والأرثوذكس.

وقد تضاعف عدد سكان القدس بين عامي ١٨٥٠ و١٨٨٠ فارتفع من نحو ١٥,٠٠٠ نسمة إلى ٣٠,٠٠٠ نسمة كان نصفهم من اليهود. كما كان هنالك ٥,٠٠٠ أجنبي وأشخاص محميّون من الأجانب إضافة إلى عدد من الحجاج ذوي الإقامة المؤقتة يتراوح بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ شخص. وقد أدى ذلك إلى نشاط كبير في قطاع البناء خصوصاً بعد نهاية حرب القرم إذ شمل ذلك النشاط ٢٤ مشروعاً رئيسياً داخل سور القدس وخارجه، منها بطريركية اللاتين والقنصلية البريطانية ودار الأيتام السورية والمستشفى الإنكليزي والمجمع الروسي (المسكوبيّة) وكان أكبرها، وقد أُقيم على مساحة قدرها ٨ ــ ٩ دونمات من الأراضي ليضم القنصلية والكاتدرائية والمستشفى وأخيراً قصر الأسقف الروسي والبعثة الدينية الروسية. وقد رافق ذلك بناء أول تجمع يهودي خارج الأسوار ثم بناء المجمّع السكني الأمريكي والمجمع السكني الألماني، المعروف كل منها بالكولونية، وعدد من التجمعات اليهودية إما بالقرب من

طريق يافا أو من باب دمشق. وقد شهدت السبعينات كذلك بناء فندقين حديثين في الفترة نفسها هما فندق دمشق وفندق البحر الأبيض المتوسط. وكان من شأن هذه الحركة في قطاع البناء أن أثّرت إيجابياً على الاقتصاد المحلي حيث خلقت فرصَ عملٍ جديدة واجتذبت قُوى عاملة ومواد بناء مثل الحجارة والخشب والكلس من القرى والبلدات المجاورة كبيت لحم وبيت جالا. وعلى ضوء إحصاء مهني تم جمعه في بيت لحم كان هنالك ٣٠ بنّاء و ٢٥٠ من قاطعي الأحجار و ٥٠ من عمال المقالع.

وانتعشت أيضاً البلدات ذات العلاقة بالحج والسياحة. وتضاعف عدد السكان في مدينة يافا فوصل إلى ١٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٠. وبدأ العمران خارج السور مثلما حدث في القدس حتى إنه تم هدم السور في أواخر سبعينات ذلك القرن وباعت السلطات حجارته للراغبين في البناء. وشهدت حيفا كذلك نشاطاً اقتصادياً محدوداً فارتفع عدد سكانها ثلاثة أضعاف، من ٢,٠٠٠ نسمة عام ١٨٤٠ إلى ٦,٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٠، وبدأت المساكن تظهر في ضواحي البلدة خارج السور حيث أُقيمت الكنائس والمعابد في غرب حيفا ثم بدأ المسلمون البناء في الجهة الشرقية باتجاه بلدة عكا.

أما نابلس وغزّة فقد استفادتا من نمو التجارة الداخلية أكثر من استفادتهما من حركة الحجاج أو من الوجود الأوروبي. فقد استفاد تجار غزة وملاكوها من تصدير الحبوب كما انتعش وضع الفلاحين وأفراد القبائل الذين يتعاطون الأعمال الزراعية والذين كانوا يرتادون الأسواق لشراء الملابس والسجاد والأدوات الفخارية. والمعروف أن غزة تأثرت سلباً بفتح قناة السويس عام ١٨٦٩ لأن الحجاج المسلمين من شمالي البحر المتوسط المسافرين إلى الحجاز أخذوا يمرون مباشرة بقناة السويس بحراً بدلاً من استخدام الطريق البري عبر فلسطين ومصر. أما نابلس فقد استفادت من دورها في تصدير السلع الزراعية المباعة نقداً مثل القطن في الستينات ومن ارتفاع الطلب على منتجاتها المصنعة مثل الصابون والنسيج وزيت الزيتون. غير أن الازدهار لم يشمل جميع بلدات فلسطين. ففي الشمال ظلت كل من صفد وطبرية خارج نطاق هذا النشاط المتزايد في حين استفادت عكا جزئياً فقط من تصدير الحبوب من شمال فلسطين وحوران، وظلت تعاني من تدهور الأوضاع بعد قصفها بحراً بواسطة الأسطول البريطاني في عام ١٨٤٠. وفي الجنوب بقيت الخليل تعاني من تحول التجارة البرية وطريق الحجاج نتيجة فتح قناة السويس.

ثالثاً ــ النمو المتسارع للاقتصاد، ١٨٨٠ ــ ١٩١٤:

١ ــ نمو السكان:

هنالك سبب للاعتقاد بأن عدد السكان في فلسطين بدأ يزداد بنسبة ثابتة في نهاية القرن التاسع عشر. ومن الأدلة على ذلك أن عدد سكان أكبر ١٢ بلدة تضاعف بين عامي ١٨٨٠ و١٩٢٢ من حوالي ١٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٢٣٠,٠٠٠ نسمة (انظر الجدول رقم ١/ب). أما الدليل الآخر الذي يؤكد هذه الظاهرة فهو محاولات العثمانيين الأولى لتقدير عدد السكان في سناجق القدس ونابلس وعكا من خلال السجلات السنوية التي كانت تُعدّ أحياناً وتعتبر كإحصاءات. وتدل الإحصاءات حول سنجق القدس الشريف المستقل أن عدد السكان ارتفع من ٢٣٦,٨٠٣ في عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م إلى ٣٦٣,٤٤٤ في عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ ــ ١٩١٤م، أي بنسبة قدرها ١٪ سنوياً. يضاف إلى ذلك عدد البدو المقدر بنحو ٦٠,٠٠٠ خلال عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨ ــ ١٩٠٩م، حسب المصادر العثمانية. ونسبة الزيادة نفسها لوحظت في سنجق نابلس الأمر الذي يشير إلى أن سكان فلسطين ازدادوا من حوالي ٤٥٠,٠٠٠ نسمة في ثمانينات ذلك القرن (وهو رقم تجميعي اعتبر إحصاء لعام ١٨٩٣) إلى حوالي ٧٠٠,٠٠٠ نسمة في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى (على ضوء ما اعتبر إحصاء عام ١٩١١ ــ ١٩١٢). وهذا الرقم يتوافق مع إحصاء السكان الرسمي الذي قامت به سلطات الانتداب البريطاني الذي أظهر أن عدد السكان بلغ ٧٥٧,١٨٢ نسمة منهم ١٠٠,٠٠٠ من البدو. وثمة دليل آخر على صحة هذه الأرقام يجوز اعتماده بالنسبة لما جاء في آخر الإحصاءات العثمانية التي أكدت من خلال ما اعتبر إحصاء لمدينة القدس أن نسبة السكان المسلمين إلى غير المسلمين هي في حدود ٨١:١٩ وهي النسبة نفسها تقريباً في باقي أنحاء الامبراطورية العثمانية.

ويعود السبب في زيادة عدد السكان إلى أمرين: الزيادة الطبيعية والهجرة إلى فلسطين. والأمر الأول يشير إلى ارتفاع في معدل الولادة وهبوط في معدل الوفيات مردّه إلى تحسُّن الأحوال الصحية نتيجة مكافحة الكوليرا وارتفاع مستوى التغذية، وتحسُّن الحالة الأمنية. وقد استفاد السكان من تطور خدمات مياه الشرب ونظام تصريف المجاري وتوفّر رعاية صحية أفضل، ووجود نحو ١٩ مستشفى في القدس ويافا وحيفا قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، في حين أن التحسّن في الأرياف جاء نتيجة زيادة الإنتاج

الزراعي وما تلاه من زيادة في الدخل وفي عناصر التغذية. وتدل السجلات لعام ١٩٢١ التي جرت في ظل الانتداب أن معدل الولادة كان ٢٥,٥ لكل ١,٠٠٠ مقابل معدل وفيات أقل من ١٣ لكل ١,٠٠٠، مما يعكس التحسن العام الذي أشرنا إليه.

أما موضوع الهجرة من فلسطين وإليها فإنه بالطبع أكثر تعقيداً. ففي حين ازداد عدد اليهود من ٢٤,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٨٢ إلى ما يتراوح بين ٨٠,٠٠٠ و ٨٥,٠٠٠ نسمة عام ١٩١٤، وهو ازدياد معظمه بسبب الهجرة، كان من الصعب تحديد هجرة الآخرين كمّيّاً. فهناك بدايات هجرة إلى أمريكا وغرب افريقيا (في الغالب من المسيحيين) وهجرة عدد من الدروز إلى حوران وهجرة أكبر للبدو نحو السهول الخصبة عبر الأردن. والجدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت حركة لإعادة توزع السكان ضمن فلسطين خصوصاً باتجاه التلال حيث أصبحت الأراضي الزراعية نادرة في وقت بذلت جميع الجهود لاجتذاب العمال المزارعين لاستغلال أراضي السهول التي أصبح من الممكن العمل فيها.

٢ ــ الحكومة والإدارة:

شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر اكتمال الجهود العثمانية لنشر الأمن في المناطق الريفية إما عن طريق إجبار البدو بالرحيل أو عن طريق إقناعهم بالاستقرار ودفع الضرائب بانتظام. وفي الثمانينات فُتح سهل سارونة للزراعة على أثر استيطان البوشناق في منطقة قيساريّة. وفي عام ١٨٩٠ حدثت المواجهة الرئيسية الأخيرة بين قوات السلطة العثمانية والقبائل في الجنوب حيث اضطر شيوخ القبائل إلى توقيع اتفاقية سلام ثم تم بيعهم بعض الأراضي لتشجيعهم على الاستقرار. واكتملت هذه العملية بوضع حامية في بئر السبع عام ١٩٠٠ حيث شجعت السلطات بعض عائلات غزّة والخليل على الاستيطان. أما الجهود لإقناع الملاكين والفلاحين بتسجيل أراضيهم فقد كانت أقل نجاحاً ولم يتم تسجيل سوى ٥٠,٠٠٠ دونم في منطقة بئر السبع حتى عام ١٩١٤.

وخلال هذه الفترة استمر العثمانيون في سياستهم الرامية إلى تطبيق هيكلية التنظيم الإداري الذي طوروه في مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية نتيجة «قانون الولايات» لعام ١٨٦٤ و «قانون إدارة الولايات» لعام ١٨٧١ و «قانون البلديات» لعام ١٨٧٧. ونص القانونان الأولان، بين ما نصّا عليه، على إيجاد مجموعة من المؤسسات على مستوى السنجق والقضاء، ومن ذلك اللجان والمجالس التي لها علاقة بالإدارة والضرائب والتجهيزات العسكرية والزراعة وتسجيل الأراضي. وكان من التجديدات الهامة التي أُدخلت خلق منصب المختار في القرى والمجالس البلدية في المدن.

وفيما يتعلق بمنصب المختار فقد كان هدف السلطات العثمانية إيجاد منصب رسمي لشخص قادر نظرياً على الأقل على مجابهة مصالح الشيوخ والمتزعمين المحليين. غير أن المشكلة كانت تكمن في أن شاغل ذلك المنصب لم يكن يتمتع بنفوذٍ كافٍ يسمح له بالتصرف بحزم ما لم يكن هو شخصياً من الأعيان، وقد اضطر العثمانيون إلى الاعتراف بهذه الحقيقة في بعض أجزاء فلسطين فجعلوا من منصب المختار وسيلة لإرضاء هذا الوجيه أو ذاك وإلحاقه بالتركيبة الإدارية. وعلى ما يبدو، لم يكن مطلوباً من المخاتير جباية الضرائب، لذلك احتلوا مرتبة ثانوية من حيث النفوذ بالمقارنة مع ملتزمي الضرائب. غير أنهم مارسوا مهمة أساسية هي تسجيل أسماء الفلاحين الذين ينطبق عليهم التجنيد الإجباري.

وفي خلال هذه الفترة بدأ العثمانيون بإقامة البلديات والمجالس البلدية في المدن الكبرى ضمن إطار قانون عام ١٨٧٧. وإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار المجلس البلدي للقدس الذي أنشىء في الستينات، أي قبل ظهور القانون، فإن عدد المجالس البلدية وصل إلى ٢٢ مجلساً في عام ١٩١٧ كانت مهمتها إدارة الشؤون الحياتية الهامة، وفي مناسبات قليلة كان يتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية. وفي بعض البلدات مثل غزّة كان يتم تشكيل المجالس لفترات زمنية قصيرة وبشكل متقطّع. وكانت صلاحيات المجلس وواجباته تختلف من مكان إلى آخر. أما في القدس مثلاً فكان يحق للمجلس البلدي جباية الأموال من فرض بعض الضرائب على الحيوانات والعربات وبعض أنواع الملكية الأخرى بهدف دفع رواتب الشرطة وعمال البلدية المكلفين برفع النفايات وشق الطرقات وتوفير مياه الشرب. كما قام المجلس البلدي لمدينة القدس ببناء عدد من المكاتب والمحلات التجارية لتعزيز دخل المدينة. وفي مطلع القرن العشرين، على الأقل، أصبح من حق المجلس البلدي في القدس الموافقة على ميزانيات جميع المجالس البلدية في المتصرفية.

وقد أدى خلق مؤسسات جديدة إلى فتح الباب أمام عدد صغير من العائلات الفلسطينية للسيطرة على المراكز الإدارية في مناطقهم. ونظراً لطبيعة الهيكل الهرمي للمجتمع الفلسطيني ولقلة المثقفين بسبب عدم توفر التعليم الحديث وحيث ان بعض النشاطات مثل المشاركة في المجالس المحلية تتطلب دفع ضرائب

سنوية باهظة (على الأقل ٥٠ ليرة تركية)، فإن عدد المؤهلين لملء المناصب الحكومية الإدارية كان قليلاً. وتدل الدراسات المتوفرة القائمة على جداول أسماء أعضاء المجالس واللجان البلدية على وجود أسماء عائلات قليلة مثل عائلات دلّل والسعدي ونوري وسعد وادلبي وشقير في عكا، والماضي وصالح وخطيب وقطران وأبيض وشكري وسهيلي وخليل في حيفا، وفي طبرية عائلات مصطفى وخليل والطبري. أما في غزّة فعائلات الشوّا والحسيني، وفي النّاصرة الفاهوم وقعوار وصيقلي. ولا شك أن الوصول إلى المناصب الحكومية الإدارية كان يوفر لهذه العائلات خدمة كبيرة نظراً لأن معظمها كان يملك أراضي زراعية وله مصالح محلية عديدة في البلدات والأرياف.

٣ ــ المالية العامة:

خلال الفترة العثمانية المتأخرة كان سنجق القدس يُدار مباشرة من اسطنبول في حين أن سنجق عكا وسنجق نابلس كانا يُداران من بيروت. أما عائدات سنجق القدس التقديرية ونفقاته حسب الإحصاءات البريطانية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فإنها مبيّنة في الجدول رقم (٦). وتدل هذه الإحصاءات على أن العائدات تضاعفت بين ١٨٩٣/ ١٨٩٤ و١٩٠٧/١٩٠٨، غير أن نصفها تم تحويله إلى اسطنبول مما أبقى مبلغاً ارتفع من ٩٠,٠٠٠ ليرة تركية إلى ١٣٠,٠٠٠ ليرة تركية للإنفاق المحلي.

وإذا انتقلنا إلى جانب الإيرادات فإن الجدول رقم (٦) يشير إلى أن ضريبة الأعشار على المحاصيل الزراعية كانت أهم مصادر الدخل حيث شكلت نسبة تتراوح بين ٣٥٪ و٥٠٪ من مجموع الإيرادات. وكانت ضريبة العشر تمثل رسمياً فقط ١٠٪ من قيمة قاعدة الضريبة، لكن معدلها ارتفع تدريجياً إلى ١٢,٥٪ في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية لتمويل نفقات الدفاع والتعليم المتزايدة ولتأسيس البنك الزراعي في عام ١٨٨٨. غير أن ما تسلمته فعلاً الخزينة المحلية كان يعتمد على نظام الضريبة المتّبع وعلى القيمة التي كان المزاد العلني يرسو عليها عند دعوة الوجهاء لانتقاء من سيحقّ له جمع الضرائب، وحين تكون عملية المزاد مرتبة سلفاً بحيث ترسو على وجهاء مجلس الإدارة. وأقصى ما يمكن قوله إنه لعله كان هنالك بعض الارتباط بين الزيادة في العائدات من ناحية وبين زيادة الإنتاج الزراعي في سنجق القدس من ناحية أخرى.

أما مصادر الدخل الأخرى فكانت ضريبة «الويركو» و«التمتع» والرسوم الجمركية. أما «الويركو» فكان يُجبى على الأراضي في الريف وفي المدن على أساس الأرض حيث تصل النسبة إلى ٠,٤٪ من القيمة الإجمالية في الريف و١٪ من القيمة الرأسمالية للمساكن والأراضي في المدن. ثم بدأت السلطات في رفعها تدريجياً حتى وصلت في عام ١٩١٤ إلى ٠,٦٢٤٪ على الأراضي الميري الريفية و١,٦١٪ على الأراضي الملك و١,٤١٪ على ملكية المساكن. غير أن جباية هذه الرسوم كانت عشوائية مع أن البلديات (حيث وجدت) كان لها حق المشاركة في ريع الضرائب، كما أنها كانت تحتسب بصورة عامة على أساس القيمة الرأسمالية التي كانت أقل من القيمة الحقيقية. وتم إعفاء بعض المناطق منها تشجيعاً للبدو للاستقرار والاستيطان كما حدث في منطقة بئر السبع لمدة عشرة أعوام.

أما «التمتع» فإنه نوع من ضريبة الدخل المفروضة على بعض أصحاب المهن مثل التجار والحرفيين في البلدات التي يزيد عدد سكانها عن ٢,٠٠٠ نسمة. وكان يمكن جبايتها إما كضريبة ثابتة أو كنسبة على المداخيل السنوية تتراوح بين ٢ و١٠٪. وأما التعرفة الجمركية فكانت نحو ٨٪ من قيمة المستوردات حتى عام ١٩٠٧ ثم ارتفعت إلى ١١٪. ومن الضرائب الأخرى التي كانت تدخل إلى خزينة السنجق نذكر ضريبة «الأغنام» التي كانت تفرض عيناً على الحيوانات ثم تحولت إلى مبلغ ثابت لكل رأس، كما نذكر رسوم تسجيل الأراضي والتي بلغت حصيلتها حوالي ١٤,٠٠٠ ليرة تركية ذهبية سنوياً قبل الحرب العالمية الأولى.

وعلاوة على ذلك كان سكان فلسطين عُرضة لعدد من الرسوم التي تُجبى مباشرة بواسطة «الإدارة العثمانية للدين العام» أو شركة «الريجي» (Régie) التي تحتكر زراعة التبغ وصناعته حيث كانت تلك الرسوم جميعها مخصصة لدفع الفوائد المستحقة على الديون الخارجية للامبراطورية العثمانية. وكانت هنالك رسوم على إنتاج الملح وبيعه وكذلك على استيراد النبيذ والمشروبات الروحية. وللتأكيد على أن فلسطين كانت فقيرة نسبياً نذكر بأن العائدات التي تمّت جبايتها من فلسطين لم تزد عن ٢,٥٪ من مجمل عائدات الامبراطورية العثمانية حسب الإحصاءات التي قام بها مؤتمر لوزان بعد الحرب العالمية الأولى.

فإذا انتقلنا إلى موضوع الإنفاق العام وجدنا أنه تمّ إنفاق جزء من الإيرادات على الأشغال العامة والتعليم، مع الملاحظة بأن الأموال المخصصة لهذا الغرض كانت قليلة والتقدم في هذا المجال كان محدوداً. وبحلول عام ١٩١٨ كان هنالك ٤٠٠ كم من الطرق الصالحة لجميع الفصول التي تربط مختلف البلدات في

فلسطين بعضها ببعض إلا أن مستوى الصيانة كان أحياناً كثيرة رديئاً، ولذلك لم تنجح محاولة إدخال الباصات لنقل الركاب في السنوات الأولى من القرن العشرين، واقتصر الأمر على عدد قليل من السيارات فظلّت الحيوانات والعربات وسائل النقل الأساسية. كما قام العثمانيون برفد خط سكة الحديد الضيق الذي يربط يافا بالقدس والذي أقامته شركة فرنسية في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٨٩٢ بخط آخر من الشمال يربط حيفا بخط سكة حديد الحجاز في بلدة درعا، وتمّ افتتاح هذا الخط عام ١٩٠٦ ثم تفرّعت من ذلك الخط خطوط من حيفا إلى عكا وإلى العفولة في الجنوب باتجاه جنين.

أما المجالات الأخرى فلم يكن الاهتمام بها كثيراً. فمثلاً لم يبذل أي جهد لتحسين ميناء يافا على الرغم من أن هذا الميناء أصبح في المرتبة الثانية على طول الساحل السوري الفلسطيني من حيث الأهمية بالنسبة لحجم السلع المعروفة وقيمتها المالية، في حين ان القوارب البخارية التي كانت تحمّل الحبوب من غزّة كانت تضطر للوقوف بعيداً عن الشاطىء ومحركاتها مدارة. وأعطى كل هذا ميناء حيفا ميزة كبيرة، فقد تمّ تطويره بإضافة رصيف جديد في عام ١٨٨٨ وبالتالي أصبح ميناء رئيسياً لدخول قسم كبير من المواد الضرورية لبناء خط سكة حديد الحجاز في مطلع القرن العشرين.

ولم يُنفق على التعليم مبالغ أكبر بكثير مما أُنفق على الأشغال العامة. ففي عام ١٩١٤ كان هنالك ٩٥ مدرسة ابتدائية حكومية و ٣ مدارس ثانوية (رُشديّة) و ٢٣٤ معلماً و ٨,٢٤٨ تلميذاً منهم ١٤٨٠ من الإناث. وكانت التركية هي لغة التدريس الرئيسية. وفضلاً عن ذلك كان هنالك ٣٧٩ من الكتاتيب يقوم بالتدريس فيها ٤١٧ معلماً وتضم ٨,٧٠٥ تلاميذ منهم ١٣١ من الإناث. وكان هذا النوع من المدارس يضم أساساً التلاميذ المسلمين الذين كانوا يدفعون أقساطاً مدرسية متدنية. وكان التدريس يتم باللغة العربية. وأخيراً كانت الكنائس وبعض الإرساليات تقوم بتدريس المسيحيين بشكل رئيسي، كما كان هنالك ٦٠ مدرسة يهودية تضم ٢,٦٠٠ طالب في عام ١٩١٣. ويتّضح من هذه الأرقام أن قلّة الأموال المرصودة للتعليم أدّت إلى التمييز ضد المسلمين الفلسطينيين في مجال التعليم وبالتالي فإن نسبة قليلة من أولاد المسلمين تلقت التعليم (في عام ١٩١٤ كان هنالك ١٧,٠٠٠ تلميذ مسلم من أصل ١٥٠,٠٠٠ ممن هم في سن يتراوح بين ٧ و ١٨ عاماً) في حين ان الذين دخلوا المدارس كانوا يتلقون العلم باللغة التركية أو أنهم كانوا يوضعون في مدارس تتكون كل واحدة منها من غرفة صغيرة واحدة تضم معلماً واحداً لجميع المواد في القرى. وتأكد ذلك من الإحصاء الذي نشر عام ١٩٣١ وتبينّ منه أن نسبة التعليم لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٧ أعوام، لا تزيد عن ٢٥,١ ٪ للمسلمين بالمقارنة مع ٧١,٥ ٪ للمسيحيين. أما بالنسبة للإناث فكانت ٣,٣ ٪ للمسلمات و ٤٤,١ ٪ للمسيحيات.

٤ ــ التجارة الخارجية:

تدل الأرقام في الجدول رقم (٤) بأن قيمة الصادرات الفلسطينية من الموانىء الرئيسية الثلاثة في حيفا ويافا وعكا ارتفعت من ٣٧٢,٠٠٠ جنيه استرليني كمتوسط سنوي للأعوام ١٨٨٣ ــ ١٨٨٧، إلى مبلغ ٨٦٨,٠٠٠ جنيه استرليني للأعوام ١٩٠٨ ــ ١٩١٢، في حين أن قيمة الواردات ارتفعت من متوسط سنوي قدره ٤٦٥,٠٠٠ جنيه استرليني إلى ١,٣٧٦,٠٠٠ جنيه خلال الفترة القصيرة الممتدة من ١٨٩٨ ــ ١٩٠٢ إلى ١٩٠٨ ــ ١٩١٢. وتبين الأرقام أن فلسطين تحوّلت من بلد يملك فائضاً من الصادرات إلى مستورد صافٍ خلال السنوات المشار إليها. ومن أسباب هذه الظاهرة أن حجم صادرات الحبوب هبط بين سبعينات القرن الماضي ومطلع القرن العشرين حيث لم تعد فلسطين قادرة سوى على إطعام أبنائها. غير أن العامل الأهم في تفسير الظاهرة هو في مستوى الطلب حيث أدّت الزيادة في عدد السكان الذين يحملون جنسيات أوروبية (خصوصاً اليهود) والفلسطينيين المتأثرين بأسلوب المعيشة الأوروبي إلى زيادة الطلب على المنسوجات الأجنبية ومواد البناء المستوردة والأغذية الأجنبية. زدْ على هذا أن ارتفاع قيمة القهوة والسكر والسجائر المستوردة (انظر الجدول رقم ٥) قد يعكس تحسناً جزئياً في مستوى المعيشة للسكان الريفيين، غير أنه لا يمكن تأكيد هذا الأمر بسهولة. ويظل من الواضح أن جزءاً من فائض الاستيراد قد تمّ تمويله من التحويلات الرأسمالية التي جاءت لفلسطين من الخارج خصوصاً الأموال التي خُصّصت لشراء أراضٍ لحساب المنظمات اليهودية، وللاستيطان، وقد قُدّرت هذه الأموال بـ ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني بين عامي ١٨٨١ و ١٩١٧، في حين جاءت أموال بمقادير أكثر تواضعاً للمؤسسات المسيحية كتبرعات، بالإضافة إلى إنفاق الحجاج المسيحيين الذي قُدّر بمبلغ يتراوح بين ٦٠,٠٠٠ و ٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً وهو ما جلبه الحجاج في عام ١٩٠٨ مثلاً. وهنالك مصدر آخر لعله ساهم في تمويل فائض الاستيراد وهو الفائض في الميزان التجاري مع البلدان المجاورة لفلسطين خصوصاً مصر وسوريا وجبل لبنان ولكن لا توجد أرقام تؤكد هذه الفرضيّة.

الجدول رقم (٤)
تقديرات تجارة فلسطين المنقولة بحراً، ١٨٨١ و ١٨٨٣ ـ ١٩١٣ (التقديرات السنوية بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

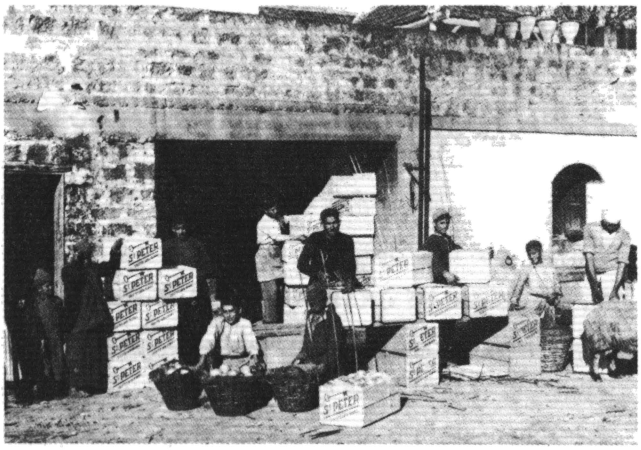
العام	يافا		عكا/حيفا		غزّة
	الواردات المجموع	الصادرات المجموع	الواردات المجموع	الصادرات المجموع	الصادرات المجموع
١٨٨١	١٥٦	٣٣٦			
١٨٨٣ ـ ١٨٨٧	٢٦٤	١٣٥		٢٣٧	
١٨٨٨ ـ ١٨٩٢	٢٩٠	٢٧٧		٢٦٧	
١٨٩٣ ـ ١٨٩٧	٢٩٢	٣١٧		١٠٨	
١٨٩٨ ـ ١٩٠٢	٣٨٥	٢٧٤	٨٠	٢٠٠	١٠٠
١٩٠٣ ـ ١٩٠٧	٥٦٩	٣٩٤	١٩٩	٢٧٣	١٠٧
١٩٠٨ ـ ١٩١٢	١٠٠٨	٦٤٨	٣٦٨	٢٢٠	٨٢
١٩١٣	١٣١٣	٧٤٥			

المصدر: Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 176, 265.

وفيما يتعلق بتركيب التجارة الخارجية فقد ازدادت صادرات البرتقال والصابون بسرعة (انظر الجدول رقم ٥) وكان البرتقال يُصدّر بالصناديق (كل صندوق يضم ١٢٠ ـ ١٥٠ برتقالة ويزن حوالي ٨٠ رطلاً إنكليزياً). وقد ارتفع عدد هذه الصناديق من ١٠٠,٠٠٠ صندوق في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ صندوق في عام ١٩١٤. إن قسماً كبيراً من صادرات البرتقال كان من نصيب بريطانيا ودون منافسة تُذكر. ولا توجد بالمقابل معلومات موثوقة عن صادرات الصابون غير أن تقديرات الإنتاج ـ وقد كان معظمه يُصدّر ـ تشير إلى ارتفاع من ١,٠٠٠ طن في السبعينات إلى ١٠,٠٠٠ طن في عام ١٩١٣. وقد أدّى ذلك إلى زيادة الطلب على زيت الزيتون (الذي يستعمل في صناعة الصابون) مما اضطر البلاد إلى استيراد قسم من حاجاتِ الصناعة من الخارج بدءاً بعام ١٩٠٨ وما تلاه. وقد جرى استيراد ٦٤٧ طناً في عام ١٩١١ و ١,١٠٠ طن عام ١٩١٢. وابتداء من عام ١٨٩١ احتل البرتقال والصابون المرتبتين الأولى والثانية من صادرات يافا فكانت النسبة تتراوح لهما معاً بين نصف وثلثي مجموع الصادرات. وبعد فترة طويلة بدأ تصدير النبيذ والمشروبات (في الغالب من المستوطنات اليهوديّة والألمانية) كما بدأ تصدير السمسم وبعض التذكارات الدينية مثل الصلبان والعلب المزخرفة والمطعّمة من القدس وبيت لحم.

وإذا انتقلنا إلى جانب الاستيراد عبر مرفأ يافا نجد أن السلعة الرئيسية المستوردة كانت المنسوجات القطنية التي شكّلت ٢٠ ـ ٤٠ ٪ من قيمة جملة الاستيراد. ثم تلاها السكر والقهوة والتبغ، وبعد ذلك الأرز والدقيق والأخشاب والأدوات والآلات المعدنية.

وأخيراً ففيما يتعلق بتوجه تجارة يافا الخارجية البحرية، جرى تغيير كبير في التوازن بين أوروبا والشرق الأوسط خلال تلك الفترة إذ أصبحت مصر وتركيا في مركز أهم من جميع البلدان الأوروبية باستثناء بريطانيا. وبمقارنة العامين ١٨٨٥ و١٩١٣ يتّضح أن استيراد يافا من مصر وتركيا ارتفعت قيمته من ٢٥ ٪



توضيب البرتقال

الجدول رقم (٥)
تقديرات قيمة صادرات يافا ووارداتها الرئيسية (المعدّلات السنوية بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

العـام	الواردات				الصادرات	
	سلع قطنية	بن وسكروتبغ	برتقال	صابون	خمور ومشروبات روحية	سمسم
١٨٨١ ــ ١٨٨٤*	٣٩,٦٠٠(١)		٤٢,٦٨٤	٣٢,٢٨٩		
١٨٨٥ ــ ١٨٨٩	٥٥,٤٠٦		٣٩,٦٢٠	٣٢,٦٨١(٢)		٤٢,١٦٥
١٨٩٠ ــ ١٨٩٤	٧٢,٧٦٠		٧٢,٦٠٤	٨٨,٣٠٠		٦٠,٩١٣
١٨٩٥ ــ ١٨٩٩	٥٩,٦٣٥		٧٤,٥٨٠	٩٥,٢٠١		٤٢,٦٤٩(٣)
١٩٠٠ ــ ١٩٠٤	١٣٢,٩١٠	٦٧,٩٤٣	٨٨,٩٢٥	٥١,٩٨٤		
١٩٠٥ ــ ١٩٠٩	٢٤٠,٠٤١	١١٣,١٩٠	١٦٢,١١٩	١٠٧,١١٨	٣٨,٥٢١	٥٣,١٤٠(٤)
١٩١٠ ــ ١٩١٣	٢٤٧,٦٩٢	١٥٢,١٥٤	٢٥٨,٦٠١	١٨٩,٠٦٥	٦٤,٨٦٤	

* لا تشمل عام ١٨٨٣
(١) العام ١٨٨٤ فحسب.
(٢) لا تشمل عام ١٨٨٦.
(٣) لا تشمل عام ١٨٩٩.
(٤) لا تشمل عام ١٩٠٥.

المصدر: Gad G. Gilbar, «The growing economic involvement of Palestine with the West, 1865-1914», in David Kushner,(ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period*, pp. 194-5, 196-7, 204.

إلى ٣٠ ٪ من جملة الاستيراد، فيما انخفضت قيمة الواردات من أوروبا (بريطانيا، فرنسا، النمسا، روسيا، ألمانيا وإيطاليا) من ٧١ ٪ إلى ٤٩ ٪. وفي الوقت نفسه، هبطت الصادرات إلى هذه البلدان نفسها من ٦٣ ٪ إلى ٤٨ ٪ بينما ارتفعت الصادرات إلى مصر وتركيا من ٣٧ ٪ إلى ٤٧ ٪. ولا يتوفّر التفسير المباشر لارتفاع الاستيراد من بلدان الشرق الأوسط إلا إذا كان بعض



شحن البرتقال من ميناء يافا

السلع القادمة من تركيا (بموجب سجلّات القنصلية البريطانية التي هي مصدرنا) هي سلع أوروبية الأصل مشحونة عن طريق بعض الموانىء العثمانية مثل إزمير أو بيروت. أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الزيادة تعود إلى كون مصر أصبحت سوقاً هاماً للصابون الفلسطيني.

٥ ــ الزراعة واستعمال الأراضي:

حدث نوعان من التوسع الزراعي في فلسطين خلال الفترة ١٨٨٠ ــ ١٩١٤. الأول زيادة رقعة الأراضي المزروعة نتيجة اندفاع الفلاحين إلى مناطق جديدة في السهول الشمالية ونتيجة تشغيل المزيد من البدو المستقرين أو الفلاحين القاطنين في التلال المجاورة في حراثة الأرض كما حدث في ممتلكات السلطان في وادي بيسان وفي أراضي القبائل بالقرب من غزّة وبئر السبع. وهنالك دور ثانوي قام به المستوطنون اليهود لتجفيف بعض الأراضي على امتداد الساحل وفي الجليل الأدنى، أحياناً عن طريق استخدام اليد العاملة الفلسطينية والمصرية والاستعانة على الأقل بواحدة من قبائل الغوارنة حول بحيرة الحولة في الشمال. وبنتيجة اتّساع

استعمال الزيتون في صناعة الصابون تمّ غرس مساحات جديدة بالزيتون خصوصاً في التلال. أما النوع الثاني من التوسع الزراعي فكان الاستثمار في أنواع من الزراعات الأكثر كثافة والمروية مثل الحمضيات والعنب والخضار، أحياناً عن طريق استخدام مضخّات لدفع المياه من الآبار الأكثر عمقاً والمنتشرة على الساحل.

تندر المعلومات المتوفرة عن طريقة استعمال الأراضي وبالتالي فإنها لا تسمح برسم صورة متماسكة عنها. وحسب الإحصاءات العثمانية لسنجق القدس لعام ١٩٠٩/١٩١٠ فإن حوالي مليون دونم كانت تزرع حبوباً. وإذا استثنينا من هذا التقدير المساحات المزروعة في منطقتي غزّة وبئر السبع فإن ذلك يتطابق مع إحصاءات فلسطين تحت الانتداب البريطاني في العشرينات من القرن العشرين حيث كان هنالك ٢,٥٠٠,٠٠٠ دونم مزروعة قمحاً و ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم مزروعة شعيراً. وفي هذه الفترة نفسها كانت إنتاجية الدونم الواحد من القمح في حدود ٦٠ كغ وهي نسبة أقل بكثير من تلك السائدة في أوروبا ولكنها ليست أدنى بكثير من إنتاجية القمح في بلدان أخرى كأستراليا والأرجنتين.

أما الأرقام المتوافرة عن المحاصيل النقدية في الزراعات الكثيفة فإنها أكثر دقة بقليل. فمثلاً فيما يتعلق بالحمضيات فإن المساحة المزروعة برتقالاً حول بلدة يافا ارتفعت من ٧,٥٠٠ دونم في عام ١٨٨٠ إلى حوالي ٣٥,٠٠٠ دونم في عام ١٩١٤. وبما أن الصادرات ارتفعت ثمانية أضعاف خلال الفترة نفسها فقد يمكن الاستنتاج بأن المحصول للدونم الواحد كان قد ارتفع نتيجة إدخال المضخّات البخارية التي ساهمت في زيادة كميات المياه، وكذلك نتيجة إجراءات جديدة مثل مكافحة الحشرات. أما الوضع بالنسبة لمزارع العنب فإنه يختلف بعض الشيء. ففضلاً عن مزارع العنب العربية في تلال فلسطين كانت هنالك مزارع في المستوطنات اليهودية مساحتها نحو ١١,٠٠٠ دونم، خصوصاً على امتداد الساحل حوالي العام ١٨٩٠ ومساحات أصغر قام بزرعها جماعة تمبلر الألمان. ثم ارتفعت مساحة مزارع العنب اليهودية إلى ما بين ٢٥,٠٠٠ ـ ٢٦,٠٠٠ دونم بحلول عام ١٩٠٠ قبل أن تهبط المساحة إلى ١٤,٠٠٠ دونم في عام ١٩١٤ كأحد أساليب تحديد النفقات بسبب تراكم الإنتاج ومشكلة إيجاد أسواق كافية الاتساع لتصريف نبيذ فلسطين. وهذا يعني أنه ابتداء من عام ١٩٠٨ انحسرت زراعة العنب وإنتاجه في المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وانحصرت في المستوطنات الواقعة على الساحل أو في الجنوب قرب يافا. ثمّة مشكلة أخرى عانت منها مزارع العنب في التسعينات وهي ظهور المرض المسمى فيلوكسيرا (Phylloxera) الذي يهاجم مشاتل العنب وكان يتطلب حرث الأرض من جديد وبالتالي اقتلاع عدد كبير من نصبات العنب وإعادة الغرس. أما الزيتون فقد غطّى مساحة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ دونم في الفترة قبل الحرب العالمية الأولى، مما يدلل على أهمية هذه الشجرة.

الجدول رقم (٦)

عائدات سنجق القدس ونفقاته في سنوات مختلفة، ١٨٩٣/١٨٩٤ ـ ١٩٠٧/١٩٠٨

(بالليرة التركية)

العام	العائدات		النفقات	
	العشر	المجموع	التحويلات إلى إسطنبول	المجموع
١٨٩٣ ـ ١٨٩٤	٦٣,٠١٩	١٣٠,٠٧٩		٥٠,٨١٨
١٨٩٤ ـ ١٨٩٥	٣٠,٨٦١	٩٢,٤٦٤		٦٥,١٥٦
١٨٩٧ ـ ١٨٩٨	٥٢,٩٩٢	١٢١,١٢٠	٣٠,٩٠٨	١٢١,١٢٠
١٩٠٢ ـ ١٩٠٣	٤٧,٨٠١	١٣٥,٧١٣	٥٧,٨٠٨	١٣٥,٧١٣
١٩٠٣ ـ ١٩٠٤	٥٨,٦٥٥	١٦٨,٧٢٠	٧٤,٠٢٩	١٦٨,٧٢٠
١٩٠٥ ـ ١٩٠٦	٨٩,٢٢٧	٢٢٠,٨٨١	١٠٠,٧٠٥	٢٢٠,٨٨١
١٩٠٦ ـ ١٩٠٧	١٠٥,١٥١	٢٣٣,٢٠٧	٩٩,٠٣٨	٢٣٣,٢٠٧
١٩٠٧ ـ ١٩٠٨	٩٩,٧٦٥	٢١٦,٤١٠	٨٨,٧٢٥	٢١٦,٤١٠

المصدر: مصادر بريطانية أشير إليها في: H. Gerber, «Fiscal and financial policy of the Ottoman government in Syria and Palestine in the 19th century».

٦ ــ ملكية الأراضي والسيطرة عليها وإدارتها:

إن التوسع في زراعة الأراضي وتكثيف الإنتاج لبعض المحاصيل التي تباع نقداً هو جانب واحد من عمليات معقّدة جداً كانت تعمل على تحويل ملكيّة وإدارة معظم أراضي فلسطين في العقود الأخيرة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. وشملت هذه العمليات خلق الملكيات الكبيرة الحجم، والتقدم غير المتوازي في تسجيل الأراضي، والتغييرات في طرق جباية ضريبة الأراضي، فضلاً عن زيادة مستمرة في عدد الفلاحين المستقرين في القطاع الزراعي واستمرار شراء الأراضي من قِبَل الأجانب خصوصاً اليهود. وبما أن هذه العمليات جميعاً كانت تأخذ أشكالاً وتمازجات متعددة في مختلف أنحاء فلسطين، فإن تحليل الوضع السائد يُصبح بالغ الصعوبة، خاصة بسبب عدم توفّر الإحصاءات الضرورية الموثوقة، كما أن أي تأويلات أو تفسيرات ــ تاريخية أو حالية ــ قد تكون مضلّلة وبالتالي تقدم تفسيراً جزئياً لهذه الأحداث المعقدة والغامضة. وكقاعدة مفيدة فإن جميع التعميمات يجب أن تؤخذ بحذر كبير.

وابتداء بعملية خلق الحيازات الزراعية الكبيرة، فقبل عام ١٨٨٠ لم تكن هنالك أية علاقة ضرورية بين تأكيد حق الملكية لقطعة معينة من الأرض وبين تسجيلها رسمياً في دوائر التسجيل العقاري الموجود في المراكز الإدارية لمختلف السناجق والأقضية. فمن المعروف أن عدداً كبيراً من المالكين لم يسجل سوى جزء بسيط من الأراضي التي يملكها ــ هذا إذا سجّلها ــ بحيث إنه في عام ١٩٢٥ كان ثلاثة أرباع الأراضي في فلسطين غير مسجَّلٍ باسم أحد من مالكيها. ومن ناحية أخرى فإنه عندما نشبت الحرب العالمية الأولى جاءت ادعاءات الملكية لمساحة كبيرة من أراضي فلسطين من فئة قليلة من الوجهاء المحليين والشيوخ والتجار في المدن وبعض المواطنين العثمانيين القاطنين خارج فلسطين، ومن المستوطنين اليهود ومن الدولة العثمانية نفسها التي استولت على ممتلكات السلطان بعد ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨. والجدول رقم (٨) يوضّح حجم هذه العملية من خلال بعض الأرقام ومنها يتبيّن أنه عند الحرب أي بين عامي ١٩١٤ ــ ١٩١٨ كان حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ دونم من أصل مساحة قابلة للزراعة قدرها ٧,٠٠٠,٠٠٠ دونم (باستثناء منطقة بئر السبع) يملكها المستوطنون اليهود أو كبار الملاكين ومن الدولة نفسها. كما تدل هذه الإحصاءات على أن ربع المساحة المعنية كانت مملوكة لأشخاص يقطنون خارج حدود فلسطين الواقعة تحت الانتداب، وجميعها واقعة في شمال فلسطين الذي كان يتبع ولاية صيدا ومقرّها بيروت بعد عام ١٨٨٨. أما في منطقة بئر السبع فمن أصل مساحة قدرها أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية فإن نسبة ضئيلة فقط كانت مسجلة، في حين أن معظم المساحة كان يدّعي ملكيتها عدد قليل من زعماء القبائل وشيوخها.

نقطة أخرى جديرة بالتنويه وهي أن قسماً من هذه الأراضي فقط كان مزروعاً بالفعل في عام ١٩١٤ وليس كلها لأسباب عديدة (انظر الجدول رقم ٧). فالأراضي المملوكة لليهود، مثلاً، لم تزد المساحة المستغلّة منها فعلاً عن النصف وذلك لأن اليهود كانوا يستعجلون شراء الأراضي ما دام الأمر ممكناً لهم. والسبب الثاني النقص في اليد العاملة في القطاع الزراعي خصوصاً في السهول. كما أن قسماً من الأراضي موضع ادّعاء التملّك كانت تستغلّ من جانب الفلاحين المقيمين عليها بموافقة صاحبها أو دون موافقته. وفي مثل هذه الأحوال فإنه من الصعب معرفة مدى ارتباط إقامة الحيازات الزراعية الكبرى بعملية منع أولئك الذين استغلّوا الأرض سابقاً من الوصول إليها أو بتنفيذ ترتيبات جديدة بين المالك والمستثمر على أساس دفع إيجار لاستغلال الأرض. ومن الأمثلة القليلة التي لدينا معلومات رقميّة عنها هو ما حدث لـ ١٠٠ عائلة درزيّة كانت تقطن في أراضي المستوطنة اليهودية الجديدة (المطلّة) في التسعينات إذ أجبرتها السلطات العثمانية على إخلاء هذه الأراضي.

ولا شك أن عملية تكوين الحيازات الزراعية الكبيرةكانت جزءاً من التغيير الواسع المدى في نمط الاستملاك والسيطرة الذي شمل مساحات واسعة من سهول فلسطين وتلالها. ففي باديء الأمر كان هنالك عدد ليس بصغير من الناس الذين استطاعوا الحصول والسيطرة على قطع أرض صغيرة تقل مساحتها عن ٥,٠٠٠ دونم. وفي بعض الحالات كان يتم تسجيل هذه الأراضي باسمهم وفي حالات أخرى كانوا يستولون عليها لعدم دفع دين مستحق أو ضريبة مستحقة. وفي بعض الحالات الأخرى كانوا يستفيدون من تقسيم أراضي المشاع إلى ملكيات صغيرة (القسم الرابع من الدراسة سيصف هذه الظاهرة). وكما ذكرنا سابقاً فإن فكرة الملكية كانت غريبة عن تصور الفلاحين والبدو القاطنين في فلسطين. وفضلاً عن ذلك كان عدد كبير منهم يعيش حياة قريبة من مستوى الكفاف مما اضطرهم للاقتراض آملين أن يتمكنوا في يوم من الأيام من تسديد هذه القروض. ومن الأمثلة الشائعة عن هذه الظاهرة ما كان يحدث في منطقة بئر السبع خلال الحرب العالمية الأولى حيث كان يقوم الدائن بإدارة استثمار الأرض وأخذ المحصول حتى يستوفي الدين مضافاً إليه الفائدة.

الجدول رقم (٧)
الاستيطان الزراعي اليهودي

(أ) شراء اليهود للأراضي ونوع الاستيطان ١٨٨٢ ـ ١٩١٤:

العــام	الأراضي المشتراة (بالدونم)			المستوطنات الزراعية	
	بواسطة الصندوق القومي اليهودي	بواسطة البيكا والأفــراد	المجموع	العدد	السكان
١٨٨٢		٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥	٥٠٠
١٨٩٠		١٠٧,١٠٠	١٠٧,١٠٠	١٤	٢,٧٧٠
١٩٠٠		٢٢٠,٧٠٠	٢٢٠,٧٠٠	٢٢	٤,٩٥٠
١٩١٤	١٦,٤٠٠	٤٠٤,٢٠٠	٤٢٠,٦٠٠	٤٧	١١,٥٨٠

(ب) تقديرات استعمالات الأراضي اليهودية ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ (بالدونم):

	الحمضيات	العنب	المجموع	الحبوب	المحاصيل المروية	المجموع
١٨٩٠		١١,٠٠٠	١٣,٥٩٠	٢٦,٢١١	٢٧٩	٤٠,٠٨٠
١٩٠٠		٢٥ ـ ٢٦,٠٠٠	٣٨,٧١٤	٦٧,٥٥٢		١٠٦,٢٦٦
١٩١٤	١٠ ـ ١٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٦٩,٨١٠	١٤٢,٠١٠		٢١١,٨٢٠

المصدر: *A Survey of Palestine*, Vol. II, pp. 372, 376, 379; Gilbar, «Growing Economic Involvement», pp. 198-200.

وفي مثل تلك الظروف كان من السهل على المتمولين وأصحاب النفوذ السيطرة على الأرض بسبب عجز بعض الفلاحين عن الوفاء بالتزاماتهم. ونظراً لوجود نظام المشاع ولأن الضرائب كانت تُجبى على القرية بأسرها كوحدة قائمة بذاتها، فقد اضطرت بعض هذه القرى لبيع أجزاء من أراضيها لشخص من خارجها كما حدث في قرية «بيت جَنّ» مثلاً حيث بيع جزء من أراضيها لبعض وجهاء مدينة يافا في الثمانينات من القرن التاسع عشر.

لقد أدّت جميع هذه الظروف إلى تغييرات سريعة في نمط استملاك الأراضي وإدارتها بحيث أوجد الكثير من الفوضى في حقوق التملك ودعا إلى نشوب جولات من العنف والمجابهات، وأجبر الفلاحين على قبول تغييرات أساسية في موازين القوى المحلية، نذكر منها العداء تجاه محاولة اليهـود تملُّك الأراضي (التفاصيل في الفصل الثالث، الفقرة ثانياً) كما أدّت إلى نزاعات بين أهالي القرى أنفسهم من أجل السيطرة على الأرض مثلما حدث في عام ١٨٨٥ بين قريتي خُلْدَة وبيت محسير (قضاء الرملة) حيث نشب نزاع حول الأراضي المحيطة ببعض الخربات في الجنوب خصوصاً في دير مُحَيْسن أدّى إلى تعرّض القرية الأولى أثناء الحصاد إلى هجوم من سكان القرية الثانية وبالتالي إلى إخراجهم من هذه الأراضي بالقوة.

وإذا انتقلنا إلى الطريقة التي كانت تُستغل فيها الأراضي الزراعية في الفترة التي نحن بصددها، نجد من الواضح أنها كانت تختلف بين منطقة وأخرى في فلسطين كما أنها كانت تختلف بمرور الوقت باختلاف نوع الملكية وتبعاً لظهور مجالات تجارية جديدة. وفي مثل تلك الظروف يمكن إطلاق بعض التعميمات حول طريقة إدارة الحيازات الزراعية الكبيـرة وأراضي المشاع والحيازات الصغيرة مع إعطاء أمثلة عملية لإبراز التنوع الواسع في الممارسات. سنبحث هذا الموضوع مع مزيد من التفاصيل في الفصل الرابع من الدراسة.

وفيما يلي بعض التعميمات:

الجدول رقم (٨)
حيازات الأراضي الكبيرة

(أ) ملكية الأراضي التي تفوق مساحتها ٥٠٠٠ دونم تركي في فلسطين وجزء صغير في لبنان الجنوبي، ١٩١٩

المقاطعات	ملك مقيمين في فلسطين		ملك مقيمين خارج فلسطين		المجموع	
	العدد	المساحة بالدونم	العدد	المساحة بالدونم	العدد	المساحة بالدونم
صور وعكا	٣	٦٠,٠٠٠	٢	٩٧,٠٠٠	٥	١٥٧,٠٠٠
حيفا	٨	٧٠,٠٠٠	٢	٣٨,٠٠٠	١٢	١٤١,٠٠٠(٢)
طبرية	٢	٢٢,٠٠٠	٢	٤٥,٠٠٠	٤	٦٧,٠٠٠
الناصرة	١	١٥,٠٠٠	٤	٩٠,٠٠٠	٦	١١١,٠٠٠
جنين	٢	٦٤,٠٠٠	٢	٥٠,٠٠٠	٥	١١٤,٠٠٠(٣)
طولكرم	٢	١٦,٠٠٠	٢	٨٥,٠٠٠	٤	١٠١,٠٠٠
نابلس	١	٢٠,٠٠٠			١	٢٠,٠٠٠
يافا	٦	٥٧,٠٠٠(١)			٦	٥٧,٠٠٠(١)
القدس	٣	٨١,٠٠٠(١)			٣	٨١,٠٠٠(١)
غزة	٢	١٠٠,٠٠٠			٢	١٠٠,٠٠٠
المجموع	٣٠	٥٠٥,٠٠٠	١٤	٤٠٥,٠٠٠	٤٨	٩٤٩,٠٠٠

(١) تشتمل على بعض الأراضي خارج المقاطعة.
(٢) تشتمل على ملكيتين مساحتها ٣٣,٠٠٠ دونم يملكها مقيمون وغير مقيمين.
(٣) تشتمل على ملكية مساحتها ٦٠٠٠ دونم يشترك في ملكيتها مقيم وآخر غير مقيم.

المصدر: K.W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939*, Appendix 1.

(ب) تقديرات الملكيات الكبيرة الأخرى في فلسطين في العام ١٩١٤ (دونم تركي):

يهودية:	ملك الصندوق القومي اليهودي	١٦,٤٠٠	**السلطان العثماني**(١)	وادي بيسان	٤٠٠,٠٠٠
	ملك جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين والأفراد	٤٠٤,٢٠٠		سهل أريحا	٧٥,٠٠٠
				الصحراء الجنوبية	غير معروف
	المجموع	٤٢٠,٦٠٠			

(١) استولت عليها الدولة سنة ١٩١٢.

المصدر: انظر الجدول رقم (٧).

(أ) **الأملاك الكبيرة**: إن عدداً قليلاً من الملاكين الفلسطينيين أداروا أملاكهم كمزارع بالمعنى الأوروبي للمصطلح أي بمتابعة إدارة شؤون ممتلكاتهم يومياً واستئجار عمال مياومين، أو أجراء للقيام بالخدمات الزراعية. ولم تستعمل الإيجارات النقدية بشكل واسع كوسيلة للاستثمار الزراعي. وكان استعمال اليد العاملة بأجر قليلاً باستثناء فترات الحصاد. وكان الاتفاق الأكثر شيوعاً بين المالك وبين الذين يعملون في زراعة الأرض نوعاً من التعاقد يحصل كل طرف بموجبه على جزء من المحصول وذلك في ضوء من يوفّر الأرض والحيوانات والأدوات الزراعية والبذور واليد العاملة. وأحياناً كان المزارعون بالحصة يقدمون جزءاً إضافياً من المحصول نفسه للمالك بمثابة إيجار سنوي. أما الضرائب فكانت تقتطع إمّا من حصة صاحب الأرض أو من حصة المزارع.

وأبلغ دليل على هذه الممارسات والترتيبات في السهول ما كان يحدث في ممتلكات آل سرسق في الشمال. ففي الممتلكات

الواقعة قرب قرية سولم كانت الأراضي تستغل إما بمشاركة الفلاحين المحليين أو مع النازحين من أماكن أخرى من فلسطين، على أساس أن يقدم المزارعون خُمس المحصول بينما يقدم آل سرسق البذور والحيوانات وأحياناً السكن وعليهم كذلك في الوقت نفسه أن يدفعوا الضرائب. على أنه يمكن القول إن هذه الشروط المغرية جداً كانت استثنائية تهدف لاجتذاب المزارعين إلى العمل في أماكن قاسية.

(ب) **الأملاك العائلية الصغيرة**: تركّزت الأملاك الصغيرة إما في التلال أو في القرى التي أُقيمت في الأراضي المشاع على السهول خصوصاً في الجنوب. وقد تكثفت زراعة أشجار الزيتون في التلال إذ ازداد الطلب على زيت الزيتون بشكل كبير في نهاية القرن التاسع عشر. وقيل إنه في عام ١٩٠٧ كان نصف أراضي منطقة القدس/يافا في أيدي الفلاحين، أما في منطقة الجليل فكانت النسبة فقط ٢٠ ٪. لكن بعد مرور عامين، حسب الأرقام العثمانية، أصبح ثُلثا الفلاحين في سنجقي القدس ونابلس يملكون أقل من ٥٠ دونماً للملكية الواحدة، وهي حتماً مساحة غير كافية لإعالة عائلة واحدة. وكظاهرة عامة، تفتّتت الملكيات نتيجة قوانين الإرث، لذلك اضطر عدد كبير من أهل القرى الزراعية العاملين إلى الانتقال من التلال إلى السهول نظراً لأن حجم الحيازات الزراعية لم يعد اقتصادياً.

٧ ـ نظام ضريبة الأراضي:

إذا كان نظام ملكيّة الأراضي وإدارتها قد تميّز بعدم الاستقرار خلال هذه الفترة فقد كان هذا أيضاً حال النظام الضرائبي وطرق الجباية. وهناك ما يدلّ على أن السلطات العثمانية حاولت اعتماد طريقة جديدة لجباية الضرائب حيث يقوم المالكون بدفع ضريبة نقدية عن أنفسهم. غير أن هذا الأسلوب كان يتطلب استبدال ملتزمي الضرائب بموظفين مُعتمدين من الدولة لهم رواتب ثابتة. وهو ما حاول العثمانيون تطبيقه دون جدوى في أنحاء عديدة من الامبراطورية العثمانية واضطرهم أخيراً إلى اعتماد النظام القديم مع محاولة لتحسين طريقة التلزيم لجباية الضرائب بواسطة المزاد العلني. وحسب هذا النظام يتم تقدير الضريبة إما على أساس القرية كوحدة حيث يقوم المختار أو كبار السن من القرويين بتوزيع العبء على الفلاحين الأفراد على أساس المحاصيل المتوقعة، أو في حالات نادرة عن طريق الملتزمين أو وكلائهم الذين يقومون بزيارة الحقول وتقدير المحصول قبل الحصاد وبالتالي تحديد النسبة التي ستسلّم للسلطة كضريبة مستحقة. وكانت تترتب على الفلاحين مصاريف إضافية، إذ كان أبناء القبيلة أو الفلاحون يتحملون نفقات إقامة مُتعهدي الضرائب ووكلائهم ومرافقيهم من رجال الأمن، وكذلك نقل المحصول إلى مستودعات الملتزم. وكانت الضريبة المدفوعة دوماً تمثل نوعاً من المساومة بين الفلاح أو ابن القبيلة من ناحية والملتزم من ناحية أخرى، حيث لم تكن مهارة الفلاح أو ابن القبيلة موازية لقوة الملتزم أو كافية لإقناعه بأن الغلة كانت أقل مما يتصور. وخلال المساومة كان لزعيم القرية دورٌ في غاية الأهمية إما في الوقوف إلى جانب المزارعين والفلاحين أو إلى جانب الملتزم. إلاّ أن قيمة الضريبة المجموعة كانت إجمالاً تفوق نسبة ١٠ ٪ وهي الضريبة القانونية (ثم رفعت تدريجياً حتى وصلت ١٢,٥ ٪ قبل الحرب العظمى الأولى مباشرة) وقد وصلت النسبة الحقيقية إلى حوالي ثلث المحصول.

٨ ـ الصناعة التحويلية:

حسب إحصاءات الحصر الصناعي لعام ١٩٢٧ كان هنالك ١٢٣٦ منشأة صناعية قامت قبل الحرب العالمية الأولى. وخلال تلك الفترة لا بد أن كثيراً من المنشآت الأخرى اختفت. وبموجب تعريف الحصر الصناعي فإن المنشأة الصناعية هي كل مصنع أو مشغل ينتج سلعة ما جاهزة للبيع، باليد أو عن طريق الطاقة ويضم يداً عاملة بأجر أو بدون أجر. والفكرة هنا التركيز على إنتاج السلع المعروضة للبيع في الأسواق وليس السلع التي تنتج لاستهلاك العائلة. ولا بد أن النتائج تشمل عدداً كبيراً من العمليات التي يقوم بها فرد لا يستخدم الطاقة. ومن ناحية أخرى فإنها لا تشمل ما يسمى الصناعات المنزلية الموجود مُعظمها في القرى.

يضم الجدول رقم (٩) لائحة بأنواع المنشآت التي شملها الحصر الصناعي. ويمكن الافتراض بأن معظم السلع المصنعة قبل عام ١٩١٤ كان لها علاقة بإعداد المواد الأولية الزراعية وتصنيعها وأنه باستثناء الصابون والنبيذ والهدايا التذكارية ذات الطابع الديني التي كانت برسم التصدير فإن باقي السلع كان برسم الاستهلاك المحلي. وكان يتم التصنيع إما في المنازل أو في المشاغل فضلاً عن وجود عدد صغير من المصانع التي كانت تعمل بالطاقة المحركة وتستعمل الآلات، كما يتبين في الجدول رقم (٩). وأهم مصانع هذه الفئة الأخيرة كانت في حقل الصناعة الهندسية

الجدول رقم (٩)

الصناعات التي أُنشئت قبل عام ١٩١٤ والتي كانت ما تزال قائمة في عام ١٩٢٧

الصناعة	عدد المصانع التي تعمل آلاتها بالطاقة	عدد المصانع
مطاحن	١٥ على الأقل	٩٥
مخابز		٣٥
حلويات		١٤
معاصر زيت الزيتون	٣٠ على الأقل	٣٣٩
معامل الصابون	٥ على الأقل	٣٠
معاصر زيت السمسم	٢ على الأقل	٢٥
الحياكة		٤٢
حصر القش		١٢٤
مدابغ الجلود		١٣
أحذية		١١٤
طوب وبلاط وأنابيب		٨
معامل فخّار		٤٣
أشغال الحديد	٣ على الأقل	١٠١
الصياغة		٢٠
تحف دينية		١٢
مطابع		٢٣
مشاغل النجارة		٦٧
مشاغل الخياطة		٤٥
سروج وأرسان		١٣
ثلج وماء الصودا		٩
متفرّقات		٤٣
		١٢١٥

المصدر: *Government Census of Industries*, 1928.

وتشكلت من ثلاث منشآت: اثنتان منها في يافا والثالثة في حيفا. وكانت هذه المصانع تضم آلات حفر وآلات لصهر الحديد والمعادن وتنتج آلات للطحن ومضخّات ريّ ومحركات بخارية ومكابس زيت زيتون وعربات ومحركات الاحتراق الداخلي، وأخيراً أعمال الإصلاح. وفي مدينة يافا كان يملك أحد المصنعين ل. شتاين (L. Stein) الذي بدأ العمل في عام ١٨٨٩، وكان يملك المصنع الثاني مواطن ألماني يدعى واجنر (Wagner) وكانا ينتجان ٨٠ ٪ ــ ٩٠ ٪ من مجموع المضخات في منطقة يافا. ولم يكن هنالك مصانع أخرى من هذا النوع في أي مكان في الأراضي الآسيوية من الامبراطورية العثمانية.

كانت الأكثرية الكبرى من المصانع التي تعمل بالطاقة المحركة مملوكة لأوروبيين معظمهم من اليهود. وإلى جانب المصانع الهندسية الثلاثة كان هنالك على الأقل ثلاثة مصانع للصابون في حيفا، اثنان أقامها الألمان في التسعينات من القرن التاسع عشر والثالث أقامه الفرنسيون في يافا. أما أقبية النبيذ في المستوطنات اليهودية فقد تركزت في ريشون لتسيون (عيون قارة) وفي زخارون يعقوب (زمّارين). وهنالك مصنعان يهوديان لاستخراج الزيت من السمسم يعملان بمكابس مائية، فضلاً عن مصنع حديث لدبغ الجلود وعدد من مطاحن الدقيق (أول مطحنة أُنشئت في القدس عام ١٨٧٨) ومصانع البلاط والطّوب في «دار الأيتام السورية» في القدس. وفوق ذلك كان هناك مصنعان صغيران تملكهما شركة يهودية في يافا ومستعمرة بن شيمن وكانا يستخرجان الزيت من بقايا الزيتون المعصور (الجِفْت) ولكن هذين المصنعين أُغلقا عام ١٩١٢.

ولا شك أن أهم الصناعات العربية كانت طحن الدقيق وإنتاج زيت الزيتون وزيت السمسم وصناعة الصابون والنسيج والهدايا التذكارية الدينية. ومن المرجح أن بعضاً فقط من الصناعات العربية كان يدار بالآلة (مثل عدد من مطاحن الدقيق) والكثير منها كان يعمل موسمياً مباشرة بعد وقت الحصاد. وفي حالات أخرى كان عدد المصانع يتغير بشكل واسع بين عام وآخر على ضوء المخزون من المواد الأولية ومستوى الطلب. ولم تكن هنالك حماية جُمركية باستثناء دفع الرسم المنصوص عليه في القانون العثماني وقدره ٨ ٪ من قيمة السلع المستوردة، ثم ارتفع الرسم إلى ١١ ٪ عام ١٩٠٧. ومن الممكن استثناء صناعة الصابون التي حصلت على بعض التسهيلات الجمركية عام ١٩٠١ حيث حدّدت الكميات المسموح باستيرادها من الصودا الكاوية والمواد الكاوية الأخرى التي تدخل في صناعة الصابون المستورد.

وكانت مراكز إنتاج الصابون تتركز في مدينة نابلس (كان هنالك ٣٠ مصنعاً في عام ١٨٨٢ وكذلك قبل بدء الحرب العالمية الأولى) وفي يافا وكان العدد أقل في مدن حيفا والقدس وبيت لحم. وتتراوح تقديرات الإنتاج الذي يختلف بالتأكيد بين عام جيد وآخر وسطي. وبموجب تقدير يعود لعام ١٩٠٨ كان إنتاج نابلس حوالي ٤ ملايين أُقّة (الأقّة = ١,٢٨ كغ) وإنتاج يافا في حدود ٣ ملايين أُقّة. أما في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة فوصل إنتاج نابلس بموجب تقدير آخر إلى ٥٠٠ ــ ١٠٠٠ طن، وإنتاج يافا ٢٠٠٠ ــ ٣٠٠٠ طن ومنها منطقة اللّد والرملة، وإنتاج حيفا إلى حوالي ٣٠٠ طن. وكان معظم هذه المصانع صغير

الحجم إذ لم تزد اليد العاملة عن ٥ ـ ٦ أشخاص وكانت المعدات تتألف من ١ ـ ٥ غلّايات أو أوعية للصابون حيث كان يغلى زيت الزيتون والصودا الكاوية والمواد الأخرى لإنتاج الصابون. وباستثناء استبدال الصودا الكاوية المستوردة بالقلي فإنه لم يحدث أي تغيير يُذكر في طريقة الإنتاج أو تقنيّته خلال القرن بأسره، ومع ذلك ازداد الإنتاج عشرة أضعاف بين الثمانينات وعام ١٩١٣ نتيجة ازدياد الطلب على الصابون الفلسطيني والذي كان ذا شُهرة في الشرق الأوسط بأكمله لأنه كان يصنّع من زيت الزيتون الصافي.

أما مصانع النسيج فكانت منتشرة في مختلف أنحاء البلاد مع تركيز خاص في المجدل والنّاصرة وغزّة وصفد والخليل. وتراوح عدد الحرفيين العاملين في هذه الصناعة تبعاً لقانون العرض والطلب كما هو الحال في صناعة الصابون. ويقول أحد التقديرات إنه كان هنالك ٥٠٠ نول في أوائل القرن العشرين في المجدل و ٣٠٠ نول في الناصرة في عام ١٩٠٨. وكانت فلسطين تستورد الأنسجة الأكثر دقّة والأرفع نوعية من سوريا. لذا ركّزت فلسطين إنتاجها على الملابس لأصحاب المداخيل المتوسطة والمنخفضة والتي تشمل الملابس القطنية الخشنة والعبايات وباقي الألبسة للفلاحين والبدو. وفضلاً عن ذلك، كان بعض الحرير يُنسج في غزّة ومع أن بعض الخيوط كان يُغزل محلياً فإن معظم القطن والصوف والحرير كان يستورد من بريطانيا، وبالنسبة للحرير فمن سوريا كذلك. وكانت صباغة الملابس تتم في المراكز الرئيسية في حين ان عمليّة التطريز المعقدة التي تعنى بملابس النساء كانت تجري في المنازل.

ثمة نشاط صناعي ثالث مهم هو إنتاج أدوات الزخرف والهدايا التذكارية الدينية خصوصاً في القدس وبيت لحم. ويُقال إنه كان في القدس في مطلع هذا القرن ٢٠ مشغلاً تنتج أدوات مصنوعة من خشب الزيتون وتشغّل ١٥٠ عاملاً، والحال نفسه ينطبق تقريباً على بيت لحم. وزيادة على ذلك، ضمت بيت لحم كذلك ٦٨ مشغلاً و ٣٠٠ عامل لصنع أدوات الزينة كالعلب والصلبان المطعّمة بالصدف وذلك في التسعينات. وكان معظم الإنتاج يباع للسياح والحجاج وإن كان بعض التجّار قد بدأوا بتصديره إلى الخارج خصوصاً بواسطة أبناء بيت لحم الذين استقروا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.

إن المعلومات المتوافرة عن طريقة تنظيم الصناعة الفلسطينية ضئيلة. غير أنه يبدو بالنظر لهيكليتها وارتباطها الوثيق بالزراعة المحلية، أنها كانت موسمية لناحية توظيف اليد العاملة لفترات قصيرة خلال السنة. وقد يُستثنى من هذا التعميم الصناعات المعدنية والخشبية. وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي العربي يبدو أنه اعتمد على قاعدة خفض نسبة المجازفة عن طريق تخفيف حجم الاستثمار في المعدات والآلات، وكذلك عن طريق تقدير مستوى إنتاج يتلاءم مع الطلب في السوق، وأخيراً محاولة خفض كلفة الإنتاج عن طريق تقاسم الأكلاف مع العمال المهرة والمزارعين. وأفضل دليل على صحة ما ذكرنا تجربة إنتاج الصابون في غزّة في ثمانينات القرن التاسع عشر حيث كان المالك يقدم الغلّايات والكلس والبوتاس ويقوم شخص آخر ـ إما التاجر أو المزارع ـ بتوفير زيت الزيتون في حين أن الإنتاج الفعلي كان يتم بواسطة فرق ملتزمة تنتقل من معمل صابون إلى آخر ثم يتم توزيع الإنتاج النهائي بين الفئات الثلاث المُشار إليها. وقد كان هذا النظام مندمجاً اندماجاً قوياً بالبنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية بحيث لم يكن هنالك أي حافز أو مبرر لرفع مستوى التقنية بالاستثمار في المعدات والآلات والموجودات الثابتة.

ونظراً لأولوية الاعتبارات السياسية وتقدّمها على الاعتبارات الاقتصادية في عملية الاستيطان والاستعمار اليهودية فإنه ليس بغريب أن يكون ذلك قد انعكس بدوره على الصناعة اليهوديّة. وكما هو الحال في قطاع الزراعة اليهودي فإن الصناعة كانت مدعومة بنسبة عالية، وكان توجّه الصناعة اليهودية نحو التوافق مع إنتاج المستوطنات اليهودية في الريف ونحو اهتمام خاص بالأسواق اليهودية داخل فلسطين وخارجها. وهذا الأمر يفسّر محاولتين صناعيتين في التسعينات من القرن التاسع عشر: التجربة الأولى في صناعة النبيذ وقد نجحت، والثانية في نسج الحرير وقد فشلت. ففي الحالة الأولى تم الاعتماد على العنب المنتج محلياً لإنتاج النبيذ وتشكّل هذه أهم عناصر استراتيجية الاستيطان التي أوجدها البارون روتشيلد (Baron de Rothschild) حيث قام بتزويد مستعمرتي ريشون لتسيون وزخارون يعقوب بأحدث الآلات المستوردة من فرنسا وقدّم الخبراء المحليين القادرين على تشغيلها، وقد مرّ وقت طويل قبل أن تنجح صناعة النبيذ نظراً لارتفاع سعر العنب (نتيجة المعونة المالية للمزارعين اليهود) ولمشاكل إيجاد أسواق خصوصاً وأن فرنسا نفسها كانت تحمي صناعة النبيذ الوطنية بتعرفة جركية مرتفعة. وعندما بدأت صناعة النبيذ تسجل نجاحاً في مطلع القرن العشرين فإن ذلك كان نتيجة إنشاء مؤسسة للتصريف والتسويق وذلك عام ١٨٩٦ وهي «كرمل» التي أوجدت أقنية لتوزيع النبيذ في المجتمعات اليهودية في أوروبا الشرقية ومصر وتركيا، وأنشأت الجمعية التعاونية لمعتصري النبيذ (Société Coopérative Vigneronne) عام ١٩٠٦ التي كان هدفها

التنسيق بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب. أما محاولة البارون روتشيلد إقامة صناعة الحرير اعتماداً على زراعة أشجار التوت في مستوطنة «يسود هامعلاه» وبناء مصنع نسيج في روشبينا فإنها كانت أقل نجاحاً بكثير نظراً للنقص في اليد العاملة اليهودية المتخصصة في ميدان النسيج. وقد انتهى الأمر إلى إغلاق هذه الصناعة في عام ١٩٠٣ بقرار من جمعية الاستعمار اليهودي على أساس أنه لم يكن من المتوقع لإيراداتها أن تغطي نفقاتها.

ولا شك أن صغر حجم السّوق المحلي كان من أهم العوامل في عدم نجاح بعض الصناعات. فعدد سكان فلسطين المقيمين في المناطق الحضرية لم يزد عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة في مطلع القرن العشرين وهو عدد لا يزيد عن عدد سكان مدينة أوروبية متوسطة الحجم، كما أن عدد السكان في المناطق الريفية كان في حدود نصف مليون نسمة، غير أن معظمهم كانوا من الفلاحين الفقراء جداً. ومن الواضح أن هذه المعطيات لم تكن تشكل قاعدة للتصنيع المحلي البعيد المدى. ويلاحظ أن الصناعات الأكثر نجاحاً وهي صناعة الصابون والنبيذ والهدايا التذكارية الدينية كانت تعتمد على الاستغلال الناجح لأسواق خارجية.

كان المجال الوحيد الذي تميّز بسوق محلية نامية هو ذلك المتعلق بزراعة المحاصيل ذات النوعية الرفيعة مثل البرتقال والزيتون ومعالجتها، حيث ارتكزت السوق إلى طلب من جانب المستوطنين الأوروبيين والمواطنين العرب ذوي الصلة بهذه الزراعة. وهذا ما شجّع على إنتاج مضخات المياه والمعدات الزراعية الأخرى. وقد ظهر معملان لهما علاقة بالمستوطنين الألمان «تمبلر» والمستعمرات اليهودية. ومن المرجح أن المستوطنين الأوروبيين كانوا أول من أدخل الماكينات التي تُدار بالطاقة في مجال طحن القمح وكبس الزيتون غير أن رجال الأعمال العرب سرعان ما اتّبعوا الأسلوب نفسه.

وهنالك نقطة هامة أخرى تتعلق بأمر المنافسة الأوروبية للصناعة المحلية سواء جاءت من الخارج أو من المعامل اليهودية الحديثة التي بدأت تظهر في فلسطين. ولا شك أن ذلك كان عاملاً هاماً في التأثير على الصناعة في الشرق الأوسط حتى ولو أن بعض الكتّاب والباحثين المعاصرين لذلك الزمن واللاحقين قد بالغوا في تحديد الآثار المدمّرة لتلك المنافسة. أما في فلسطين نفسها فإن أكثر الصناعات التي تأثرت سلباً هي صناعة النسيج خصوصاً تلك التي تعتمد على إنتاج القطن المحلي في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر. وتؤكد الدلائل أن هذا ما حدث في نابلس. أما في بقية أنحاء البلاد فإن الناسجين المحليين استطاعوا المحافظة على أسواقهم خصوصاً تلك التي تلبّي حاجات الملبس للفلاحين والبدو والمواطنين من أصحاب المداخيل المحدودة وحيث لا تستطيع المنتوجات الأجنبية منافستها، ذلك أنها كانت رخيصة وتتلاءم مع الذوق المحلي وهو ما جعلها صعبة التقليد. وقد لجأ الصناعيون الفلسطينيون في هذا المجال إلى استيراد الخيوط من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً فأدّى ذلك إلى هبوط في كلفة الإنتاج، ورافق ذلك زيادة في الطلب في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة ازدياد عدد السكان. وخلال الفترة المشار إليها لم تستطع المصانع اليهودية والأوروبية داخل فلسطين اختراق السوق العربي الذي ظلّ بعيداً عن هذه الاختراقات حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وملاحظة أخيرة عن النشاط الصناعي في القرى، الذي استثناه كلّيّاً الحصر الصناعي لعام ١٩٢٧. لقد شمل هذا النشاط النسيج والحياكة على مختلف أنواعها من الملابس إلى السجاد وسلال القش، وصناعة الطّوب وقطع الأحجار وأشغال المعادن (ومنها الصياغة وصنع السكاكين) وصناعة الجلود ودباغتها وصناعة شفرات المحاريث خاصة في نابلس والناصرة ومقابض المحاريث في بيسان، وأخيراً صناعة الأواني المنزلية مثل القدور والسلال والمكانس والغرابيل والملاعق والآلات الموسيقية.

٩ ـ المصارف والتسليف:

شهد العقد الأول من القرن العشرين توسعاً كبيراً في عدد فروع المصارف الأجنبية فضلاً عن تأسيس أول مصرف محلي حديث وهو «البنك التجاري الفلسطيني» في عام ١٩١١، بالمقارنة مع فترة السبعينات من القرن التاسع عشر حين كان هنالك مصرف وحيد في القدس اسمه «البنك الامبراطوري العثماني» الذي عمل من خلال مؤسسة «فروتيغر» (Frutiger) لهذا الغرض. ثم عمد البنك الامبراطوري العثماني إلى تأسيس مكتبه الخاص، ولحقه مصرف كريديه ليونيه (Crédit Lyonnais) وبنك فلسطين الألماني (١٨٩٩) والشركة الأنكلو ـ فلسطينية (Anglo-Palestine Co.) في عام ١٩٠٤ وهذه الشركة هي عبارة عن مشروع منبثق من صندوق الاستيطان اليهودي برأسمال أولي قدره ٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (حوالي ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني). وبحلول عام ١٩١٤ كان لهذه المصارف الأربعة ١٨ مكتباً وفرعاً في معظم البلدات الكبيرة بالإضافة إلى الناصرة وصفد وطبرية. وقد عملت كمصارف تجارية في ميدان قبول الودائع وإعطاء تسليفات قصيرة الأمد وحسم السندات وغيرها من وسائل الحسم المعروفة.

كان البنك العثماني الزراعي المصرف الوحيد الذي يعطي تسليفات طويلة الأمد، وقد أقام أكثر من ٤٠٠ فرع في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية منذ تأسيسه عام ١٨٨٨. وكان يرئس كل فرع مدير ومُساعد مدير تعيّنهما الإدارة المركزية يعاونهما مجلس إداري بشكل تطوّعي يضم المفتّش الزراعي المحلي وممثلَيْن اثنين عن كل من المجلس البلدي وغرف التجارة والزراعة المحلية. وكان هدف البنك الرئيسي تقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة (حتى ١٠ أعوام) للمزارعين بفائدة منخفضة هي ٦٪ يضاف إليها ١٪ بمثابة رسم خدمة. ولكن نظراً لأن أسلوب تقديم الطلب للحصول على قروض كان معقداً، ونظراً لعدم توافر الأموال فإنه يُشكّ في أن أثر نشاطه في فلسطين كان كبيراً، وربما انحصر هذا الأثر في معظمه في توفير القروض الميسرة للملاكين الكبار والمتنفذين الذين لعلهم كانوا بدورهم يعيدون إقراض الأموال لمستأجري أراضيهم، كما حدث بالتأكيد في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية.

وتحت هذه الظروف استمر القسم الأكبر من التمويل الضروري للزراعة والتجارة يأتي من المصارف الصغيرة والصيارفة والتجار والمُرابين. وكان هؤلاء يجدون طرقاً للتملّص من بعض القيود القانونية على الاقتراض، مثل قانون الرهونات العثماني الذي كان ينص على أن الفائدة على الرهن لا يجوز أن تزيد عن قيمة المبلغ المقترض أصلاً. غير أن الفوائد المفروضة كانت عالية جداً.

١٠ ــ نمو البلدات الرئيسية:

تضاعف عدد سكان أهم ١٢ بلدة في فلسطين تقريباً خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٨٨ و ١٩٢٠ (الجدول رقم ١/ب). وكما كان الحال قبل عام ١٨٨٠، فإن أكثر البلدات نمواً في عدد السكان كانت القدس ويافا وحيفا. وخلال الفترة نفسها كان هنالك تغييرات في عدد سكان بعض البلدات. فمثلاً استمرت عكا في الانحدار نظراً لانخفاض عدد السكان في حين خسرت غزة موقعها كثاني بلدة كبيرة وأصبحت رابع بلدة على شاطىء فلسطين الجنوبي، ورافق ذلك ازدياد أهمية بلدة اللّد كنتيجة لوقوعها على طريق سكة حديد القدس ــ يافا.

وقد كان نتيجة هذا النمو ازدياد نشاط قطاع البناء وظهور عدة ضواحٍ سكنية جديدة. ففي مدينة القدس حدث توسع هائل باتجاه طريق يافا لدرجة أنه بحلول عام ١٩١٤ ظهر ما يمكن أن يُقال عنه إنه مدينة حديثة خارج أسوار القدس عدد سكانها ٢٥,٠٠٠ نسمة. ومع أن معظم الأحياء الجديدة بناها اليهود فقد كان هنالك ضواحٍ لسكان مسلمين ومسيحيين وضواحٍ عربية مختلطة، فضلاً عن قنصليات الدول الأوروبية والفنادق والمحلات التجارية والمشاغل وباقي الخدمات. ويمكن تكوين فكرة عن مدى العمران الجديد من خلال تقدير مفاده أن البناء الجديد كان يمتد عام ١٩١٧/١٩١٨ على مساحة قدرها ٣٣٨١ دونماً خارج القدس بالمقارنة مع ٧٨٩ دونماً هي مساحة القدس القديمة داخل الأسوار.

وفي يافا ظهرت أحياء وكذلك ضواحٍ جديدة خاصة بعد أن تمّ هدم سور المدينة عام ١٨٨٨ وحلّت مكانه أحياء وبنايات حديثة. ومن هذه الأحياء حي «العجمي» وضاحية «تل أبيب» التي بدأ تشييدها بقرض مقدّم من جمعية الاستعمار اليهودي على مساحة قدرها ١٢٠ دونماً على طريق نابلس إلى الشمال. وبحلول عام ١٩١٤ كان في تل أبيب ٢٠٠ عائلة يهودية. وفي عام ١٩١٧/١٩١٨ بلغت المساحة المبنيّة في يافا ١٤٤٧ دونماً خارج الأسوار بالمقارنة مع ١٠٣ دونمات في الداخل.

أما المدينة الثالثة التي حدث فيها تطور كبير فكانت حيفا التي استفادت من الميناء البحري فيها ومن طقسها البديع وكونها مقر رئاسة سكّة حديد الحجاز. وفي عام ١٨٩١ تمّ بناء أول ضاحية يهودية فيها وتبع ذلك بناء ضواحٍ مُشجّرة في السفوح السفلى من جبل الكرمل. وفي عام ١٨٨٠ انتقل أعضاء «الطائفة البهائية» من عكا إلى حيفا بعد أن نقلوا معهم رفات مؤسس مذهبهم عباس إلى مقام كبير مُحاط بالجنائن والأشجار.

وقد أدى هذا التوسع إلى نشاط كبير في قطاع البناء وأنشطته، وإلى استيراد الأخشاب والمنتجات المعدنية مما كانت حركة البناء تحتاجه ولم تكن فلسطين تنتجه.



حيفا: منظر عـام

الفصل الثالث

محاور في تاريخ فلسطين الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر: ملكيّة الأراضي وإدارتها، المشاع والاستيطان اليهودي

أولاً ــ أنواع ملكيّة الأراضي، أنماط السيطرة واستعمال الأراضي:

١ ــ أنواع الملكيّة القانونيّة والاستعمال:

كانت الأشكال القانونيّة لامتلاك الأراضي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر تستند أساساً إلى التعاريف الواردة في «قانون الأراضي العثماني» الصادر في نيسان/ابريل من عام ١٨٥٨ والتعديلات التي طرأت عليه وإلى مختلف الأوامر الإدارية والقوانين المؤقّتة الصادرة حتى عام ١٩١٤. وفضلاً عن ذلك فإن الأشكال القانونية المشار إليها يتوجب فهم دلالتها مقروءة إلى جانب «القانون المدني العثماني» الصادر عام ١٨٦٩ (المعروف باسم «المجلة» وقد صدر المجلد الأول عام ١٨٦٩ والمجلّدات الأخرى خلال السبعينات) الذي حاول التوفيق بين مبادىء الشريعة الإسلامية من ناحية وبين القوانين المدنية من ناحية أخرى التي أدخلتها حينذاك السلطات العثمانية والتي تتعلق بالأراضي. وأخيراً لا بدّ من العودة إلى التقاليد والأعراف والممارسات المتعلقة بامتلاك الأراضي، التي كان بعضها على الأقل يتضارب مع الأنظمة الرسميّة أو على الأقل يتلاءم معها بصعوبة، من أجل فهم شامل للوضع بالنسبة للأراضي.

أما فيما يتعلق بفلسطين تحديداً فإن الأقسام الرئيسية التي نصّ عليها «قانون الأراضي لعام ١٨٥٨» كانت على النحو التالي:

● **الملك**: الحق المطلق للتملّك الخاص. وكان هذا الحق مقصوراً على الأراضي المبنية وكذلك على الحدائق والبساتين في المدن والبلدات، رغم وجود مساحات صغيرة في الرّيف. وكانت حصّة المُلْك تعطى بإذن خاص من السلطان. وهذا النوع من الملكيّة هو الوحيد الذي يمكن تحويله قانونياً إلى وقف.

● **الميري**: حق ملكية هذا النوع من الأراضي محصور بالدولة ولكن الأفراد لهم حق الوراثة والتصرف. وبالنسبة لنص القانون فإن حق استثمار هذه الأراضي مشروط بدفع الضرائب في أوقاتها المحدّدة وكذلك بدفع رسوم التسجيل (بدل المِثْل) لسند التملّك (الطّابو) وأية رسوم تسجيل أُخرى لنقل الملكيّة. وكان لا بد من استغلال هذه الأراضي بطريقة مستديمة لكي يستطيع الفرد الحفاظ عليها قانونياً كما لم يسمح القانون بإقامة الأبنية عليها أو بتحريجها دون إذن مسبق. وهذا الشرط الأخير كان ينفّذ بدقّة بشكل عام تجنباً لانتقال ملكية هذه الأراضي من الدولة إلى الأفراد بحجة أنها «مُلْك» أو أنها «أوقاف».

● **المحلول**: وتشمل أراضي الميري بعد إنهاء حقّ الاستغلال من قبل حامل سند الطّابو نظراً لانتهاء مدة تملّكها بسبب الإخلال باشتراط زراعة الأرض لمدة ثلاث سنوات، أو في حالة وفاة المتصرف دون وصية. وفي مثل هذه الظروف يحق للدولة أن تمنح حق التصرف لطرف آخر. والواقع أن الدولة لم يكن لديها الصلاحيّة المطلقة في نقل أراضي «المحلول» إلى من تريده وكان عليها أن تراعي إمكانية وجود أشخاص يتمتعون بحقوق الأفضلية، مثلاً أعضاء من المجتمع نفسه أو القرية التي ينتمي إليها المستثمر السّابق. وحسب إحصاءات «لجنة تسوية الأراضي» التي أسسها البريطانيون في مطلع الانتداب، كان هنالك ٨٧,٠٠٠ دونم تركي من هذا النوع وكلها تقريباً صالحة للزراعة.

● **الموات**: تشير إلى الأراضي غير المستغلة والبعيدة نوعاً ما عن المستوطنات السكنيّة. وتشمل هذه معظم الأراضي غير المتصرف بها في الجنوب أو التلال. فإذا قام نفر باستغلالها فإنه يمكن تسجيلها باسمه في دوائر «الطّابو».

● **المتروكة**: وتشمل الأراضي التي تستعمل للصالح العام مثل الطرق وأمكنة دراسة الحصاد وغيرها، بشكل يمنع استخدامها لأي غرض آخر.

● **الأراضي أو الممتلكات العامة وأراضي الدولة**: وهذه فئة غير محددة بدقة، وينبغي أن لا تشمل سوى الأراضي «الموات» و«الميري» التي أصبحت من أراضي «المحلول» وممتلكات السلطان الشخصية التي كان يطلق عليها اسم «المدورة» عندما يتم استيلاء الحكومة العثمانية عليها. وكثير من الأراضي الأخيرة يبدو أنها كانت في الأساس تشمل تلك غير المزروعة التي يستعملها البدو مثلاً في الغور أو في جوار رفح في الجنوب والتي جرى تصنيفها على أنها من أراضي «المحلول» ثمّ وضعت في المزاد العلني وما لبثت أن سحبت من المزاد ووضعت باسم السلطان.

● **الوقف**: الأراضي التي تكرّس رسمياً لأغراض دينية وذلك لأجل غير مسمى. ولكي يمكن إعطاء صفة شرعية لأراضي الوقف يجب أن تكون أصلاً من فئة «الـمُلْك» وأن تحصل على إذن رسمي، عندئذ تصبح غير قابلة التّصرف، وعادة غير خاضعة للضرائب، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى كانت مساحة أراضي «الوقف الصّحيح» قد بلغت حوالي ٨٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ دونم تُركي فضلاً عن مساحة أكبر من الأراضي كانت تُصنّف على أنها أوقاف غير صحيحة. وفي هذه الأحوال كان يتم التحايل على الأنظمة الرسميّة عن طريق إقناع السلطان أو من يمثّله بإجازة تخصيص الضرائب أو الأعشار المترتبة على قطعة أرض «ميري» لغرض ديني بدون تبديل نوع الملكيّة. وقد كان هذا التحايل واسع الانتشار في فلسطين حيث بلغت مساحة الأراضي المصنفة على أنها «وقف غير صحيح» في نهاية الحكم العثماني ٦٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠ دونم تركي الأمر الذي أتاح تحويل ٩٪ من مجموع قيمة ضريبة الأعشار على أملاك الدولة إلى جهات أخرى. وقد بذلت الحكومة جهوداً لإصلاح هذا الوضع عن طريق استلام إدارة شؤون الأوقاف والإشراف عليها أي استرداد تلك الصلاحية من العلماء ورجال الدين وتحويلها إلى دائرة خاصة تحت إشراف مسؤولين تعيّنهم السلطات العثمانية. وقبل هذه الإجراءات كان يعتقد أن الحرم الإبراهيمي الشريف هو أكبر مستفيد من أراضي الأوقاف في فلسطين.

وقد تمّ تعديل الكثير من الحقوق والممنوعات في قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ خصوصاً خلال فترة حكم «تركيا الفتاة» حيث بدأت حركة مركّزة باتجاه تحويل تسجيل ملكيّة الأراضي الميري إلى نوع من الأراضي قريب من «الـملْك». وهكذا صدر في آذار/مارس عام ١٩١٣ «القانون المؤقت لرهن الملكيّة الثابتة» الذي منح بموجبه كل من يستغل الأراضي «الميري» الحق في أن يرهن أو يبيع أو أن يزرع تلك الأراضي بالأشجار أو أن يستعملها لصنع الطّوب أو يبني عليها دون الحصول على إذن رسمي شريطة أن يتم تسجيل تلك التعديلات لأسباب ضريبيّة.

لقد كان هدف العثمانيين من تنظيم قانون الأراضي في القرن التاسع عشر إيضاح الوضع وإقامة حقوق الملكيّة على أساس منظّم، وفوق هذا كله الحفاظ على أراضي الدولة ومنع تحويلها إلى أراضي «مُلْك» أو أراضي «أوقاف». غير أن نجاح هذه الخطوة أو فشلها توقف على عدد من العوامل، أخَصُّها القدرة على تسجيل الأراضي في الفئة الصحيحة ومتابعة التغيرات اللاحقة والطارئة. إلّا أنه لم يكن لدى السلطات العثمانية حتى عام ١٩١٤ الأموال الكافية أو الإدارة الضرورية لإنجاح هذه المهمة الضخمة في سوريا أو في فلسطين. ومما زاد في تقصير الأمور وجود حق الادعاء الجماعي لأراضي «المشاع» التي - خلافاً لما ادّعى بعض الباحثين - لم يلغها قانون الأراضي لعام ١٨٥٨ والتي أوجدت مشكلات تطبيقية صعبة، كما سنرى بمزيد من التفصيل لاحقاً.

٢ - أساليب مشاركة المحصول (المحاصّة) ودلالاتها الاجتماعية والسياسية:

كان أي أُسلوب في مشاركة المحصول يبدو كأساس لتشغيل الملكية الزراعية الكبرى في فلسطين والشرق الأوسط والعالم في القرن التاسع عشر. وقد تباينت صِيَغ هذا الأسلوب وترتيباته لدرجة أن المؤرخين الاقتصاديّين لم يستطيعوا معرفة جميع المتغيّرات فيه ذات العلاقة، ناهيك عن تنميطه أو اكتشاف الأسباب التي أدّت إلى تبدّل الأنماط على مرور السنين نتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لذلك يستحيل الإلمام بكافة الصِّيغ المتبعة في فلسطين في القرن التاسع عشر، وأفضل ما نستطيع عمله هو وصف أكثر الصيغ شيوعاً للتدليل على تعقيداتها وتنوعها.

حدّد ياكوف فيرستون (Yaakov Firestone) ثلاثة أنواع رئيسية لمشاركة المحاصيل واقتسامها على أساس البحث الميداني الذي قام به في عرّابة وزرْعين الواقعتين شمال نابلس. وهذه الأنواع هي: مشاركة المحصول، والفلاحة المشتركة (وتُعرف باسم «شركة بالشدّ») والتأجير بحصّته. وتنطوي كل طريقة على توزيع الحصص عند الحصاد النهائي حسب لائحة بعوامل الإنتاج المستعملة من أراضٍ ويد عاملة وبذور ومعدّات حِراثة. وكان يضاف إلى ذلك عامل إنتاجي خاص هو الماء في حالات الزراعة المرويّة. وكان الميل العام هو تقسيم جميع الحصص بالتساوي باستثناء الأرض غير أن هذه الطريقة لم تطبّق في جميع الأحوال. فمثلاً إذا كان هنالك نقص في أحد عوامل الإنتاج كأدوات الحراثة مثلاً فإن قيمتها تزداد بتقسيمها إلى نصفين: الحيوانات والمعدات ثمّ تُعطى حصّة كاملة لكل نصف. وفي أواخر القرن التاسع عشر أصبحت أدوات الحراثة تشمل البذور أيضاً وهو ما خفّض عوامل الإنتاج إلى ثلاثة: الأرض واليد العاملة ورأس المال. ولاحظ فيرستون كذلك جانباً هاماً آخر في ترتيبات اقتسام المحاصيل في القرى التي درسها وهو أن الأرض كانت تعالج بطريقة مختلفة من خلال اقتسام المحاصيل في مرحلتين متتاليتين، إذ كان صاحب

الأرض يأخذ جزءاً من المحصول بصفته مالكاً لها (ويسمى «قسم الأرض»). أما القسم الثاني فكان يوزّع بين أولئك الذين قدّموا اليد العاملة ورأس المال والأرض بالطريقة الاعتياديّة. وفي ضوء هذه الملاحظات قام فيرستون بالتمييز بين ثلاثة أنواع وطرق لاقتسام المحصول:

● **طريقة اقتسام المحصول الاعتيادية**: حيث يقوم المالك بتوفير الأرض ورأس المال من بذور وحيوانات ومعدّات في حين يقدّم المُزارع اليد العاملة للموسم ويتسلّم لقاء ذلك خُمْس المحصول محسوماً منه الضرائب بالإضافة إلى حصّة إضافية فيما لو وفّر اليد العاملة لاقتلاع الحشائش (ابتداء من عشرينات القرن العشرين على الأقل)، وفي بعض الأحيان كان المزارع يطلب من زوجته القيام بمهمات أُخرى كإطعام الحيوانات وغربلة القمح في مكان الدراسة.

● **الفلاحة المشتركة**: يُعين المالك أحد المزارعين (عادة من أهل القرية) لكي يستغل أرضه ثم يقدّم إليه بعض المعدات الزراعية والحيوانات ويسجل قيمتها عليه، ثم يتم توزيع المحصول على أساس مُتّفق عليه بحيث يحصل المزارع بالمشاركة على ثلث المحصول لقاء أتعابه ويحصل أيضاً على جزء آخر يقدّر لقاء مساهمته الاسمية في رأس المال المُشترك (بعد دفع النفقات).

● **المشاركة بالإيجار**: بموجب هذه الصّيغة يقدّم المالك الأرض فقط ويقدّم المستأجر كل ما تبقى.

ومن ميزات تصنيف فيرستون أنه يشرح تدرّج تخلّي الأعيان عن ملاحقة شؤون أراضيهم اليومية بنهاية القرن التاسع عشر، بعد أن نزح قسم كبير منهم عن القرى إلى المدن مثل نابلس والقدس أو انصرفوا إلى السياسات خارج نطاق القرية المحلّي. وهكذا فإن الانتقال من طريقة مُشاركة المحصول إلى طريقة الفلاحة المشتركة قلّل من الوقت الذي يتطلبه صاحب الأرض للمراقبة وترك المجال له واسعاً لكي ينصرف لأمور أُخرى بعد أن يترك أرضه في عُهدة شخص يثق به سواء كان مزارعاً ناجحاً أو شخصاً من أتباعه. كما ان طريقة «فيرستون» في التصنيف ألقت الضوء على تطور نظام جديد من التشريع الاجتماعي يكون المزارعون الصغار بموجبه في أسفل الهَرَم تليهم مجموعات مختلفة من المزارعين المشاركين انتهاء بالمستأجرين المشاركين الذين أصبحوا عملياً مالكين صغاراً بدورهم يوظّفون مزارعين لحسابهم.

وظهرت أنواع مماثلة من المشاركة في الأراضي التي زرعها البدو وكذلك الأراضي المزروعة بالزيتون والتّين وكذلك مزارع العنب والأراضي المستغلة لتربية الحيوانات. وفي الأراضي التي أقام عليها البدو جرت العادة أن يقدّم المزارع جهده الخاص لحراثة الأرض والاعتناء بها ثم يحصل على ربع المحصول. أما بخصوص زراعة الأشجار فكانت هنالك ثلاث صِيَغ:

● **الأولى**، توزيع العمل بحيث يقوم المُزارع بكافة أعمال الغرس وجباية المحصول لأشجار الزيتون ويحصل لقاء ذلك على نصيب متفق عليه من المحصول وتدعى هذه الطريقة «شريك الهواء».

● **أما الصيغة الثانية**، فهي شركة المُساقاة حيث يقوم المُزارع بدفع مبلغ محدد سلفاً ثم يصبح له الحق بالتصرّف بكامل المحصول على أساس تقدير مُسبق لريع المحصول.

● **أما الصيغة الثالثة**، فهي المغارسة حيث يقوم المزارع بغرس أنواع مختلفة من الأشجار وتطويرها لحساب صاحب الأرض على أساس الحصول على جزء من المحصول عندما تثمر الأشجار. وفي منطقة جبل نابلس كان يتم الاتفاق أحياناً على الحصول على جزء من ملكيّة الأرض نفسها.

وأخيراً فيما يتعلق بالماعز والأغنام فقد كان يتم الاتفاق مع بعض الرعاة لقاء إعطائهم جزءاً من الملكيّة مقابل الرعاية، ثمّ يستطيع الرّاعي بيع جزء من القطيع على أن يتم تقسيم عائدات المبيع حسب الاتفاق المسبق. وعند انتهاء العقد يتم اقتسام القطيع أيضاً حسب الاتفاق. أما ضريبة الحيوانات (الأغنام) فكان يدفعها الرّاعي بموجب العقود السائدة بعد عشرينات القرن العشرين على الأقل.

٣ ــ المَشـاع:

كان تعبير المشاع يشير إلى مجموعة من الترتيبات التعاونيّة في فلسطين. وكان أهم هذه الترتيبات وأكثرها غموضاً حق المزارعين في الحصول على الأرض المشاع واستعمالها بطريقة جماعيّة ومتساوية، ويرافق ذلك عادة إعادة توزيع دوريّة للأرض نفسها. وهذا النوع كان ينظر إليه على أنه يشكّل أحد أنواع الملكيّة الجماعيّة. على أن ذلك المفهوم لم يكن معروفاً في الشّريعة الإسلامية ولا في «قانون الأراضي العثماني» لعام ١٨٥٨. وحسب رأي فيرستون فإن نظام حقّ استغلال الأرض في فلسطين هو الذي كان جماعياً وليس الأرض نفسها. فإذا كان هذا التأويل صحيحاً فإن المزارعين كان لهم حصص في حق استعمال الأرض وليس في ملكيتها، وبالتالي كانت هذه الحصص هي ما يجوز نزعه

أو الحصول عليه عن طريق الإرث. وفي الواقع كان يحق قانونياً للمزارع أن يفعل بحصّته ما يشاء.

ومع ذلك لا توجد معلومات كافية عن هذا النوع من المشاع حتى الآن بحيث يفهم هذا النمط بشكل مُشترك لدى الجميع، كما أنه ليس واضحاً تماماً كيف بدأ نظام المشاع. ولكن الثابت أنه نظام أثار اهتمام الأتراك والبريطانيّين من قانونيّين ومهتمّين بشؤون ملكيّة الأرض، إذ اعتبر معظمهم أن النظام شكّل عقبة أمام التقدم الزراعي. أما الكتّاب الصهيونيّون فقد وجدوا في هذا النظام طريقة سهلة لتكثيف حملتهم لشراء أراضي فلسطين.

وأخيراً ليس واضحاً أين كان يُمارس نظام المشاع. وكل ما يمكن قوله بأنه كان شائعاً في السهول أكثر منه في الجبال في أواخر القرن التاسع عشر، لكن من الممكن أيضاً أنه طبّق في التلال بداية ثمّ توقّف تطبيقه بعد ذلك، بدليل أن كثيراً من القرى الجبليّة استمرت تقسّم أراضيها إلى أجزاء عديدة حتى يتمكن سكانها من حيازة بعض قطع الأرض على مسافات متفاوتة من القرية ومن نوعيّات مختلفة. ومع ذلك نظراً لأن هذه الممارسة كانت في القرن التاسع عشر تتركز في السهول الواقعة في وسط فلسطين وفي جنوبها فإنها قد تكون شائعة في التجمعات السكنيّة الحديثة التي أُقيمت على قطعة أرض محددة للمرة الأولى أو التي لم يكن يرتبط أبناؤها برباط وثيق.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية من المفيد تعريف الخصائص المشتركة لنظام المشاع قبل الانطلاق في وصف مختلف صِيَغ النّظام. أما الخصائص فهي:

- الحق في استعمال أراضي القرية مُشترك لجميع أفراد القرية.
- تقسيم الأراضي المزروعة إلى قطع مماثلة قدر الإمكان من حيث نوع التربة والموقع والقرب من القرية.
- كل حصة لها مساحة متساوية من الأرض المشتركة المزروعة ومن أجزائها أو قطعها.
- الأراضي الصالحة للزراعة كان يُعاد توزيعها دوريّاً (عادة بالقرعة) حسب عدد الحصص التي يملكها كل فرد له حق الحيازة.
- ليست كل أراضي القرية خاضعة لهذا التقسيم (فمثلاً كانت الحدائق والأراضي المستصلحة حديثاً مستثناة)، وليست كل العائلات لها حق الحيازة.

وفيما يلي شرح للتنويعات الثلاثة الرئيسيّة:

١ ــ يمكن تخصيص الحصص حسب عدد الذكور في العائلة (نظام الذكور) أو فقط حسب عدد البالغين منهم أو الذين يملكون محاريث وحيوانات (نظام الفدّان). النظام الأول كان مطبّقاً في التلال والأراضي الفقيرة زراعياً ومستنداً إلى فكرة منح حصص لوحدات الاستهلاك، في حين أن النظام الثاني يستند إلى إعطاء حصص لوحدات الإنتاج، أي للأشخاص القادرين على زراعة الأرض.

٢ ــ منح الحصص للذكور يتم إما للأفراد أو للجماعات (الحمائل) وفي الحالة الأخيرة تقسّم بين أعضائها.

٣ ــ الحصص يمكن أن تُعطى لجميع المؤهلين وكلما كثر عدد الأفراد أو عدد أولئك الذين يملكون محاريث، كثر عدد الحصص ــ وهو النظام الذي أطلق عليه فيرستون اسم «نظام منفتح الأطراف». وقد يكون هنالك عدد ثابت من الحصص (الأسهم)، فلا يعطى شيء لقادم جديد إلّا إذا تمّ تحويل حصّة إليه، وهذا النّظام يسميه فيرستون «مُحدّد القدر». وهذا النظام «المحدّد» ينطلق من مبدأ ندرة الأرض وبالتالي الرغبة في تحديد عدد القادمين الجدد، وهو ما يشير إليه بعض الباحثين بالنسبة لبعض المناطق في أواخر القرن التاسع عشر.

ويلاحظ في هذا الصدد أن ممارسة توزيع الحصص أو إعادة توزيعها يمكن أن يتوقف بالنسبة إلى جميع الأراضي المشاع أو إلى جزء منها. فقد لوحظ أن فترات التوزيع أصبحت أكثر تباعداً من الناحية الزمنيّة، وهذا جعل الفلّاحين يصبحون أكثر التصاقاً بأراضيهم، ومن ثمّ توقّفت عملية إعادة التوزيع في كثير من الحالات. وكان يحق للمزارع أن ينسحب جزئياً من المشاركة أو يسحب بعض حصصه في حال أراد زراعة الأرض أشجاراً أو أراد استعمالها لأغراض زراعية أخرى. وهذا حق مشروع لكل صاحب حصّة أو سهم.

بعد أن أوضحنا نمط عمل نظام المشاع وطريقته فإنه من الممكن الحديث عن الكيفية التي يُحتمل أن يكون هذا النظام قد تطور بموجبها. والأساس في هذا البحث هو الفرضية الهامة في أن نظام المشاع لم يكن تقليدياً غير منسجم مع تطورات عصره، وإنما استجابة وظيفية لظروف أواخر القرن القابلة للتكيف.

السؤال الأول: كيف ظهر نظام المشاع؟ تدل المعلومات المتوافرة عن فلسطين وعموم سوريا ومصر العليا وأجزاء أُخرى من الشرق الأوسط أن هذا النظام أو نظاماً آخر شبيهاً له كان سائداً. وفي جميع الأحوال كان الهدف محاولة زيادة

الإنتاج إلى الحد الأقصى مع إبقاء الرابطة الاجتماعية قويّة بين الفلاحين وتجنب النزاعات حول حدود الأراضي واستعمال المياه. وقد أضاف فيرستون إلى ذلك ملاحظة أنه بالنسبة لفلسطين، على الأقل، فقد يكون نظام المشاع قد جاء نتيجة فرض الضرائب على سكان القرية بصورة جماعية بحيث تعتبر القريـة وحدة مـالية وضرائبية لا تتجزأ وبالتالي رغبة جابـي الضرائب (وهو عادة ملاّك محلّي) والفلاحين كذلك، بزيادة الإنتاج الزراعي واستطراداً زيادة العائدات الضرائبية. وهذا، في رأي فـيرسـتـون، يتحقق عن طريق إعطاء كل فلاّح الفرصة والحق لزراعة حصّة مُتساوية من الأراضي الـمُتاحة. وحيث ان فكرة المشاع كانت موجودة في ذهن مالك الأرض والمزارع وباقي سكّان القرية فإنها كانت وسيلة فعالة لتشجيع الفلاحين على استغلال الأراضي التي استوطنوا فيها حديثاً في السهول من السبعينات وصاعداً. أما الدليل الذي توفّر لفيرستون فهو الارتباط الوثيق بين أسلوب زراعة أراضي المشاع ووجود تجمعات سكنية جديدة في وسط فلسطين وفي جنوبها كانت تحت سيطرة صاحب الأرض وكان ينقصها قبلاً التصميم الجماعي لدى الفلاحين لرفض دفـع ضرائب مـرتفعة كـما كان يفعـل سكّان التلال.

لكن مهما كانت بدايات النّظام، فإنه ولا شك كان قادراً على تكييف نفسه مع كافة التغيرات التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر خصوصاً ظهور الملكية الخاصة وتسجيل الأراضي وتحوّل زعماء القبائل والوجهاء إلى ملاّكين. وقد قدّمنا أمثلة عديدة في هذا الصدد ومنها أن نظام المشاع وفّر إطاراً لسكّان القرى لاستغـلال الأراضي الحديثة، وبالتـالي السماح لأعضـاء جُدد بالاستفادة من أراضي المشاع أو استثنـاهم منها. ونقدم فيما يلي ثلاثة أمثلة عامة على قدرة نظام المشاع على التكيّف:

- يمكن التوفيق بين طريقة توزيع الحصص في المشاع والملكية الخـاصة حيث يمكن استعمـال الحصص ليس فقط كـأسـاس للمشاركة مع المزارعين الجدد وإنما كذلك إعطاء الأرض نفسها قيمة ذاتية.

- كان نظام الحصص متوافقاً مع الرغبة في الهجرة إلى خارج القرى وأكثر من ذلك ساعـد الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لأن الذي يترك قريته يظل حقّه قائماً في الأرض عن طريق توكيل شخص آخر من القرية أثناء غيابه.

- يمكن إعطاء حصص لذوي النّفوذ في القرية كحصّتهم من الإيجار الزراعي الناجم عن جني المحاصيل الزراعية (وكان ثُلث المحصول عادة) حيث كان يمكن لهم بعد ذلك سحب الأرض مـن عملية إعادة التوزيع وزرعها بالطريقة التي يرونها مناسبة. وهناك قدر كبير من الأدلة على تلك الممارسة في المناطق المحيطة بيافا. ومرّة أُخرى ساهمت هذه الطريقة في تسريع عمليّة نشوء الملكيّة الخاصة من خلال السمـاح للملاّكـين الجدد بتسجيـل حصتهم في أرض القرية باسمهم الشخصي.

ورغم هذه المزايا فإن نظام المشاع، مع أنه قابل للتكيف، له آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة.

أولاً: لأنه كانت للحصص قيمة مالية فقد توفرت الحوافز لتقسيم الأرض وإعادة تقسيمها تكراراً وبالتالي إلى تفتيت المُلكيّة، إمّا من خلال عمليّة الوراثة أو عن طريق بيع بعض الحصص للحصول على المال.

ثانياً: بدأ مزيد من الحصص يتسرّب إلى أناس قاطنين خارج القرية عن طريق هجرة بعض أبناء القرية، أو التزام تجّار وملاّكين غرباء شراء الأراضي، أو لأسباب أخرى. لذلك أصبح ٧٥٪ من أراضي المشاع مملوكاً لأناس من خارج القرى بحلول عام ١٩٢٣.

ثانياً ــ شراء اليهود للأراضي واستغلالها وآثارها الاقتصادية والسياسية المترتبة على الفلسطينيين العرب:

كما ذكرنا سابقاً استطاع اليهود شراء ٤٢٠,٠٠٠ دونم من أراضي فلسطين بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٤ عن طريق المؤسسات الصهيونية والأفـراد. وكانت وسيلة التنفيـذ الجمعية اليهـودية للاستعمار في فلسطين (بيكا) التي كان يدعمها تنظيمياً ومالياً البارون الفرنسي إدمون دي روتشيلد خلال الفترة الواقعة بين عـامي ١٨٨٣ و١٩٠٠، وبعد عـام ١٩٠١ انضم الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاييت) إلى العملية، وقد اشتـرى ١٦,٤٠٠ دونـم بحلول عام ١٩١٤. وكما ذكرنا سابقاً فإن نصف المساحات فقط التي ذهبت إلى أيدي اليهود استُغلّت فعلياً في الزراعة حتى بدء الحرب العالمية الأولى.

استُغلت الأراضي القابلة للزراعة لإقامة أنواع مختلفة من المستوطنات الزراعية. وقد كان هنالك ٤٧ مستـوطنة في عـام ١٩١٤ تضم حوالي ١١,٥٨٠ شخصاً. ومعظم هؤلاء كان يُقال عنهم «مستقلون» تـربطهم «بـالجمعية اليهـودية لـلاستعمار في فلسطين» علاقة فضفاضة. ولكن قبل بداية الحرب العالمية الأولى

تطوّر نوعان من المستوطنات: المزارع الجماعية المدعوّة «كيبوتز» التي كانت تستغل الأرض بشكل جماعي وتديرها بصندوق مشترك، والتعاونيات التي كان ينضم تحت لوائها عدد من المزارعين بحصص متساوية حيث يتم البيع والشراء بصورة جماعية. وتدل الإحصاءات في الجدول رقم (٧) على أن حوالي ثلثي الأراضي الزراعية كان مزروعاً حبوباً في عام ١٩١٤ والباقي محاصيل أُخرى.

أما أقدم مستوطنة يهودية فكانت المدرسة الزراعية المعروفة باسم مكفيه يسرائيل التي أنشئت قرب يافا عام ١٨٧٠. وبحلول عام ١٩٠٠ توسّعت مساحتها لتشمل ٢٧٨٠ دونماً يشغلها ٣٠٠ شخص فضلاً عن ١٠٠ ـ ١٢٠ عاملاً مياوماً يهودياً. أما المستوطنة التالية فكانت بتاح تكفا (ملبّس) التي أُقيمت عام ١٨٧٨ ثمّ هُجرت عام ١٨٨١ وأعاد اليهود الرّوس بناءها عام ١٨٨٢. وقد بلغت مساحتها ١٣,٨٥٠ دونماً في عام ١٩٠٠ وكانت تضمّ ١٧٠ عائلة وأصبحت المركز الرئيسي لإنتاج الحمضيات. ثمّ تبع ذلك إقامة مستوطنات «ريشون لتسيون» وبئير ياكوف (وادي حنين) وكاستينيا (بئير طوفيه) وعكرون ورحوبوت وكلها جنوب يافا، وذلك بين عامي ١٨٨٢ و١٨٩١.

بعد ذلك تركّز الجهد اليهودي للاستيطان على الساحل قرب قيسارية (قيصرية) ربّما لأن الحصول على أراض تابعة لسنجق بيروت كان أسهل من الحصول على تلك الواقعة تحت سيطرة سنجق القدس. وتضم هذه: الخضيرة التي أُقيمت على أطراف المستنقعات في عام ١٨٩٠ وكذلك زخارون يعقوب وعتليت اللتين اشتراهما البارون ادمون دي روتشيلد عام ١٨٩٣. وأخيراً بدأ الاستيطان اليهودي في أعالي الجليل وأدناه ابتداء بمُستعمرة مشمار هايردن (التي أسسها معلم مدرسة و٢٥ يهودياً من صفد) ثمّ «المطلّة» التي اشتراها البارون دي روتشيلد عام ١٨٩٣. وأخيراً سلسلة من المستعمرات جنوب بحيرة طبرية منها اثنتان «بنيْ يهودا» و«دجانيا» قرب نهر الأردن. وفي مطلع عام ١٩٠٣ كان هنالك ٢٨ مستوطنة يهودية تشكّل حرف (N) نظراً لامتدادها على الساحل ثم جنوباً حتى مرج ابن عامر وشمالاً باتجاه بحيرة الحولة، وقد وصفها آرثر روبين (Arthur Ruppin) في عام ١٩٠٧ على أنها الهدف الرئيسي للمجهود الصهيوني. ومعظم المستوطنات الجديدة في الموجة التالية لذلك التاريخ وعددها ١٩ موّلتها منظّمات صهيونية جديدة. ويدخل في هذا النطاق المنظمة الصهيونية العالمية والبنك الإنكليزي / الفلسطيني وشركة تطوير أراضي فلسطين.

وحسب رأي أحد أعيان القدس، روحي الخالدي، في مخطوطة «المسألة الصهيونية» عام ١٩١١، فإن الأراضي التي استولى عليها اليهود جاءت من أربعة مصادر: الدولة العثمانية التي كانت سياستها بيع مزارع الفلاحين والقرى التي لا تستطيع دفع الضرائب، والملاّكون الكبار من سكان فلسطين والملاّكون غير المقيمين في فلسطين أمثال عائلات سرسق وتيّان وتويني ومدوّر، والتّجار والمرابون. كما لاحظ أن ثلاثاً من أصل ٢٨ قرية فقط بيعت من الفلاحين. وفي الجانب اليهودي كانت المبيعات تتم بتدبير من بعض الوكلاء مثل حاييم كالفارسكي (Chaim Kalvarisky) ويهوشوا هانكن (Yehoshua Hankin) اللذين كانا بارعين في التحايل على محاولات السلطات العثمانية منع بيع الأراضي، وذلك عن طريق تسجيل الأراضي بأسماء مواطنين أوروبيين أو يهود مقيمين في اسطنبول. كذلك استطاعت بيكا والوكالات اليهوديّة الأخرى أن تستخدم بعض المحامين المحلّيين الذين لهم علاقة قوية مع المسؤولين والذين هم على اطلاع كامل على تعقيدات القانون العثماني ومنهم عنتيبي (Antebi) في القدس وفرّاجي (Faraggi) في دمشق ويلين (Yellin) في بيروت. وهم الذين تأكدوا من أن الأراضي التي اشتراها اليهود تمّ تسجيلها بشكل قانوني وقاموا بمهمة التفاوض مع جُباة الضرائب للاتفاق على نسبة الضرائب المستحقة على الأراضي التي يزرعها اليهود.

وكما هو متوقع واجه الفلسطينيون العرب بيع الأراضي للمستوطنين الأجانب بموجة عارمة من المعارضة والعداء، دعمها في بعض الأحيان هجمات من القرى المجاورة للمستعمرات. وقد بدأت هذه الحركة بعد تأسيس مستوطنة «مكفيه يسرائيل» واستمرّت حتى مطلع الحرب العالمية الأولى في عام١٩١٤، وتركزت خاصة في منطقة الجليل. وجاءت المعارضة القوية أحياناً من جانب الفلاحين الذين أُجبروا على بيع الأراضي التي كانوا يزرعونها لليهود على الرغم من معارضتهم، مثلما حدث مع ١٠٠ عائلة درزية في المطلة التي لم تقبل بالخروج من القرية إلاّ بعد أن أُرغمت على ذلك من قِبَل السلطات العثمانية. وفي حالات أخرى قام الفلاحون العرب بحملات مضايقة للمستوطنات اليهودية وعبّروا عن رفضهم الاعتراف بشرعية الاستيطان بنهب المحاصيل ورعاية مواشيهم في الحقول اليهودية. كما نشبت نزاعات حادة حول الحدود الفاصلة بين أراضي العرب وأراضي اليهود، حيث تجاورت هذه الأراضي.

واتخذت المعارضة العربية لشراء الأراضي من جانب اليهود

شكلاً سياسياً متزايداً بعد عام ١٩٠٨، وهو العام الذي ظهرت فيه حركة «تركيا الفتاة»، رغم أنه في تاريخ سابق أي في عام ١٨٩١ أرسل أعيان القدس مذكّرة إلى السلطات العثمانية في اسطنبول تطلب وقف الهجرة اليهودية من الخارج إلى فلسطين وكذلك منع بيع الأراضي لليهود. غير أن هذه المبادرة كانت منفردة، فلم تبدأ الحملة جدّياً إلاّ في عام ١٩٠٩ عندما تمّ انتخاب ممثلين للشعب الفلسطيني لدخول البرلمان التركي بعد ظهور جريدة الكرمل في حيفا وجريدة فلسطين في يافا اللّتين أبرزتا خطورة شراء اليهود للأراضي العربية وحركة الاستعمار اليهودي. وقد كان لكتابات روحي الخالدي عن الصهيونية دورٌ بارزٌ في تحذير العرب من بيع أراضيهم وحمل الملاّكين الفلسطينيين على الشعور بالعار من جرّاء البيع، بعد أن قدّم إحصاءات مفصّلة عن المساحات التي تمّ بيعها بالفعل. وكانت كتابات الخالدي أول محاولة من نوعها في هذا المجال.

من الصعب الحكم على مدى نجاح هذه الحملات في وقف حركة البيع وإن كانت قد ساهمت حتماً في إبطاء عملية البيع أو جعلها أكثر صعوبة، مثلما حدث في صفقة بيع وادي الحوارث والتخلّي عن بيع أراضي الدولة العثمانية في وادي بيسان عام ١٩١١. وفي مناسبات أخرى تردّد آل سرسق في بيع قسم من أراضيهم لليهود في عامي ١٩١٠ ــ ١٩١١ في حين اضطّرت جمعية الاستعمار اليهودي إلى إعادة بعض الأراضي لأصحابها من الفلاحين بعد أن اشترتها من عائلة بيرغهايم بعد أن أصرّ الفلاحون على حقهم القانوني في هذه الأراضي.

ومن الذيول الأخرى لمعارضة العرب لبيع الأراضي لليهود الصعوبة المتزايدة التي واجهتها السلطات العثمانية في توفير حماية رجال الأمن للمستوطنات اليهودية كما كان الحال سابقاً. وهكذا أدّت الهجمات المتزايدة في شمال فلسطين إلى قيام المزارعين اليهود أنفسهم بتأليف منظّمات سرّية أُطلق عليها اسم «رابطة الحرّاس»، وقد اختير هذا الاسم ليكون التنظيم الأقل إثارة لدى السلطات. أما شعار «بالدماء والنّار سقطت يهودا وبالدماء والنار ستقوم» فقد أصبح فيما بعد شعار منظمة «الارغون» المسلحة التي قادها بيغن وشامير. وبعد أن نجحت الرابطة في الدفاع عن عدد من المستوطنات تحوّلت إلى منظمة تعرف باسم «هاشومير» (الحرّاس) وأصبحت من ثمّ نواة القوة غير الشرعية اليهودية المعروفة باسم «الهاغاناه» وشكّلت خطوة هامة في محاولة تحويل سكان المستعمرات إلى جنود محاربين، فضلاً عن كونهم مستوطنين.

ثالثاً ــ المستوطنات اليهودية وتطوُّر فكرة الكيبوتز:

اعتمد الاستعمار اليهودي الزراعي في فلسطين اعتماداً كبيراً على الأموال الخارجية التي خصصت لشراء الأراضي وإقامة المستعمرات بكافة تجهيزاتها. ونظراً لأن بعض الأراضي كانت فقيرة التربة وبالتالي تحتاج إلى استثمارات مُكثفة لتحسين شبكة تصريف المياه، ولأنه كذلك كان من الضروري توفير مستوى معيشة لائق قريب من المستوى الأوروبي تشجيعاً للمهاجرين للقدوم إلى فلسطين، لم يكن غريباً أن تحتاج هذه المستعمرات إلى معونات مالية كبيرة نظراً لأن عدداً قليلاً منها كان مُربحاً من الناحية الاقتصادية حتى عند مطلع الحرب العالمية الأولى. وقُدّرت كلفة توطين مهاجر يهودي واحد في التسعينات من القرن التاسع عشر بحوالي ٢٧٥ جنيهاً استرلينياً، وهو مبلغ ضخم ولكنه ضروري لتوفير المسكن والحيوانات والبذور والأعلاف وغيرها.

وفي مثل هذه الظروف نشأ خلاف كبير بين المنظمات اليهودية حول الطريقة الملائمة لزراعة الأرض وكان لا بد من اعتماد طريقة التجربة والخطأ في هذا المضمار. وفي بادىء الأمر حاول المهاجرون اليهود تقليد جيرانهم العرب وبالتالي التركيز على زراعة الحبوب وبعض الخضار. غير انه اتضح فيما بعد أن هذا الأسلوب غير مُجدٍ، بحيث إن الأموال التي جاءت من روسيا وغيرها شارفت على النفاد، ولولا تدخل البارون إدمون دي روتشيلد الذي تبرع بمبالغ طائلة وحوّل الزراعة صوب إنتاج العنب مستفيداً من التجربة الفرنسية في الجزائر لكان مصير المشروع الفشل. لذلك قامت بعض المستوطنات القريبة من يافا بتوجيهات البارون شخصياً بزراعة العنب وأشجار الحمضيات واللوز إلى جانب زراعة بعض أنواع الحبوب. ومن هذه المستوطنات ريشون لتسيون قرب يافا وزخارون يعقوب القريبة من حيفا. غير أن هذه التجربة بدورها سرعان ما واجهت مشاكل عديدة اقتصادية وعقائدية من الزاوية الصهيونية. ففي الجانب الاقتصادي أدّى مرض «فيلوكسيرا» إلى إتلاف جزء كبير من محصول العنب بالإضافة إلى صعوبة إيجاد أسواق للنبيذ وهو أمرٌ اضطر روتشيلد إلى وضع معونات مالية كبيرة للمزارعين تجنباً لحدوث خسائر كبيرة، وأظهر أن بَسْتنة الكروم بشكل خاص غير مثمرة اقتصادياً. ومن الانتقادات التي وُجّهت إلى برنامج روتشيلد دعمه لبعض النشاطات غير المنتجة مثل المثابرة على فتح المحلات التجارية (وكان اليهود ذوو الميول الجذرية قد التزموا بالتخلي عن

النشاط التجاري قبل ترك أوروبا)، ثم ان زراعة العنب كانت تتطلب الاعتماد على اليد العاملة العربية بكثافة لأنها بحاجة لحراثة مُستمرة على مدار السنة.

وبعد أن تأكد روتشيلد من فشل تجربته وافق على أن يعهد بالمستوطنات التي كانت تحت رعايته إلى «جمعية الاستعمار اليهودي» في عام ١٩٠٠، وهو ما مهّد فوراً لتطوّرين جديدين هامين. فبالنسبة للمستعمرات القديمة، لجأت هذه المؤسسة إلى اتخاذ إجراءات شديدة لخفض الكلفة وتنسيق إنتاج العنب. وساعد على نجاح هذه الإجراءات نجاح مؤسستي التسويق، «الكرمل» و«باردس» (Pardess)، في تنظيم عمليات الإنتاج وفي إيجاد أسواق جديدة للنبيذ وفي إدخال محاصيل متنوعة جديدة وفي تربية الأبقار والدواجن بحيث أصبحت هذه المزارع تحقق أرباحاً قبل أن تبدأ الحرب العالمية الأولى.

أما المبادرة الثانية فكانت استعمال مستوطنات الجليل لإنجاح زراعة الحبوب على مساحات كبيرة من الأرض تتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ دونماً بمساعدة العربات والخيول والمحاريث الأوروبية وعن طريق تقديم قروض مُيسرة. وبدأت هذه المبادرة تحقق نجاحاً متواضعاً قبل الحرب مباشرة، إذ تمّ إدخال برنامج زراعي يسمح باعتماد نظام مختلط للفلاحة بحيث تزرع المحاصيل التي توفّر الغذاء إضافة إلى تربية المواشي والدواجن وزراعة بعض الخضار. غير أن المداخيل لم تكن مرتفعة إذ وصلت إلى حوالي ٨٥٠ فرنكاً لكل مستوطن في «المطلة» عام ١٩١٠. واستمر الصهاينة قلقين من الاعتماد المستمر على العمال العرب خصوصاً في فترات الحصاد.

ضمن هذا السّياق الأخير جرت تجربة جديدة من قبل بعض المستوطنين في «دجانيا» وكنيرت الواقعتين جنوب بحيرة طبرية. فمستعمرة «دجانيا»، التي أنشئت عام ١٩٠٩ وتمّ تمويلها بواسطة الصندوق القومي اليهودي على مساحة قدرها ٣٠٠٠ دونم قرب قرية (أم عَجرة) على الضفّة الشرقية لنهر الأردن، قام بزراعة أراضيها مجموعة من الروّاد (الحالوتسيم) الذين أصروا على العمل في الأرض كمجموعة واحدة. وقد عاش المستوطنون أول الأمر في قرية «أم عجرة» حتى انتهوا من بناء منازلهم، وقاموا بزراعة الحبوب فقط. على أنهم انتقلوا إلى نمط من الزراعة المختلطة جَمع بين زراعة المحاصيل الحقلية وحيازة المواشي والأبقار التي اشتروها من الفلاحين العرب وكذلك زراعة الخضراوات والحمضيات والموز والدواجن. وقد استغرقت هذه التحولات الزراعية عشرة أعوام لكي تُنفّذ ولكي يتحقق التمازج بين «المستوطن والجندي» مع القدر الأدنى من الاعتماد على العمل العربي. عندئذ أصبحت هذه الصيغة التنظيمية والفكرية مثالاً لمستعمرات كيبوتزيم أخرى ونمطاً مثالياً جديراً بالاعتماد جسّد الفكرتين الصهيونيتين الكبيرتي النفوذ وهما «السيطرة على الأرض» و«السيطرة على قوّة العمل».

ومع الاعتراف بالأهمية التاريخية لدجانيا وكنيرت ومستعمرتي الكيبوتز الأخريين اللتين أنشئتا فيما بعد، فإن عدد الروّاد لم يزد عن ١٢٠ شخصاً في عام ١٩١٨ وان معظم السكّان كانوا لا يزالون في المستوطنات التقليدية حيث الاعتماد الكبير على اليد العاملة العربية. فبموجب أحد التقديرات، كان هنالك حوالي ٣٨٠٠ مواطن عربي يعملون في المستوطنات اليهودية كعمّال وحرّاس من أصل يد عاملة مجموعها ٥٠٠٠ شخص، وذلك في عام ١٨٩٠. وبعد ذلك لا بد أن العدد ازداد بدليل أن مستوطنة واحدة في عام ١٩١١ وهي «بتاح تكفا» وفّرت فرص عمل لحوالي ٤٠٠ عربي على أسس دائمة ولحوالي ١٦٠٠ عامل خلال مواسم قطف البرتقال. وفضلاً عن ذلك توفّرت فرص عمل أخرى على أساس مؤقّت، مثل تجفيف المستنقعات قرب الخضيرة في تسعينات القرن التاسع عشر الذي قام به العمّال العرب من فلسطين وبعض العمال المصريين.

ونظراً لوجود عدد متزايد من الفلسطينيين العرب الجاهزين للقيام بأعمال مؤقّتة عندما تسمح أنشطتهم الموسمية بذلك، ولأن المسؤولين عن المستوطنات اليهودية كان همهم الرئيسي خفض كلفة الإنتاج ليوازنوا بين الكلفة والمردود، فإن الصهيونيين المتطرفين الذين كانوا يريدون تطبيق السياسة القائلة بالاعتماد على اليهود فقط واجهوا ضغوطاً اقتصادية كبيرة.

ولكن ما حدث بالفعل هو اعتماد ذلك النمط من العلاقات المألوف في حالات الاستيطان الاستعماري في مناطق أخرى من العالم غير الأوروبي، إذ من الجهة الواحدة عمد اليهود إلى اعطاء العرب أجوراً أدنى بكثير من أجور العمال اليهود لقاء الأعمال المتشابهة، ومن الجهة الأخرى عمد اليهود إلى وضع مواصفات للمهام احتفظوا على أساسها بأنشطة معينة لليهود على اعتبار أنها تتطلب مهارات خاصة. ومع صعوبة العثور على أرقام حول متوسطات الأجور في البلاد بأكملها، فإن مجموعة من الأرقام لأجور العمال غير المهرة في عام ١٩١٤ تتوافر في مصدر صهيوني، يُستدل منها أن الأجر للعامل اليهودي كان ١٠ قروش يومياً في حين تراوح أجر العامل العربي بين ٥ و٨ قروش.

الفصل الرابع
الحرب العالمية الأولى وما بعدها

أدّى دخول الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وإعلانها الحرب على بريطانيا وفرنسا وروسيا، إلى إيجاد مشاكل اقتصادية كبيرة في فلسطين. فقد انقطع الاتصال مع الأسواق الأوروبية والمصرية خصوصاً أسواق الصابون والبرتقال، كما أصبح المواطنون البريطانيون والفرنسيون والروس أعداءً وعُرضة لمصادرة ممتلكاتهم وهدفاً للترحيل، كما أن الأموال المخصصة للكنائس المسيحية والمستوطنات اليهوديّة تقلّصت كثيراً. ولكن أهم من كل ذلك أن فلسطين وجدت نفسها في طليعة الجبهة العسكريّة التي قادتها تركيا العثمانيّة للسيطرة على قناة السويس واحتلال مصر من جديد إذ كانت مركز الجيش التركي الرابع بقيادة جمال باشا. وهكذا وقبل أن تبدأ المعارك بدخول الجيش التركي إلى سيناء عام ١٩١٥، تعرّض الفلسطينيّون لحملة تجنيد إجباري كثيفة، كما تمّت مصادرة منتجاتهم الزراعية وحيواناتهم وعرباتهم لدعم الجهد العسكري التركي. وقد اختبأ عدد كبير من الرجال في سن الجنديّة هرباً من الخدمة العسكريّة في حين اضطر آخرون إلى دفع مبالغ طائلة من المال لقاء إعفائهم من الخدمة بحيث ارتفع هذا المبلغ من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ فرنك ذهبي بعد أن أصبحت الحرب في أوجها. وعندما اعتقد الأتراك في آذار/مارس من عام ١٩١٧ أن الهجوم البريطاني بات وشيكاً أخلوا مدينة يافا فاضطر سكّان هذه المدينة إلى الهرب على نفقتهم الخاصّة إلى شمال سوريا حيث كان يعتقد أن وضع المواد الغذائية أفضل من يافا. كما تمّ إخلاء التجمعات اليهوديّة من تل أبيب وبتاح تكفا تخوّفاً من تقديم الدّعم إلى العدو (أي بريطانيا).

وساءت الأحوال أكثر عندما توغّل الجيش البريطاني في فلسطين في أواخر عام ١٩١٧ واحتلّ بئر السبع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٧، وتقدّم صوب غزة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وأخيراً القدس في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد خلّفت هذه الحملة العسكرية دماراً واسعاً نظراً لأن الأتراك عمدوا إلى هدم كل ما يمكن أن يفيد العدو البريطاني كما أدّت الحملة العسكرية إلى فقدان المواد الغذائية فأدّى ذلك إلى مجاعة وإلى انتشار الكوليرا والتيفوس وتضخّم مالي متسارع.

لم يكن الوضع أفضل في عام ١٩١٨ إلا بقليل بعد أن تقدم جيش الجنرال «اللنبي» (Allenby) ببطء في وجه مقاومة تركيّة متزايدة. وحاول الجنرال البريطاني الالتقاء بقوّات الشريف حسين القادمة من جنوب شرق الأردن. فقد حافظ الأتراك على خط دفاعي يمتد من نقطة تبعد ١٦ كم إلى الشمال من يافا إلى نقطة أُخرى تبعد ١٦ كم إلى الشمال من رام الله خلال مُعظم عام ١٩١٨، قبل أن ينجح الجيش البريطاني في اختراق ثانٍ لخطوط الدفاع، فوصل إلى الناصرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر من عام ١٩١٨ ثمّ سيطر على شمال فلسطين ووصل إلى دمشق في أول تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذه الأحوال فإن تدمير الممتلكات وتقطيع أوصال الحياة الاقتصادية استمرّ حوالي تسعة أشهر إضافيّة محدثاً مآسي جديدة في المدن الكبرى. وكان الذي سمح للفلاحين والمزارعين بتجنب المجاعة إنما هو استمرارهم بزراعة أراضيهم بشكل يحقق لهم الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

أما اليهود فقد تعرّضوا لصعاب عديدة منها انخفاض عدد السكان بحوالي ٢٥,٠٠٠ نسمة نتيجة الهجرة القسريّة وإبعاد الكثير منهم للخارج. فقد ترك البلاد أولاً اليهود ذوو الجنسيّة الفرنسية والبريطانية والروسية بحيث وصل عدد هؤلاء في عام ١٩١٥ إلى ١١,٠٠٠ نسمة. وفي الوقت نفسه اختار ١٢,٠٠٠ يهودي الحصول على الجنسية العثمانية لقاء البقاء في فلسطين رغم تعرّضهم لامكانية الانخراط في التجنيد الإجباري. ومع ذلك استطاع اليهود الحفاظ على نسبة كبيرة من الأراضي التي كانت بحوزتهم رغم أن بعضها كان مسجلاً بأسماء مواطنين يحملون الجنسية الفرنسية وقد عرّضها ذلك للمصادرة من الناحية القانونية كأملاك عدوّ. وخلال هذه الفترة تعرضت المستوطنات اليهودية في الجنوب لنقص في الأغذية بسبب طلبات السلطات العسكرية التركية في حين استمرت الحياة شبه طبيعيّة في المستوطنات الواقعة شمال فلسطين حتى نهاية العام ١٩١٦، عندما تعرضت هي أيضاً لمشاكل سياسية واقتصادية رافقت التقدّم العسكري البريطاني.

وبعد أن احتلّت الجيوش البريطانية جزءاً من فلسطين أقامت حكومة عسكريّة حتى يتقرر مصير البلاد في مؤتمر سلام يُعقد بعد الحرب. وقد استفاد سكان فلسطين من هذا الوضع إذ بدأت السلطات في تصليح سكك الحديد وتوسيع شبكتها وتنفيذ عدد من مشاريع الأشغال العامة كتوفير المياه في القدس التي كان الجنود والسكان بحاجة ماسّة إليها. كما عمدت الإدارة العسكريّة إلى إدخال العملة المصرية مكان الليرة التركيّة التي

انهارت قيمتها الشرائية بشكل كبير نتيجة التضخّم المالي الذي أدى تقريباً إلى فقدان شبه كامل للثّقة بالنظام النقدي والمالي بأسره.

ولكن ما ان تمّ طرد الأتراك من شمال فلسطين في عام ١٩١٨، حتى تبين لسكان فلسطين أن دَحْر الأتراك نقلهم من حُكم إمبراطورية إلى حُكم أخرى إذ اتّضح بسرعة أن البريطانيين ينوون احتلال البلاد لأمد طويل مُستغلّين «وعد بلفور» كمبرر لبقائهم. ومرّة أُخرى تدخّلت العوامل السياسية بشكل غزو أجنبي لفلسطين لكي تدفع الاقتصاد الفلسطيني باتجاهات جديدة.

ملاحظة حول الأوزان والمقاييس والعملة المستعملة في فلسطين في القرن التاسع عشر:

(أ) الأوزان والمقاييس:

لم تكن للأوزان والمقاييس المستعملة في فلسطين قيمة مُطلقة أو ثابتة بل كانت تعكس حاجات المجتمع الريفي ذي الموارد المحدودة، شأن فلسطين في ذلك شأن العالم ما قبل المعاصر. فمثلاً أحد مقاييس مساحة الأرض الأساسية هو الفدّان الذي يمثّل مساحة من الأرض يمكن حرثها بواسطة فريق مُعيّن من الفلاحين ضمن فترة زمنيّة معيّنة. والكيل وهو مقياس للمنتوجات الزراعيّة الجافة، كان يساوي عادة حجم محصول معيّن لزراعة البذور في دونم واحد من الأرض. لذلك اختلفت قيمة هذه الأوزان والمقاييس بين منطقة وأُخرى حسب الأوضاع الزراعية المحلية السائدة وإن كان هنالك تمييز رئيسي بين تلك المستعملة في الشمال وتلك المستعملة في الجنوب. ولم تنجح الجهود العثمانيّة في إدخال نظام موحّد حتى عام ١٩١٤. وفي تلك الحالات فإن الأرقام المدوّنة فيما يلي تقدّم دليلاً تقريبياً عن أنواع الأوزان والأحجام:

دونم: دونم تُركي واحد = ٠,٠٩١٩٣ هكتار (في الانتداب البريطاني أصبح الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربّع أو ٠,١ هكتار).

كَيْل: = ٣٦ ليتراً.

أُقّة: = ١,٢٨ كيلو غرام.

(ب) العملة:

كان لفلسطين نظام عملة معدني مزدوج كما هو الحال في مناطق الامبراطورية العثمانية الأخرى ويتألف من نقود من الذهب والفضّة قبل إصلاح عام ١٨٨٠ إذ تحوّلت العملة العثمانية إلى عملة وحيدة قاعدتها الذّهب. وبعد ذلك التاريخ أصبحت الليرة العثمانية ذهباً مقسّمة إلى ١٠٠ قرش. وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت قيمتها تعتبر ٠,٩٠٩ جنيه استرليني. وخلال الحرب العالمية الأولى تمّ استبدال الليرة التركية الورقيّة بالليرة الذهبيّة.

وخلال الفترة التي تناولتها الدراسة كان هنالك عملات أجنبيّة عديدة قيد الاستعمال، منها المصرية والأوروبية. وفي المستوطنات اليهودية كان يتم استعمال الفرنك الفرنسي بصورة رئيسية. وفي عام ١٩٠٧ كان الفرنك يساوي $\frac{١}{٢٥}$ من الجنيه الاسترليني أو حوالي ٦,٢ قروش.

ملاحظة عن إحصاءات السكان:

بعد تعداد السكان الذي أجرته السلطات المصرية عام ١٨٣٤ (وشمل الذكور الراشدين فقط) فإن المحاولات التي جرت لتعداد السكان حتى عام ١٩١٤ كانت من قِبَل السلطات العثمانية. ولعل هذه المحاولات بدأت عام ١٨٤٠. غير أن أول الاحصاءات المُتاحة للدّارسين كانت تلك الظاهرة في السالنامه وهو الكتاب السنوي لمختلف المقاطعات العثمانية ابتداءً من ستّينات القرن التاسع عشر. وكان أول كتاب سنوي جرت دراسته بتفصيل ذلك المختص بمقاطعة سوريا الذي طُبع في دمشق عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، والمتضمن تفصيلات عن الوحدات العائلية في ثلاثة سناجق هي القدس ونابلس وعكا، وهي معلومات بدىء بجمعها عام ١٨٦٦. وقد نَشَر هـ. هارتمان (H. Hartmann) بعض المعلومات الواردة في هذه الإحصاءات عن القدس تحت عنوان:

— «Die Ortschaftenliste des Liva Jerusalem in dem Turkischen Staatskalender für Syrien auf des Jahr der Flucht (1871)», ZDPV, 4(1883).

كما ظهرت المعلومات نفسها تقريباً في دراسة البروفسور أ. سوسين (A. Socin's) بعنوان:

— «Alphabetisches Verzeichniss von Ortschaften des Pashalik Jerusalem», ZDPV, 2(1879).

وتوجد نسخة من السالنامه، نفسها، في مكتبة جامعة حيفا.

هنالك ثلاث مشاكل رئيسيّة بالنسبة لهذه الإحصائيات: أولاً، انها تقتصر على السكان المستقرين ولا تشمل البدو الرّحل؛ ثانياً، انها لا تأخذ بعين الاعتبار الأجانب (أي غير العثمانيّين)؛ وثالثاً،

وهو الأهم أنها تُشير إلى العائلات أو الوحدات العائليّة وليس إلى الأفراد. لذلك في الحالة الأخيرة يجب ضرب عدد الوحدات بمعامل ما، يمثل متوسط عدد الأفراد لكل وحدة عائلية. ولا يزال الباحثون يختلفون حول هذا المعامل وقد استعملوا رقماً يتراوح بين ٢ و ٧ لهذا الغرض، أوصلهم لتقديرات متباينة جداً حول عدد السكان الاجمالي. وهنالك صعوبة أُخرى نشأت بسبب لجوء بعض الدّارسين الأوروبيين إلى الحصول على أرقام عن عدد الذّكور والذكور البالغين للفترة نفسها المشار إليها وقد لجأوا لاستعمال معامل قدره ٢ ـ ٣ اعتبروه مناسباً للوصول إلى مجمل عدد السكان.

بعد ذلك طوّر العثمانيون نظاماً أكثر دقّة لتسجيل عدد السكان. وقد ورد ذكره في وصف لكمال كاربات في بحث بعنوان: «سجلات السكان العثمانيين ١٨٨١/٨٢ ـ ١٨٩٣ وتعدادهم» ظهر في مجلة *International Journal of Middle East Studies*، المجلّد ٩، عدد ٢، ١٩٧٩، وفي مقال آخر لستانفورد ج. شو (Stanford J. Shaw) بعنوان: «نظام التعداد العثماني والسكان» الذي ظهر في المجلة نفسها، مجلّد ٩، عدد ٣، ١٩٧٩. وقد أوضح هذان الكاتبان أن ما يسمى بالتعداد العثماني ليس حصراً لكل فرد من السكان يجري في الوقت نفسه وإنما جمع معلومات من قيود السكان المحفوظة في كل قرية أو بلدة (دفتر النفوس). وفيما يتعلق بسناجق فلسطين الثلاثة اتضح أن هنالك تعدادات للسنوات ١٣٠٣هـ (١٨٨٥/١٨٨٦م) و ١٣١٣هـ (١٨٩٥/١٨٩٦م) و ١٣٣٠هـ (١٩١١/١٩١٢م). كما أن هنالك أرقاماً سنوية لسنجق القدس المستقل من عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م إلى عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣/١٩١٤م)، وقد نشر هذه الإحصاءات جوستين ماكارثي (Justin McCarthy) في بحثه المعنون «سكان سوريا العثمانية والعراق ١٨٧٨ ـ ١٩١٤» في مجلة *Asian & African Studies* العدد ١٥، ١٩٨١. وكما ذكر المؤلف فهذه الإحصاءات لا تشمل جميع النسوة والأطفال وتغْفل البدو الرحّل حيث كان منهم حوالي ٦٠,٠٠٠ نسمة في سنجق القدس قبل الحرب العالمية الأولى. كما أن هذه الإحصاءات لا تشمل نحو ٥٠,٠٠٠ من الأجانب المقيمين ومعظمهم من اليهود. والتّقديرات المبنيّة على قيود «السكان العثمانية وتعداداتهم» موجودة في الجدول رقم (١/أ).

المـــراجـــع

أولاً ــ المراجع العربية:

إبراهيم العورا، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، صيدا، مطبعة دير المخلص، ١٩٣٦.

إحسان النمر، تاريخ نابلس والبلقاء، ٤ أجزاء، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٨ ــ ١٩٦١.

أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، الجزء الأول، بيروت، المطبعة الأميركانية، ١٩٤١.

أكرم الرماني، نابلس في القرن التاسع عشر، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٧٨.

بشير دوماني، «التأريخ لفلسطين ما بين ١٨٨٠ ــ ١٩٦٧»، الكاتب، العدد ٣٤، شباط/فبراير، ١٩٨٣.

توما بنّورا، تاريخ بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور، القدس، مطبعة المعارف، ١٩٨٢.

عارف العارف، تاريخ غزة، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٤٣.

ــــــ، تاريخ القدس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥١.

ــــــ، المفصل في تاريخ القدس، القدس، مكتبة الأندلس، ١٩٦١.

عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر ١٥١٦ ــ ١٧٩٨، ط ٢، دمشق، د. ن.، ١٩٦٨ (ط ١، ١٩٦٧).

عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت القسم الجنوبي، بيروت، مطبعة الإقبال، ١٩١٦.

ثانياً ــ المراجع الأجنبية:

التواريخ العامة:

(١) القرن الثامن عشر

Cohen, Amnon, *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration*, Jerusalem, The Magnes Press, 1973.

———, «The Army in Palestine in the Eighteenth Century — Sources of its weakness and strength», *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, XXXIV, pt. 1, 1971.

(٢) القرنان التاسع عشر والعشرون

Abir, Mordechai, «Local Leadership and Early Reforms in Palestine, 1800-1834» in Moshe Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Doumani, Bashir, «Palestinian Islamic Court Records: A Source for Socio-Economic History», *Middle East Studies Association Bulletin* 19, 2, Dec. 1985.

Hoexter, Miriam, «The Role of Qays and Yaman factions in Local Political divisions: Jabal Nablus compared with the Judean Hills in the first half of the nineteenth century», *Asian and African Studies*, 9, 3, 1973.

Hoffman, Yitzhak, «The Administration of Syria and Palestine under Egyptian Rule (1831-1840) », in Ma'oz,ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Kushner, David (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation*, Leiden, Brill, 1986.

Porath, Yehushua. «The Political Awakening of the Palestinian Arabs and their Leadership towards the end of the Ottoman Period», in Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during theOttoman Period*, Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

(٣) التاريخ المحلي

Bailey, Clinton, «The Negev in the nineteenth century: Reconstructing history from Bedouin oral tradition», *Asian and African Studies*, 14, 1, 1980.

Ben-Arieh, Yehushua, «The Growth of Jerusalem in the Nineteenth Century», *Annals of the Association of American Geographers*, 65, 2 June 1975.

Canaan, Taher, «The Saqr bedouin of Beisan», *Journal of the Palestine Oriental Society*, Vol. 16, 1936.

Carmel, Alex, *Geschichte Haifas in der turkischen Zeit, 1516-1918*, Weisbaden, Horrossowitz, 1975.

Karmon, Yehuda, «Changes in the Urban Geography of Hebron during hc nineteenth century», in Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Tolkowski, S., *The Gateway of Palestine: A History of Jaffa*, London, G. Routledge & Sons Ltd., 1924.

(٤) الرحالة الأوروبيون

Burchkhardt, J.L., *Travels in Syria and the Holy Land*, London, H. Colburn, 1829.

Mariti, Abbé, *Travels through Cyprus, Syria and Palestine*, trans., 2 vols., London, G.C.J. Robinson, 1791.

Seetzen, U.J., *Brief Account of the Countries adjoining Lake Tiberias, the Jordan and the Dead Sea*, Bath, Myler and Son, 1810.

Volney, J.L., *Travels through Egypt and Syria*, trans., 2 vols., London, Robinson, 1787.

(٥) المقيمون من الأوروبيين

Baldensperger, P.J., *The Immovable East*, London, Sir I. Pitman and Sons Ltd., 1913.

Condor, C.R., «The Present Condition of Palestine», *Palestine Exploration Fund Quarterly Statement*, Jan., 1879.

——, *Tent Work in Palestine,* 2 vols., London, Palestine Exploration Fund, 1878.

——, with Kitchener, H.H., *The Survey of Western Palestine,* ed. by E.H. Palmer and W. Besant, 3 vols., London, 1882-3.

Finn, J., *Stirring Times: Or records from the Jerusalem Consular Chronicles of 1853 to 1856,* 2 vols., London, Keagan Paul & Co., 1878.

Oliphant, Laurence, *Haifa, or Life in Modern Palestine,* New York, Harper and Brothers, 1887.

Rogers, Mary, *Domestic Life in the Holy Land,* London, Bell and Dadly, 1863.

(٦) وثائق رسمية بريطانية من فترة الانتداب

Barron, J.R., *Report and General Abstracts of the census of 1922,* Jerusalem, Greek Convent Press, 1923.

Dowson, E.M., Sir., «Preliminary study of Land tenure in Palestine», Public Records Office, London, CO 733/109.

«Memorandum on crafts and village industries in Palestine», by Mrs. Ashbee and Mr. Richmond, *13th Meeting of Advisory Council, 6 Dec, 1921.*

The Structure and Procedure of Cadastral Survey in Palestine, Jerusalem, Government Printer, 1931.

A Survey of Palestine, 3 Vols. Jerusalem, Government Printer, 1946.

التواريخ الاقتصادية:

(١) مقاصد عامة

Gilbar, Gad G., «The Growing Economic Involvement of Palestine with the West, 1865-1914», in David Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period,* Jerusalem and Leiden, 1986.

Guérin, V., *Description de la Palestine,* 7 vols., Paris, á l'Imprimerie Nationale, 1868.

Himadeh, Said B., *Economic Organisation of Palestine,* Beirut, American University of Beirut, 1936.

Owen, Roger, *The Middle East in World Economy,* 1800-1914, London, Methuen, 1981.

Scholch, Alexander, «European Penetration and Economic Development of Palestine, 1852-1882» in R. Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,* London and Basingstoke, The Macmillan Press Ltd., 1982.

Verney, N. and Dambmann, G., *Les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie ë en Palestine,* Paris/Lyon, Guillaumin et Cie, 1900.

(٢) السكان ونمط الاستقرار

Amiran, D.K., «The Pattern of Settlement in Palestine», pts 1-3, *Israeli Exploration Journal,* 3, 111, 1953.

Amiran, D.K., and Ben-Arieh, Y., «Sedentarization of Bedouin in Israel», *Israeli Exploration Journal,* 13, 3, 1963.

Bachi, R., *The Population of Israel,* Jerusalem, The Institute of Contemporary Jewry, The Hebrew University of Jerusalem, 1974.

Ben-Arieh, Yehushua, «The Population of the large towns of Palestine during the first Eighty years of the Nineteenth Century according to Western sources», in Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Gilbert, Martin, *The Arab Israeli Conflict: Its History in Maps,* London, Weidenfeld and Nicolson, 1974.

Hopkins, Lester G., «Population» in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine,* Beirut, American University Press, 1936.

Hutteroth, Wolf, «The Pattern of Settlement in Palestine in the Sixteenth Century. Geographical research on Turkish defter-i Mufassal» in Ma'oz, (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Karpat, Kamal H., «Ottoman population records and the census of 1881/82-1893», *International Journal of Middle East Studies,* 9, 2, May 1978.

McCarthy, Justin, «The population of Syria and Iraq, 1978-1914», *Asian and African Studies,* 15, 1, March 1981.

«Les Musulmans Algériens au Maroc et en Syrie», *Revue du Monde Musulman,* 111, June/July, 1907.

Panzac, Daniel, *La Peste dans l'Empire Ottoman 1700-1850,* Louvain, 1985.

Schmelz, U.O., «Demographic research of the Jerusalem and Hebron regions towards the end of the Ottoman Period», in Kushner (ed.), *Palestine in the late Ottoman Period,* Leiden, 1986.

Schumacher, G., «Population list of the Liva of Akka», *Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement,* July 1887.

Shaw, Stanford, «The Ottoman census system and population, 1831-1914», *International Journal of Middle East Studies,* IV, 2 (1978).

(٣) الزراعة والمياه

Brown, Montague, «Agriculture», in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine,* Beirut, American University Press, 1936.

Goldschmidt, M.J. and Blake, G.S., *Geology and Water Resources of Palestine,* Jerusalem, 1947.

Medawar, W., *La Syrie Agricole,* Paris, 1903.

Rosen, N., «One Hundred Years of Rainfall in Jerusalem», *Israel Exploration Journal,* vol. 5, 1955 .

(٤) استملاك الأراضي واستخدامه

Bergheim, S., «Land tenure in Palestine», *Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement,* 1894.

Firestone, Ya'akov, «Crop-sharing Economics in Mandatory Palestine», pts. 1 and 2, *Middle Eastern Studies,* XI, 1975.

Grannott, A., *The Land System in Palestine,* London, Eyre and Spottiswoode, 1952.

Hadawi, Sami, *Village Statistics 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine,* Beirut, Palestine Research Center, 1970.

Kark, Ruth, «Changing Patterns of Landownership in nineteenth century Palestine: The European influence», *Journal of Historical Geography,* 10, 4, 1984.

Post, G.E., «Essays on the sects and nationalities of Syria and Palestine», pt. 2, «Land tenure and agriculture... in Palestine», *Palestine Exploration Fund,* Quarterly Statement, 1891.

Seikaly, Samir M., «Land tenure in 17th century Palestine: The evidence from the al-Fatawa al-Khairiyya», in Tarif Khalidi (ed.), *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East,* Beirut, American University of Beirut, 1985.

(٥) الحياة الريفية وعاداتها

El-Aref, Aref, *Bedouin Love, Law and Legend,* trans. in collaboration with H.W. Tilley, Jerusalem, 1944, reprinted in 1974 (New York, Ams Press).

Baldensperger, P.J., «The Immovable East», *Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement,* 1907.

Finn, E., «The fellaheen of Palestine», in *Palestine Exploration Fund, The Survey of Palestine, Special Papers,* London, 1883.

Jaussen, A.J., *Coutûmes des Arabes au Pays de Moab,* Paris, Adrien, 1948.

——, *Coutûmes Palestiniennes, Naplouse et son District,* Vol. I, Paris, Geuthner, 1927.

Klein, F.A., «Life, Habits and Customs of the Fellahin of Palestine», *Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement,* 1883.

Le‹s, George Robinson, *Village Life in Palestine,* London, Longmans, 1905.

(٦) الحياة المدينية

El-Aref, Aref, «The Closing Phase of Ottoman rule in Jerusalem», in Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Kark, Ruth, «The Contribution of the Ottoman regime to the development of Jerusalem and Jaffa, 1840-1917», in Kushner (ed.), *Palestine in the late Ottoman Period,* Leiden, 1986.

(٧) الصناعة

Himadeh, Said B., «Industry», in Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine,* Beirut, American University Press, 1936.

(٨) الإدارة العثمانية والحكومة المحلية

Atasagun, Yusif Saim, *Turkiye Cumhuriyet Ziraat Bankasi, 1888-1939,* Istanbul, 1939.

Baer, Gabriel, «The Office and Functions of Village Mukhtar», in Joel S. Migdal (ed.), *Palestinian Society and Politics,* Princeton, 1980.

Gerber, Haim, «The Ottoman administration of the Sanjaq of Jerusalem, 1890-1907», *Asian and African Studies,* 12, 1978.

Kark, Ruth, «The Jerusalem Municipality at the end of the Ottoman rule», *Asian and African Studies,* 14, 1980.

Tibawi, A.L., *Arab Education in Mandatory Palestine,* London, Luzac, 1956.

(٩) الاستيطان اليهودي

Bein, Alex, *Return to the Soil,* Jerusalem, Youth & Hechalutz, Dept. of the Zionist Organization, 1952.

Berenstein, M., *La Colonisation Juive en Palestine,* Geneva, 1954.

Giladi, Dan, «The Agronomic Development of the old colonies in Palestine, 1882-1914», in Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* Jerusalem, The Magnes Press, 1975.

Mandel, N.J., «Ottoman Practices with regards to Jewish settlement in Palestine, 1881-1908», *Middle Eastern Studies* XI, 1, Jan. 1975.

Nawaratzki, Kurt, *Die Judische Kolonisation Palästinas,* Münich, 1914.

Ruppin, Arthur, *The Agricultural Colonisation of the Zionist Organization in Palestine,* trans., London, Martin Hopkins & Co., 1926.

Schama, Simon, *The Two Rothschilds and the Land of Israel,* New York, Knopf, 1978.

Stein, Kenneth, *The Land Question in Palestine, 1917-1934,* Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1984.